جامعة الدكتور مولاي الطاهر –سعيدة–

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

الفواعل الإقليمية في منطقة المغرب العربي (الجزائر أنموذجا)

مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماستر علوم سياسية والعلاقات الدولية

تخصص دراسات مغاربية

إعداد الطالبة:

– قاضي سمية

إشراف الأستاذ:

–بن زايد أمحمد

لجنة المناقشة:

الأستاذ: خروبي شوقي – رئيسا

الأستاذ:بن زايد أمحمد – مشرفا

الأستاذ: العطري علي – مناقشا

الموسم الجامعي:

1436هـ–1437هـ

2015 – 2016م

﴿فَمَنْ كَانَ يَرجُو لِقاءَ رَبِّهِ فَليَعْمَل عَمَلاً صالِحًا وَلا يُشرِك بِعِبادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾

[سورة الكهف : 110]

شكر و تقدير

بعد حمد الله وشكر توفيقه...

أتوجه بكل عبارات الشكر والتقدير...

إلى أستاذي "بن زايد أمحمد" على قبوله الإشراف على هذه المذكرة...على توجيهاته ونصائحه القيمة...

وأتوجه بفيض من الشكر العميق إلى كل أعضاء لجنة المناقشة أستاذ "العطري علي" والأستاذ "خروبي شوقي" فلهم مني كل التقدير عرفانا على موافقتهم الكريمة لمناقشة رسالتي وإتاحة الفرصة لي للاستفادة من خبراتهم العلمية والتي سترفع من القيمة العلمية لهذه الدراسة.

إلى كل أساتذتي الأفاضل...إلى طلبة العلوم السياسية...

إلى كل من علمني حرفا أو أهداني كلمة أو ساعدني على كتابة أسطر هذه المذكرة.

قاضي سمية

إهـــداء

أهدي ثمرة جهدي إلى

جدي رحمه الله...

إلى أبي الكريم...إلى أمي الغالية...أطال الله في عمرهما...

إلى أخي عبد القادر...إلى أخواتي باهية، فضيلة، فتيحة، زوليخة، رقية.

إلى الأحفاد...مروة، عبير، نزيهة، سعد، ياسين، أميمة، عبد الودود، وفاء،معتز، سيرين،المعتصم بالله.

إلى أحبائي من قريب أو من بعيد...

أهدي هذا العمل المتواضع...مع كل احتراماتي وتقديري... إلى كل طالب علم...

قاضي سمية

مقدمة

لاشك في أن الأهمية الفائقة لتحليل العلاقات الدولية التي تأخذ أشكال النزاع أو التعاون أو التكامل أين يعتبر هذا الأخير كإستراتيجية لتحقيق أهداف معينة تتمحور عادة حول بناء السلم والتقليل من الصراعية في السياسة العالمية التي انتهت بزوال الاتحاد السوفييتي وبروز قوة جديدة وهي الولايات المتحدة الأمريكية.

لكن في خصم هذه الأحداث برزت فكرة الإقليمية و التي جاءت في إطار التحولات التي عقبت قبل الحرب الباردة وزوالها و ذلك بهدف الوصول إلى الاندماج في كيان مترابط يحل محل الكيانات القطرية الأصغر، و في سياق ذلك فقد حاولت منطقة المغرب العربي أن تحقق قليلاً من التكامل و الاندماج باتجاه إقامة علاقات سياسية، ثقافية، اقتصادية مع دول البحر الأبيض المتوسط على وجه العموم و مع دول المغرب العربي بوجه خاص.

لكن بالمقابل، تهدف الإقليمية إلى حماية اقتصاديات الدول المتكاملة من الآثار السلبية و محاولة بناء فضاءات تعاونية إقليمية للنهوض باقتصاديات هذه الدول و ذلك يأتي باتخاذ إجراءات حمائية حول الاقتصاديات الإقليمية.

والفرض من دراسة الفواعل هو تحديد طبيعتها خلال فترة الحرب الباردة وذلك لأنه خلال هذه الحرب وما قبلها كان يشار إليها بمفهوم السياسة الدولية.

و إذا أردنا أن نعرف أهمية الفواعل الإقليمية فإنّنا نتحدث عن تأثيرها على منطقة المغرب العربي بوجه عام و على الجزائر بوجه خاص، و يتطلب هذا اتخاذ قرار أو تبيان بفعل معين و هو ما يؤكد على أنّ الفواعل الذين تدور بينهم العلاقات الدّولية هم متنوعون و تحديد موقعهم و مدى الفاعلية على الساحة الدولية.

من خلال تطرقنا للدراسات السابقة المرتبطة بالفواعل الإقليمية و تأثيرها على الجزائر خاصة، يمكن طرح الإشكالية التالية :

- **ما هو الدور الذي تلعبه الجزائر داخل الفواعل الإقليمية في توجهاتها نحو منطقة المغرب العربي؟**

لمعالجة هذه الإشكالية تم تدعيمها ببعض الأسئلة الفرعية المساعدة لتحليلها :

1. ما هي طبيعة الفواعل الإقليمية؟
2. ما هو الدور الذي تلعبه منطقة المغرب العربي ؟
3. ما هو مستقبل الجزائر في ظل الأزمات الاقتصادية؟

من خلال هذه التساؤلات الفرعية نقوم بوضع فرضيات البحث التالية :

1. تكمن طبيعة الفواعل الإقليمية من خلال تحليلها في العلاقات الدولية كأهم ميزة للتكامل والاندماج في منطقة المغرب العربي.
2. يمثل الدور الذي تلعبه منطقة المغرب العربي من خلال دمجها في الجوانب الاقتصادية و السياسية و الثقافية.
3. إذا كان مستقبل الجزائر في ظل الأزمات الاقتصادية و السياسية الذي نتج عن تدهور في السوق المغاربية، فإنّ سيناريو بقاء الدولة و استمرارية دورها مرهون بمدى قدرتها على التكيف و التأقلم مع المتغيرات الجديدة و قدرتها على تقديم اقتراحات و حلول و بدائل سليمة و رشيدة.

أهمية الموضوع :

إنّ اهتمام هذا الموضوع له أهمية علمية و عملية :

- **الأهمية العلمية** : تكمن في أهمية الفواعل الإقليمية لا سيما العامل الاقتصادي من خلال استعراض أهم الأدبيات النظرية التي تفسِّر هذا الجانب بالإضافة إلى هذا المجال يزود الباحثين بتراكم معرفي و يساعد القراء على فهم النشاط الاقتصادي الذي يعبر عن التفاعلات الإقليمية على المستوى الوطني و الإقليمي و حتى العالمي.
- **الأهمية العملية** : تتمثل في الفواعل الإقليمية ببعدها التاريخي و الثقافي و الاقتصادي جاءت نتيجة للمرور بصراعات و تنافس و نحو إقامة علاقات بينية لها جذور تمتد إلى الماضي و لها دور في عملية تتعلق بالمستقبل و القدرة على الإفادة من الآخرين و مد أفكار للآخرين خاصة في جميع المجالات خاصة الاقتصادية.

أهداف الموضوع :

نصبو من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف لعلّ أهمها :

1. إلقاء الضوء على فهم معنى الفواعل الإقليمية.
2. الوصول إلى تحديد مختلف الأفكار عن منطقة المغرب العربي و كيفية بروز هاته الفواعل في هذه المنطقة.
3. معرفة الدور الجزائري الذي تلعبه في المنطقة المغاربية و في القارة الإفريقية السمراء.
4. إظهار جميع الطرق التي تجدر أن تستكمل النظرات و التطلعات الاستشرافية في الجزائر من خلال محاولة محو كل الأفكار السلبية حول الوطن الجزائري و التوصل إلى المبتغى المنشود.

أسباب اختيار الدراسة :

هناك جملة من الأسباب التي كانت أساس في اختيار هذا الموضوع و تنقسم بين أسباب ذاتية و أخرى موضوعية.

1. **الأسباب الذاتية :**

يعكس الدافع الذاتي لاختيار هذا الموضوع للاهتمام الشخصي بموضوع الفواعل الإقليمية

و الميل نحو دراسة مثل هذا الموضوع على المستوى الوطني و الإقليمي، يعد هذا من أهم المواضيع التي نالت مني رغبة في الدراسة و الإنجاز بغية استكشاف استفسارات جديدة في الدراسات و ذات قيمة علمية و عملية إضافية في مسيرتي الدراسية.

الأسباب الموضوعية :

لاختيار موضوع البحث فعلى الباحث أن يلتزم بالضرورة العلمية التي تركت مجموعة من الأسباب، وبما أن موضوع الفواعل الإقليمية موضوع شامل وخاصة انه يتعلق بالمنطقة المغاربية وبالتحديد الجزائر لأنها موقع تأثر في الفاعلين الذين يسمح لها بالمشاركة في الساحة الإقليمية.

الدراسات السابقة :

إنّ بناء هذه الدراسة جاء بعد الإطلاع على دراسات سابقة أولت اهتمامًا كبيرًا لموضوع الفواعل الإقليمية

في منطقة المغرب العربي لأنّه لا يمكن لأي معرفة علمية أن تتواصل و تتطور دون قطيعة أو تواصل في الفكر، و من بين هذه الأفكار و الدراسات نذكر :

1. نجد في كتاب le Maghreb est nécessaire للكاتب fathalah ouathalou الذي درس فيه عن كيفية قيام الاتحاد المغاربي وكيفية تطورها وفشلها وتنامي التكتلات الاقتصادية في الدول المغاربية.
2. نجد أيضًا كتاب "**المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية**" للكاتب الجزائري عبد الحميد إبراهيمي الصادر عن مركز الدراسات الوحدة العربية في عام 1996، يمكن أن تصنف هذه الدراسة في صف الدراسات الاقتصادية إلاّ أنّ الباحث لم يهمل الأبعاد الأخرى التي تتضمنها العملية التكاملية و الاندماجية في المنطقة المغاربية، حيث تعرض إلى مختلف الفترات التاريخية و الثقافية و دورها في تحقيق الاندماج في هذه المنطقة كما أنّه لم يهمل البعد السياسي لهذه الظاهرة هي دراسة تحليلية نقدية للوضعية الاقتصادية و السياسية في منطقة المغرب العربي.
3. ونجد مذكرة عبد السلام قريفة، بعنوان "**دور الجزائر في إطار المغرب العربي**" الذي درس في هذه المذكرة عن بروز الدور الجزائري في الشمال الإفريقي وهي من أبرز العناوين التي تنطبق والفواعل الإقليمية.
4. الإطار المفاهيمي للدراسة :

التعريف بمنطقة المغرب العربي :

تعتبر منطقة المغرب العربي آلية إستراتيجية مهمة بالنسبة لأوروبا في سياستها المتوسطية والإفريقية على حد سواء، فالمنطقة كانت خلال الحرب الباردة تستمد أهميتها المتوسطية ضمن إطار الصراع بين الشرق والغرب،حيث كان التكامل الاستراتيجي الأوروبي والأمريكي في المنطقة أمرا حتميا لمواجهة الخطر السوفيتي وبعد انتهاء الحرب الباردة أصبحت دول المغرب العربي منطقة للتنافس الذي تخوضه أوروبا مع الهيمنة الإستراتيجية الأمريكية في البحر الأبيض المتوسط وحوضه الغربي بالخصوص.

الفواعل الإقليمية :

سواء كانت دول أو أشخاص أو جماعة أو أفراد فهي تحدد الأطراف التي تدخل في المناقشة الدولية وتلعب دور اللاعب السياسي والمساهمة في اتخاذ القرار وتدور بينهم علاقة متعددة ومتنوعة.

مناهج الدراسة :

أ. **المناهج** :هناك خمسة مناهج مستعملة :

1. **المنهج التاريخي :**

الاعتماد على هذا المنهج من خلال معرفة مراحل تاريخية لتطور الفواعل الإقليمية في المنطقة المغاربية و في الجزائر و مختلف الأحداث و التطورات التي مرت بها هاته الفواعل و توضيح دورها في منطقة المغرب العربي و في الجزائر خاصة.

2. **منهج دراسة حالة :**

و ذلك بغرض معرفة عمليات و واقع الفواعل الإقليمية مع توضيح علاقة تأثيرها على المنطقة المغاربية.

3. **المنهج المقارن :**

استعنا به في محاولة الإحاطة بأهم ما يحرك الدولتين الجزائرية و المغاربية والدول المغاربية و هم أنواع من الدراسات المقارنة في تحليل دور الفواعل الإقليمية في منطقة المغاربية خاصة الجزائر والمغرب أولهما المقارنة بين دولتين أو أكثر خلال فترة زمنية معينة أو اتجاه قضية معينة و ثنيهما مقارنة بين فترتين مختلفتين مما يساعد على تحليل العلاقات بين البلدين عبر مختلف المراحل.

4. **المنهج الوصفي :**

و يمكن استعمال هذا المنهج لتحليل و وصف الظاهرة من خلال تحديد الحالة التي يعيشها الفرد أو الجماعة أو دول و إيجاد مجموعة الحلول أو حل مشكلة هذه الظاهرة.

تقسيم الدراسة :

يقوم تقسيم الدراسة و تحليل الدراسة على ثلاث فصول :

الفصل الأوّل : يتعلق بالإطار المفاهيمي لدراسة الفواعل الإقليمية و ينقسم إلى ثلاث مباحث، بحيث أنّ المبحث الأوّل جاء فيه تحديد مفهوم الفواعل و سياقات تطورها و دورها، أما المبحث الثاني فيوضح ماهية الإقليمية و أهم مظاهرها، أما المبحث الثالث فيوضح نظرية النظام الإقليمي كإطار لتحليل الفواعل الإقليمية.

الفصل الثاني : يعرض أهمية منطقة المغرب العربي جغرافيًا و اقتصاديًا من خلال تقسيمه إلى ثلاث مباحث، يبين المبحث الأوّل الأهمية جيواستراتيجية و جغرافية إقليم المغرب العربي والخصوصية الثقافية أما المبحث الثاني يوضح الواقع الاقتصادي المغاربي من خلال مفهوم عملية الاندماج و أشكاله و أثاره، أما المبحث الثالث يتناول آليات اندماج الدول المغاربية و تحدياتها، وتدرس فيه الشراكة الأورو–مغاربية و تحديات الاندماج الاقتصادي المغاربي.

الفصل الثالث :فيعرض إلى الجانب التطبيقي من خلال دراسة حالة في الجزائر و يركز المبحث الثالث على محددات تأثير الجزائر في الساحة الإقليمية (المحددات الجغرافية، الاقتصادية، و حتى التاريخية) أما المبحث الثاني فيتناول دور الجزائر مغاربيًا و إفريقيًا، أما المبحث الأخير درسنا فيه تقييم دور الجزائر و السيناريوهات المستقبلية من خلال سيناريو الاستمرارية و التراجع و أهم المتغيرات في مستقبل الدور الجزائري من خلال الأزمة المالية و تأثيرها على السوق النفطية ومشكلة الحدود الجزائرية المغربية.

صعوبات الدراسة :

هناك جملة من الصعوبات هي :

1. محدودية الكتب و المجلات و الدوريات التي تتناول موضوع الفواعل الإقليمية في الجزائر خاصة فيما يتعلق بدور الجزائر و السيناريوهات المستقبلية.
2. لا يخلو أي بحث أكاديمي من الصعوبات و العراقيل، و قد جرت العادة أن تكون هناك صعوبة في الحصول على المادة العلمية.
3. صعوبة ترجمة المراجع الأجنبية.
4. ضيق الوقت.

الفصل الأول
الإطار النظري للفواعل الإقليمية

تمهيد :

سنعرض في هذا الفصل مفاهيم الفواعل الإقليمية و التي أخذت أشكال متعددة من حيث التعريف و التطور، بحيث هذا الفصل قسمناه إلى ثلاث مباحث ففي المبحث الأوّل حددنا مفهوم الفواعل و تطورها، فإن تحدثنا عنه فنحن نلاحظ بروز اللاّعبين في السياسة الدولية، و إذا أردنا تحليل كلمة فواعل فيتعدد المفهوم من فواعل غير دول أي فوق الدولة وهي المنظمات الدولية، أمّا فواعل تحت الدّولة و هي فواعل غير حكومية تعمل داخل نطاق الدّولة، أمّا المبحث الثاني فلقد تطرقنا إلى ماهية الإقليمية من حيث أنّها تنتمي إلى منطقة جغرافية واحدة و تنطلق من التعاون و التكامل و الاندماج وذلك لإزالة الحواجز و كيف تحولت من إقليمية كلاسيكية إلى جديدة، أمّا المبحث الأخير تحدثنا عن نظرية النظام الإقليمي كإطار لتحليل الفواعل الإقليمية حددنا مفهومه و أهم المظاهر المميزة للتفاعلات الإقليمية و هذا ما سنراه في هذا الفصل.

المبحث الأول : تحديد مفهوم الفواعل

قبل البدء في تحليل و دراسة الموضوع ينبغي تحديد معاني و مضامين المصطلحات الواردة و المرتبطة بموضوع الدراسة.

تحديد مفهوم الفواعل و ما هي الأطراف التي تدخل و تندرج تحت هذا المفهوم وقبل ذلك لابد من القيام بمهمتين أساسيتين : أوّلهما تتمثل في ضبط تعريف الفواعل المنافسة للدّولة و تصنيفها و ثانيها : معرفة السياقات التي تطورت فيها هذه المنافسة.

المطلب الأوّل : تعريف الفواعل و سياقات تطورها

أوّلاً : بداية نشير إلى أنّ المقصود بالفاعل (Actor) في العلاقات الدولية كل كيان (سلطة أو جهاز أو جماعة أو حتى شخص) داخلي أو خارجي (دولي)، يستطيع أن يلعب دورًا ما على المسرح الدولي وفق قدراته و حدود مساهماته، و قد يتطلب لعب هذا الدور اتخاذ قرار ما أو الإتيان بفعل معين، و هو ما يؤكد على أنّ الفواعل الذين تدور بينهم العلاقات الدولية هم متنوعون بقدر ما هم متعددون، و معرفة و فهم دور الفواعل هو الذي يمكن في الواقع من تحديد موقعهم و مدى فاعليتهم على الساحة الدولية. فإضفاء صفة الفاعل في العلاقات الدولية مرتبطة بمدى تأثير مساهمة هذا الفاعل في التدفقات الدولية و ليس مرتبط بوضعه القانوني فقط[1].

بات مقبولاً منذ أمد طويل، بين باحثي العلاقات الدولية العرب استخدام مصطلح "فواعل" للحديث عن اللاّعبين في السياسة الدولية وذلك ترجمة للكلمة الإنجليزية "Actor"

كما بات مقبولاً تصنيف هذه الفواعل إلى فواعل دول أي "الدولة"، و فواعل غير دول "فوق الدولة"، و يقصد بها الفواعل التي تأخذ سمة الهيأة الجامعة لعدد من الدول، و تتضمن المنظمات و الأمانات الدولية، و فواعل "تحت دولة" و هي فواعل غير حكومية تعمل داخل نطاق الدولة التي تنتمي إليها و ليست عابرة للحدود، و تؤثر في اتخاذ القرار الدولي و صناعة السياسة العالمية و من أمثلتها أحزاب، طوائف، قبائل[2]، شركات جمعيات و وسائل الإعلام .....

تكون و أخيرًا فواعل "عابرة للدولة" و هي جماعات و أطراف حكومية و غير حكومية قد من ضمن المشار إليها في الصنف الثاني، لكنها تتصل و تؤثر في هيئات أخرى من نو عها

[1] مصطفى بخوش، **مستقبل الدبلوماسية في ظل التحولات الدولية الراهنة**، المفكر، العدد الثالث (2009)، ص 86.

[2] أحمد جميل عزم، **عودة الدولة في السياسة الخارجية**، آفاق المستقبل، العدد الثالث، فبراير، (2010)، ص 43.

و تأثيرها (تحت الدولة، و عابرة للدولة) أو مع دول أو فوق دولة – منظمات و هيئات و هو اتصال قد يأخذ طابع الندية والشراكة.

ثانيًا : سياقات تطور و تنامي أدوار الفواعل من غير الدوّل

أسهم عاملان بارزان في تنامي هذه الفواعل على حساب أهمية الدول في السياسة العالمية و هما : نهاية الحرب الباردة و العولمة.

فانتهاء الحرب الباردة سمحت لنشوء جماعات جديدة على شكل أحزاب وحركات و أتاحت فرصًا للتمكين لفواعل داخلية و فواعل خارج الدول و كانت هذه التداعيات تتمثل في بروز القطاع الخاص، منظمات المجتمع المدني، و بدت كمن تصعد لتأخذ جزءًا كبيرًا من وظائف الدّولة و الحكومة و مؤسساتها العامة ذلك الأمر ينطبق مع مرحلة انهيار المعسكر الاشتراكي و زوال منظومته الاشتراكية لتسود بعدها المنظومة الرأسمالية بأفكار و قيم الليبرالية و سياسات القطاع الخاص، لا سيما و أنّ هذا يتناسب مع طبيعة المرحلة التي ينرّ بها المجتمع الدّولي، خصوصًا معطيات العولمة و ما تحمله من مفاهيم الخوصصة (تعزيز دور القطاع الخاص)، مقابل تقليص دور (العولمة) الدولة و بدأ ذلك للكثيرين أنّه يشكل جزءًا أساسيًا من متطلبات التنمية و التقدم.

كذلك بروز الفواعل الداخلية كالحركات الطائفية و القبلية ونشوء جماعات جديدة على شكل أحزاب و جمعيات مدنية في دول تدعى بالدول الفاشلة "Failed States" تتولى الوظائف الأساسية التي فشلت الدولة في القيام بها كالرعاية الطبية، و المساعدة الاجتماعية كتوفير الغذاء و التعليم.....

و يطلق وصف الدولة الفاشلة أو العاجزة على الدول التي تفقد السيطرة الأمنية الفعلية على أراضيها أو تفقد القدرة على توفير الحاجات الأساسية لمواطنيها و قد ظهر مصطلح الدولة الفاشلة لأوّل مرة في أوائل[1] الجماعي للسكان، و تنامي الثورات والحروب الأهلية : المستمرة في البلد و ممارسة القتل الجماعي، و التنمية غير المتوازنة القائمة على أساس التفرقة بين المجموعات و التدهور السياسي و الاقتصادي و الأمني المودع، و التدخل الخارجي الكثيف في شؤونها الداخلية

[1] أحمد جميل عزم، **المرجع السابق**، ص 43.

و تجريم الدولة و نزع الشرعية منها و تفشي الانتهاكات الجسمية لحقوق الإنسان و تشكيل أجهزة أمنية قاهرة و مطلقة تتصرف كدولة داخل دولة و التدهور الحاد و المستمر في الخدمات الاجتماعية إجمالا فمصطلح الدولة الفاشلة يشير إلى انعدام الاستقرار السياسي والاقتصادي و ارتفاع حالات الصراع و عدم قدرة الدّولة على ضمان سلامة مواطنيها.

أمّا الانعكاس الآخر لنهاية الحرب الباردة فيتمثل في تصاعد مستوى تدخل الفواعل الدولاتية الحكومية (المنظمات و البيروقراطيات الدّولية) في القضايا الداخلية للدول لدواعي إنسانية مزعومة في مقابل ما يمكن تسميته بتخلي الدول عن تحقيق الأمن الجماعي، و هذا ما لوحظ مثلا في تدخل حلف شمال الأطلسي (ناتو) في يوغسلافيا لوقف الأحداث الدموية في كوسوفو و السنوات الأخيرة حافلة بهذه الحالات.

أمّا فيما يخص العولمة فإنّها سهلت من صعود فواعل اقتصادية لمشاركة الحكومات في القوة و النفوذ و ساهمت سهولة انتقال الأموال و تدفق السلع و البضائع عمل شركات المتعددة الجنسيات و القوى العابرة للقوميات أي أنّ صلاحيات و مزايا كثيرة استفادت منها الهيئات و المنظمات الاقتصادية الدولية (فوق الدولة) على حساب الدّور الذي تلعبه الدول و الحكومات.

و الملفت للانتباه ذلك التقليد السائد طيلة فترات زمنية طويلة الأمد و الذي يتضمن فاعلاً بارزًا في العلاقات الدولية و هو الدولة، و هو الأمر الذي يتبناه أنصار المنظور الواقعي الكلاسيكي عندما يؤكدون على[1]أنّ الدولة هي فاعل وجودي مركزي في العلاقات الدولية يسعى لتحقيق المصلحة القومية، بينما يدور نقاش حول تعدد وتنوع الفواعل في العلاقات الدولية،

و يتراوح هذا النقاش بين اعتبار الدّولة أحد الفواعل الرّئيسية و بين اعتبارها فاعل مثل باقي الفواعل، و هذا ما دفع Holstyهولستي إلى القول بوجوب التفرقة بين نوعين من العلاقات الدولية.

الأوّل يشمل السياسة العليا و هي تقتصر على الدول فقط و تتناول قضايا السلم و الحرب أمّا النوع الثاني فيضم السياسة الكلية و هي تشمل كل المجالات باستثناء السلم و الحرب يشارك فيها كل الفواعل من دون الدّولة[2].

---

[1]علي الزغبي، **ما هي الدّولة الفاشلة**؟؟http://www.alqabas.com.kwInode/110861
تم تصفح الموقع يوم : 13-02-2016.

[2]مصطفى بخوش، **المرجع سابق**، ص 87.

غير أنّ Held هالد يرى أنّ تقييم هولستي في مقاربته لكنّه غير واقعي، و ذلك بالنظر إلى كون السياسة العليا ليست حكرًا فقط على الدّولة (الدور المتنامي لبعض المنظمات و الهيئات كالأمم المتحدة و الحلف الأطلسي، الاتحاد الأوربي، الاتحاد الإفريقي في التعاطي مع منازعات ذات الطبيعة الأمنية)، و ذلك انطلاقًا من عودة نشاط و إحياء دور المنظمات الحكومية فوق الوطنية التي أصبحت تتدخل في أمور السلم والحرب، فضلاً على أنّ السياسة الكلية فقط على مستوى عالمي لكن داخل الدولة العضو فيما يخص قضايا حقوق الإنسان و التنمية الإصلاحات السياسية و الديمقراطية و الأقليات و هو ما يدل فعلاً على تعدد و تنوع الفواعل في السياسة الدولية أو بالأحرى السياسة العالمية التي يؤكدها جيمس روزنو من خلال إشارته إلى أن يجب اليوم التركيز على دراسته السياسة ما بعد الدولية Post International Politicsوهي نفسها السياسة العالمية كما يشير في كتابه "Turbulence in world politics" بحيث أشار فيه إلى بداية تلاشي عالم الدول التي تنشأ مع اتفاقية و وستفاليا لعام 1648، و بداية ظهور و انتشار الفواعل من خارج إطار السيادة "Sovereignty Free".

المطلب الثاني : دور الفواعل في السياسة الدولية

- **الدولة كفاعل أساسي في السياسة الدولية***

لقد اعتبرت الدولة لزمن طويل الفاعل الرئيسي و الأوّل في السياسة الدولية والمؤثر بصفة كبيرة في مسارات و توجهات السياسة الدولية على الرغم من التفاوتات الحاصلة بين الدول و هي تشكل لاعبًا محوريًا حسب المنظور الواقعي في حركة التفاعل الدولي[1].

مفهوم الدولة :

اختلفت التعاريف لمفهوم الدولة باختلاف الأشخاص و الأزمان و الأماكن و لكن معظمها تجمع على مجموعة من العناصر التي لابد من توافرها في التعريف بمفهوم الدولة، و هنا نذكر بعض التعاريف ليس على سبيل الحصر و منها :

* **السياسة الدولية** : يعرف الأستاذ هولستي أنّ السياسة الدولية هي عمليات التفاعل بين دولتين أو أكثر مؤكدًا على الصفة الحكومية لهذا التفاعل و هي بذلك تختلف عن السياسة الخارجية التي تتميز بأنّها أنشطة وحدة دولية واحدة في النسق اتجاه الوحدات الأخرى.

[1]J. David Singer, "**The actors in international politics : States institutions and individuals**" TL Williams, 03/16/2016, P03.

أ. أنّ الدولة هي مجموعة متجانسة من الأفراد تمارس نشاطها على إقليم جغرافي محدد تخضع لتنظيم معين[1].

ب. و عرفها بطرس بطرس غالي بقوله : هي مجموعة من الأفراد يقيمون بصفة دائمة في إقليم معين تسيطر عليهم هيئات معينة تنظم استقرارهم داخل حدودهم[2].

ت. مجموعة الأفراد يقطنون إقليما معينا ويخضعون لسلطان طائفة منهم أو لسلطان الأغلبية.

ولقد اعتبرت الدولة لزمن طويل الفاعل الرئيسي والأول في السياسة الدولية والمؤثر بصفة كبيرة في مسارات وتوجهات هذه الأخيرة على الرغم من التفاوتات الحاصلة بين الدول وهي تشكل لاعبا محوريا.ويقتضي قيام الدولة إلى جانب الشعب والإقليم وجود سلطة سياسية، بمعنى وجود هيئات حاكمة تتولى تنظيم شؤون الأفراد في الدولة والعمل على تحقيق الأهداف المشتركة، وذلك عن طريق رسم وصنع السياسات والبرامج، والإشراف على كل ما يحقق ذلك فهي الجهاز الذي يحق له القيام بتنظيم العلاقات بين أفراد الدولة، وإدارة مؤسساتها واستغلال مواردها وإمكانياتها لخدمة مصالح المواطنين وحمايتهم من كل عدوان خارجي.

و انطلاقًا من هذه التعاريف المتعددة التي أطلقها العلماء بمختلف تخصصاتهم وتوجهاتهم الفكرية، يمكننا وضع تعريف يحظى بنسبة اتفاق بين علماء العلوم الاجتماعية و الدارسين لموضوع الدّولة و هو الذي يعرِّفه الدّولة بأنّها مجموعة من الأفراد يقيمون بصفة دائمة في إقليم وعين و تسيطر عليهم هيأة منظمة (سلطة) استقر النّاس على تسميتها الحكومة.

نلاحظ من خلال التعريفات المختلفة التي أطلقها العلماء و المهتمون بموضوع الدولة أنّها تستند إلى أسس ثلاثة لابد من توافرها، يأتي في مقدمتها مجموعة الأفراد الذي يطلق عليهم أيضًا كلمة شعب، هؤلاء الأفراد يجب أن يكونوا مستقرين بشكل دائم على الإقليم، و يكمل هذه الأسس ضرورة وجود سلطة تنظم حياة هؤلاء الأفراد و ما ينجم عن تفاعلهم من عمليات اجتماعية.

فإذا كان عدد الأفراد مناسبًا و متجانسًا من حيث التركيب العقائدي و الفكري والاقتصادي كان ذلك عامل قوة للدولة، أمّا إذا كان الشعب يعاني من عدم التجانس و كثرة الاختلاطات فإنّ ذلك ربما

---

[1] ثروت بدوي، **النظم السياسية**، القاهرة : دار النهضة العربية، 1989، ص 28.

[2] بطرس بطرس غالي، محمود خيري، **المدخل في علم السياسة**، القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية، ط7، 1984، ص 173.

يؤدي إلى مشاكل داخلية و تؤدي إلى نزاعات تؤدي إلى إضعاف الدولة و فشلها و تصبح دولة فاشلة[1].

فمدى تأثير حجم المساحة على الدول قوة أوضاعها، نجد أنّ لها تأثيرًا مباشرًا، فكلما كانت المساحة واسعة و كبيرة و محتوية على المصادر الطبيعية المتنوعة والموارد الكثيرة، و كان عدد السكان متناسبًا مع هذه المساحة بالإضافة إلى توفر التقدم التكنولوجي و العلمي فإنّ ذلك كل عامل من عوامل قوة الدولة، أمّا إذا كانت المساحة صغيرة و فقيرة الموارد، و قليلة السكان فذلك يعد مؤشر ضعف الدّولة و يصنفها في خانة الدول الضعيفة غير القادرة على التفاعل مع البيئة المحيطة بها و الشواهد كثيرة بين دول العالم مثل : روسيا، الصين، الو.م.أ و كيف ساهم هذا الحال في إكساب هذه الدول القوة بجانب التقدم العلمي و التكنولوجي و اتساع المساحة و تنوع الموارد في إعطائها القوة و جعلها قوة اقتصادية أو سياسية متميزة و العكس صحيح بالنسبة للدول الصغيرة الفقيرة الحال[2].

- **المنظمات الدولية كطرف فاعل في السياسة الدولية :**

لقد فرضت الظروف التي مرَّت بها الإنسانية خصوصًا الحربين العالميتين الأولى و الثانية عامي 1319 و 1945، وجود منظمات تجمع في إطارها الدول المستقلة ذات السيادة لكي تساهم في تحمل مسؤولياتها اتجاه تنمية المجتمع الإنساني و تقوم بوظائف متعددة، خدمة للبشرية و حماية لها، كوظائف الأمن الجماعي و السلم الدّولي، و حماية المهاجرين و اللاجئين و المساهمة في التعليم و التنمية الإنسانية....

و لعلّ أبرز هذه المنظمات هيأة الأمم المتحدة عام 1945، أي بعد فترة قصيرة من انتهاء الحرب العالمية الثانية و تعهد أعضاء الأمم المتحدة بالتعاون للمحافظة على السلام عن طريق الأمن الجماعي لكنّهم لم يكلّفوا قوات دولية دائمة لدعم هذا التعهد آنذاك، و قد كان لهذه المنظمات دور كبير كفاعل مهم و طرف أساسي من أطراف العلاقات الدولية و مؤثر جلي في مسرح السياسة الدولية.

و يرى مجموعة من الباحثين في علوم سياسة و المهتمين بقضايا و شؤون السياسة الدولية أنّ المنظمات الدولية تلعب دورًا لا يستهان به في شؤون السياسة الدولية، لكن الشيء الذي يعاب على

---

[1] مولود ديدان، **مباحث في القانون الدستوري و النظم السياسية** (الجزائر : دار بلقيس للنشر، ط1، 2009) ص35.

[2] مولود زايد الطيب، **علم الاجتماع السياسي**، ليبيا : دار الكتب الوطنية، ط1، 2007، ص 118.

هذه المنظمات خصوصًا في العقود الأخيرة هو وقوعها تحت هيمنة قوة واحدة و هي الولايات المتحدة الأمريكية و بما يصب في مصلحتها أوّلاً، و هذا ما ميّز النظام العالمي الجديد المصبوغ بالصيغة (العولمية) التي يرى كثيرا على هذه الهيأة العالمية كلاعب مهم في السياسة الدولية.

و لكن هذا الأمر لا يمنع من القول بأنّ هذه المنظمات تعد إحدى أدوات الضبط و التكييف لحالات التوتر و الاضطراب التي تعتري النظام[1] و التي تقود بعض وحداته إلى إتباع أنماط سلوكية تصارعية، كما تساهم في تعزيز و ترسيخ السياسات و البرامج و النشاطات التعاونية في شتى الميادين الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية والثقافية[2].

و حول طبيعة أنواع المنظمات الدولية فإنّ فكرة تصنيفها لم تبرز بوضوح إلاّ في بدايات القرن العشرين، و ذلك نتيجة النمو المطرد للمنظمات الدولية من جهة وتنوع مجالات نشاطها من جهة أخرى، فقد تكون المنظمات الدولية في أبعادها الوظيفية عامة عندما يراد بها تحقيق أهداف سياسية و غير سياسية في آن واحد كالأمم المتحدة، و قد تكون خاصة عندما تسعى إلى إنجاز أهداف وظيفية (غير سياسية) التابعة للأمم المتحدة، و قد تكون عضويتها مفتوحة لجميع الدول لا سيما تلك التي تتوفر فيها شروط العضوية المحددة في مثيلاتها كما أنّ هناك انتشار لظاهرة أخرى للمنظمات الدولية في فترة بعد الحرب العالمية الثانية و هي المنظمات الإقليمية الساعية إلى تطور التعاون الإقليمي في مجالات متعددة بين الدول التي تنتمي عادة إلى إقليم جغرافي معين.

و حول طبيعة دور المنظمات الدولية فإنّها لا تعدو أن تكون أحد الأدوات التي تستخدمها الدول الأعضاء لتنفيذ سياستها الخارجية و مع ذلك فإنّ كافة الدول ترغب من خلال هذه الهيئات و المؤسسات في حل المشاكل الدولية و الإقليمية المختلفة و التي تتجاوز قدرتها منفردة و بالتالي فالفائدة تكون أكبر و فاعلية التأثير أقوى على الساحة الدولية بوجود هذه الهيئات و المؤسسات[3].

- **القوى غير الحكومية :**

---

[1] مولود زايد الطيب، **المرجع السابق**، ص 118–119.

[2] ثامر كامل محمد الخز رجي، **العلاقات السياسة الدولية و إستراتيجية إدارة الأزمات**، ط1، إصدار ثاني (عمان : دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، 2009)، ص 193.

[3] مبروك غضبان، **التنظيم الدولي و المنظمات الدولية**، (الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، 1994،)، ص 21.

و يطلق عليها أيضًا المنظمات غير حكومية، و التي يقصد بها تلك القوى والمجموعات التي تمارس نشاطات متعددة و غير خاضعة لسلطة و رقابة الأجهزة الحكومية بل تتعدى الحدود الوطنية.

و قد تكون هذه المنظمات محلية و قد تكون دولية أو إقليمية أي أنّها قد تجمع في إطارها أفراد من الدول و قوميات مختلفة يجمعهم هدف مشترك و هو تحقيق ما يصبو إليه البشر في كافة أنحاء المعمورة، أي أنّها أصبحت تركز على البعد الإنساني و تحقيق أهداف مشتركة تخدم البشر جميعًا، و من أبرز هذه المنظمات النقابات المختلفة، الاتحادات، الأحزاب السياسة[1]....

فهي أساسًا ظاهرة تتميز بميزات التضامن الدولي الذي يعبر عن تلك الرابطة التي تجمع بين أشخاص ينتمون إلى هويات مختلفة و متعددة تمارس نشاطات تتوخى من ورائها تحقيق أهداف ذات صيغة دولية، كما أنّ المنظمات لا تسعى من وراء هذه النشاطات إلى تحقيق مكاسب مادية و أرباح مالية فأعمالها تطوعية ليست مقابل تلقي أجور أو مكاسب مادية و أرباح مالية فأعمالها تطوعية ليست مقابل تلقي أجور أو مكاسب مادية، و قد بدأت أدوارها تطفو إلى الواجهة خصوصًا بعد تطور وسائل الاتصال و التكنولوجيا الحديثة مما سهلت من تواصل هذه المنظمات بعضها البعض خارج الأطر و القيود الحكومية للدول، و هو ما يوحى إلى أنّ السياسة الدولية تتجه نحو التركيز على البعد الإنساني ضمن خطاب عام مشترك تفهم مفرداته الإنسانية جمعاء[2].

المبحث الثاني : ماهية الإقليمية و أهم هذه الظواهر

قبل التطرق إلى الموضوع ينبغي تحديد مفهوم الإقليمية المرتبطة بموضوعنا هذا من خلال الدراسات، فقد شهد مفهوم الإقليمية تطورًا ملحوظًا من الناحيتين النظرية و العلمية فبعد ظهور التوجهات المبكرة للإقليمية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية والتي قامت على فكرة التكتل و التعاون بين دول المنطقة الواحدة من أجل النهوض باقتصاديتها من خلال بروز ما يسمى بالإقليمية الجديدة "New regionalisme" التي جاءت نتاج ظروف العولمة الاقتصادية و سميت بهذا الاسم لتحرير قوى السوق وتفعيل دور القطاع الخاص و تحقيق الاندماج في الاقتصاد العالمي.

المطلب الأوّل : تعريف الإقليمية

[1] سعيد حقي توفيق، **مبادئ العلاقات الدولية**، عمان : دار وائل للنشر و التوزيع، ص 64-65.

[2] ثامر كامل محمد الخزرجي، **مرجع سابق**، ص 197.

الإقليمية Régionalisme : تعرف بأنّها عملية تكثيف التعاون السياسي والاقتصادي بين دول أو أطراف تنتمي إلى منطقة جغرافية واحدة، و غالبًا ما يكون هذا التعاون في مجال التبادل التجاري و تدفقه و تنطلق الإقليمية من التعاون و تكثيف العلاقات خصوصًا الاقتصادية منها بين مجموعة من الدول من أجل الوصول لتحقيق التكامل حتى الاندماج بينها، حيث يتم ذلك بإزالة الحواجز و القيود المختلفة المفروضة بينها سابقًا، كما تتميز الإقليمية بكونها تتم بين الدول المتجانسة في الخصائص الجغرافية (إقليم جغرافي واحد أو متقارب على الأقل)، الاقتصادية (بين الدول ذات المستويات الاقتصادية المتقاربة)، السياسية (قد تتم بين دول ذات توجهات سياسية متشابهة)

و مصطلح الإقليمية مشتق من كلمة الإقليم و هو مفهوم مكاني يحدده البعد الجغرافي من جهة و كثافة التبادل التجاري و المشاركة في المؤسسات و التجانس الثقافي، حيث يحدده الإقليم عمليًا بحجم المبادلات التجارية بحجم المبادلات و التدفقات التجارية و صفات مكوناته و قيمه و خبراته المشتركة[1].

و الإقليمية في هذا الإطار تشير إلى ذلك التعاون الحاصل على مستوى إقليمي بين الدول المتجانسة، هذا التعاون الذي يحدد معدل نمو التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية لهوية المنطقة عن طريق حركة تبادل البضائع و الأشخاص ضمن منطقة محدودة[2].

كما تعرف الإقليمية إلى أنّها "حالة وسطية بين المحلية التي تدفع بالأفراد والجماعات لتضييق نطاق اهتماماتها سواءً السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية و بين العولمة التي تستهدف إزالة الحدود الجغرافيا و الحواجز الجمركية و تسهيل نقل الرأسمالية سياسيًا ة اقتصاديًا ة ثقافيًا عبر العالم ككل، و ضمن هذه الحالة الوسيطة تهدف التنظيمات الإقليمية إلى تعزيز التكامل و الاندماج بين اقتصاديتها في جميع، بحيث تقلل من تبعيتها للعالم الخارجي و لكن دون الانعزال عنه، كما تهدف إلى زيادة سعة و حجم الأسواق الذي سيؤدي بدوره إلى تحسين الإنتاجية و زيادة رفاهية الدول الأعضاء، و حرية تنقل الأفراد.

---

[1] مارتن غريفيش، تيري أوكلاهن، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية** (ترجمة : مركز الخليج للأبحاث)، الإمارات العربية المتحدة، مركز الخليج للأبحاث، 2008، ص 74.

[2] عبد الوهاب رميدي، **التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة و تفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية** (جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير 2006–2007)، ص 29.

جرت العديد من المحاولات التنظيرية لتعريف الإقليم و الإقليمية، و ذهب الكثير إلى اعتبار التقارب الجغرافي و الاعتماد المتبادل بين دول الجوار هو المعيار الأساسي لتعريف الإقليمية، غير أنّ التحولات التي حدثت بعد نهاية الحرب الباردة، جعلت المعيار الجغرافي معيارًا ضيقًا جدًّا يحصر الإقليمية في نطاق هي أوسع منه، فخلال القرن 19 ظهرت العديد من اتحادات الدول و المنظمات و الجمعيات التي تؤكد بأنّ الإقليمية ليست بالظاهرة الجديدة، فقد عرفت الولايات المتحدة الأمريكية نظامًا أمنيًا تحت ما يسمى "مبدأ مونرو" و هو بيان أعلنه الرئيس الأمريكي جيمس مورنو في رسالة سلمها للكونغرس الأمريكي في 2 ديسمبر 1823م، الذي رفع شعار أمريكا للأمريكيين، مما جعل القارة الأمريكية تمثل كتلة إقليمية واحدة تحت زعامة الولايات المتحدة[1].

و من بين الأهداف التي تقوم من أجلها السياسات الاقتصادية الإقليمية ما يلي :

1. تحسين التوازن في التوزيع الإقليمي للسكان و الصناعة.
2. تحسين استخدام الموارد و تخصيصها تخصيصًا أمثل.
3. تحسين توزيع الدخل بين الأقاليم.
4. تحسين ميزان المدفوعات للأقاليم و تخفيض الضغوط التضخمية و ذلك بتخفيض حجم الفرو قات الإقليمية في الطلب على العمل.
5. تحقيق الاستقرار الاجتماعي و السياسي خاصة في الدول التي تعاني من الاختلالات العرقية بالإضافة إلى إزالة الفوارق الاقتصادية بين الأقاليم.
6. الخوف من البقاء بعيدًا عن بقية دول العالم التي انحرفت في الاتجاه نحو الإقليمية.

المطلب الثاني : أسباب ظهور الإقليمية

هناك العديد من الأسباب التي دفعت الدول إلى بناء تحالفات و تكتلات إقليمية خصوصًا في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية التي شهدت ظهور العديد من التكتلات الاقتصادية على المستوى الإقليمي و من هذه الأسباب :

[1]Louis Fawcett, **regionalism in global politics: The past and present**, on 19-02-2016:Http//www.gareteu.org/Fileadmin/documents/phd-school1/6th-phd-school/papers/Fawcett.pdf.

- إنّ قيام أي تكتل إقليمي يجد لبنية الأولى في تماثل الخصائص بن الدول خاصة الخصائص المتعلقة بالمستويات الاقتصادية منها ما يدفعها إلى الرغبة في تطوير علاقات تعاونية للاستفادة من هذا التماثل على أكمل وجه.
- يربط الكثير من المحللين و خصوصًا الاقتصاديين منهم ميل و سعي الدول لبناء تكتلات إقليمية بالوضع الدولي لفترة ما بعد الحرب الباردة الذي يعد من أسمى مراحل العولمة، حيث أنّه من بين نتائج عولمة الاقتصاد الدولي دفع الدول نحو تعميق صيغ التعاون الإقليمية و التكتل من أجل مواجهة أي تحدي خارجي أو تدخل في شؤونها الداخلية[1].

أسباب ظهور الإقليمية الجديدة :

ظهرت الإقليمية الجديدة في شكلين أساسيين :

1. تكتلات تجارية قائمة على فرضية تسهيل العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء تنطلق في شكل مناطق للتجارة الحرة و قد تتطور لتصل لدرجة الاتحاد الاقتصادي تنطلق في شكل مناطق للتجارة الحرة و قد تتطور لتصل لدرجة الاتحاد الاقتصادي مثل الاتحاد الأوربي.
2. تكتلات صناعية قائمة على فكرة التخصص و تقسيم العمل في صناعة واحدة أو مجموعة من الصناعات بين الدول الأعضاءان و كمثال على ذلك مثلث النمو الإقليمي الفرعي الذي ربط بين التكنولوجيا و القوة المالية في سنغافورة والعمالة و الموارد في اندونيسيا[2].

و من بين أهم أوجه التمييز بين الإقليمية في شكلها الكلاسيكي و الإقليمية الجديدة ما يلي :

- من الناحية الجغرافية حسب الصيغة التقليدية للتكامل فإن يضم دولاً متجاورة جغرافيًا لكن حسب الصيغة الجديدة للتكامل فإن ليس من الضروري أن يكون بين دول متجاورة، و لكن قد يكون بين إقليم أو أكثر متجاورين، بذلك تهدف الإقليمية إلى تخفيض معوقات تدفق التجارة بين الدول بغض النظر عن كونها متجاورة أو حتى قريبة أو بعيدة عن بعضها البعض.
- من ناحية الخصائص الإقليمية المشتركة يتطلب قيام التكامل حسب الإقليمية التقليدية قدرًا كبيرًا من التجانس و التقارب الاقتصادي لأنّ ذلك يؤدي إلى مؤيد من خطى التقارب بين الدول، أمّا

[1] عبد الوهاب رميدي، **المرجع السابق**، ص 29.

[2] علاوي محمد لحسن، "**الإقليمية الجديدة : المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي**، مجلة الباحث، ورقلة، العدد : 07، 2010/2009، ص 105.

حسب المنهج الجديد فإنّه لا يتطلب ذلك بل على العكس تمامًا فإنّه قد يقوم بين أعضاء تتباين مستوياتهم الاقتصادية و يعتمد على وجود أعضاء متقدمين يتولون قيادة التكتل.

- من حيث الخصائص الاجتماعية و الثقافية : ترى الصيغة الإقليمية الكلاسيكية أنّ هناك ثقلاً للعوامل الاجتماعية و الثقافية في التقارب، حيث تسهل تقبل إحلال التفاهم و التقارب محل التنابذ و التصارع، حتى بلوغ الهدف النهائي[1] من التكامل وهو الوحدة و على عكس ذلك نجد الصيغة الجديدة تسمح للتكامل أن يقوم بن أعضاء لهم ثقافات متباعدة و تسمح بالخصوصيات و تعتمد على تبادل التفاهم بين أعضائها.
- من ناحية سياسية فإنّ الدوافع السياسية للصيغة التقليدية للتكامل هي تحقيق الأمن وإيقاف الحروب لأنّ هذا الشكل ظهر بشكل واضح بعد الحرب العالمية الثانية، أمّا الصيغة الجديدة للتكامل و بسبب اختلاف الظروف الدولية التي ظهرت فيها عن ظروف المنهج التقليدي، نجد دوافعها السِّياسية تركز على دعم الاستقرار السياسي لدول التكامل.
- و في نفس السياق، فإنّ الصيغة التقليدية للإقليمية تعد في أساس نشأتها إلى جهود السلطات الرسمية في الدول الأطراف، لكن في الصيغة الجديدة لها فإنّ تلك الدعوى –دعوى الإنشاء– قد تعود إلى قطاع الأعمال و الشركات عابرة القوميات (القطاع الخاص).
- هناك من يطلق على مفهوم الإقليمية الجديدة مصطلح الإقليمية المفتوحة، بمعنى أنّ هذه التكتلات قد تسمح بتخفيض القيود على واردات الدول غير الأعضاء بالتكتل، إلاّ أنّ درجة التحرير ليست بالضرورة مرتفعة مثل مستواها بين الأعضاء[2].

المطلب الثالث : التكامل الاقتصادي كأهم أوجه الإقليمية

1– تعريف التكامل : "Intégration"

*يعرف التكامل لغة "تكوين كل من خلال ضم أو جمع الأجزاء بعضها مع بعض، أو العمل لاكتمال الشيء غير التام أو غير الكامل من خلال جمع الأجزاء" و من الناحية الاصطلاحية :

[1] عبد الوهاب رميدي، **مرجع سابق**، ص 18–20.

[2] عبد الوهاب رميدي، **المرجع نفسه**، ص 20.

*يعرف بيلا بلاسا التكامل بأنّه : "عملية تشمل الإجراءات الرامية لإنهاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية التابعة لبلدان مختلفة و هو ثانيا وضع محدد أو حالة يمكن أن يتمثل في انتقاء مختلف صور التحيّز و التفرقة بين الاقتصاديات[1] القومية" بذلك يكون التكامل عبارة عن عملية يتم من خلالها إلغاء أي تدخل حكومي في عمليات تحرير التجارة بين الدول المتكاملة.

* كما يعرف التكامل الاقتصادي أيضًا : "عملية إلغاء كافة الحواجز الجمركية و غير الجمركية بين مجموعة من الدول المتكاملة، مع تنسيق السياسات الاقتصادية و النقدية و المالية مما يؤدي إلى خلق تكتل اقتصادي جديد يحل محل الاقتصاديات الوطنية في المنطقة التكاملية" و انطلاقًا من هذا التعريف فإنّ بناء التكتل الاقتصادي يعد آخر مراحل التكامل حيث أنّه يعد عملية تكثيف علاقات التعاون الاقتصادي و التجاري بين الدول المتجانسة ينشأ في الأخير ما يسمى بالتكتل الاقتصادي الجديد.

و يعبر التكتل الاقتصادي عن درجة معينة من درجات التكامل الذي يقوم بين الدول المتجانسة اقتصاديًا، جغرافيًا، تاريخيًا و اجتماعيًا و التي يجمعها مجموعة من المصالح الاقتصادية المشتركة بهدف تعظيم تلك المصالح و زيادة التجارة الدولية البينية لتحقيق أكبر عائد ممكن، ثم الوصول إلى أقصى درجة من الرفاهية الاقتصادية لشعوب تلك الدول[2].

كما تعرف التكتلات الاقتصادية بأنّها : تجمع عديد من الدول التي تجمعها روابط خاصة بالجوار الجغرافي أو التماثل في الظروف الاقتصادية أو الانتماء الحضاري المشترك، هذا التجمع يكون في إطار معين قد يكون اتحادًا جمركيًا أو منطقة تجارة حرة..... فالتكتل الإقليمي كمفهوم يعكس الجانب التطبيقي لعملية التكامل الاقتصادي فهو يعبر عن درجة من درجات التكامل الاقتصادي فيما بين الدول الأعضاء[3].

لعلّ التعريفات السابقة تميل في تحديدها لمفهوم التكامل للتوجهات الغربية القائمة على تحيد التجارة و اقتصاد السُّوق و من أجل الإحاطة أكثر بمفهوم التكامل لابد من الإشارة لوجهة النظر الفكر

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **السوق العربية المشتركة**، الواقع و المستقبل في الألفية الثالثة، القاهرة : مجموعة النيل العربية، 2002، ص 30.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **المرجع السابق**، ص 30.

[3] عبد الوهاب رميدي، **مرجع سابق**، ص 30.

الاشتراكي لمفهوم التكامل، حيث يعرف بمونه : "عملية موضوعية تخضع لتخطيط منظم و صارم تهدف إلى تقريب[1] فيها جماعة معينة تعيش في منطقة معينة شعورًا كافيًا بالجماعة، و تماثلاً في مؤسساتها الاجتماعية و سلوكها الاجتماعي إلى درجة تتمكن فيها هذه الجماعة من التطور بشكل سلمي".

و يركز دويتش هنا على قدرة الأفراد داخل المجتمع الواحد على التلاءم لدرجة حل خلافاتهم بطريقة سلمية دون اللجوء للعنف.

* و بشكل أكثر تحديد يعرف أونست هاس التكامل بكونه : "العملية التي تتضمن تحول الولاءات و النشاطات السياسية لقوى سياسية" في دول متعددة و مختلفة نحو مركز جديد تكون لمؤسساته صلاحيات تتجاوز صلاحيات الدول القومية القائمة.

انطلاقًا من هذا التعريف يضيف هاس بعد جديد لدراسة التكامل سواء الدولي أو الإقليمي و المتعلق بمسألة نقل الولاءات من إطارها المحلي (الدولة القومية) إلى إطارها الواسع (التكتل بين الدول المتكاملة) و استنادًا لتعريف هاس للتكامل عرف ليون ليند بورغ في دراسته عن السوق الأوربية المشتركة التكامل ب:

* العملية التي تتجاوز من خلالها الدول القومية الرغبة و القدرة في إدارة شؤونها المحلية و الدولية الهامة (سياستها الداخلية و الخارجية) باستقلال عن بعضها البعض، و تسعى بدلاً من ذلك للوصل لقرارات مشتركة أو تفويض عملية اتخاذ القرار لهيئة مركزية جديدة[2].

*العملية التي تجد من خلالها القوى السياسية (الفاعلون السياسيون) ضرورة لنقل طموحاتهم و نشاطاتهم السياسية لمركز جديد. انطلاقًا من هذا التعريف نجد أنّ التكامل في شقه السياسي يؤدي لتشكيل تكتل دولي جديد كما يؤدي بالمقابل إلى زوال الصفة الرسمية للدول المتكاملة لأنّها سنتناول انطلاقًا من دخولها في عملية التكامل –عن كامل سيادتها للمؤسسات السياسية المركزية الجديدة.

---

[1] خليفة مراد، "**التكامل الاقتصادي العربي على ضوء الطروحات النظرية و المرجعيات القانونية: تجارب وتحديات**"، مذكرة ماجستير، (جامعة الحاج لخضر باتنة كلية الحقوق قسم علوم قانونية، 2005–2006)، ص44.

[2] جيمس دورتي روبرت بالتسغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية** (ترجمة : وليد عبد الحي)، بيروت: كاظمة للنشر و الترجمة و التوزيع، 1985، ص 271–272.

و من أجل الإحاطة بجميع النواحي المفاهيمية لمصطلح التكامل تجدر الإشارة إلى الفرق بينه و بين بعض المفاهيم المشابهة من أجل إزالة اللبس بين هذه المفاهيم[1].

* التكامل و التعاون : يعرف التعاون على أنّه العمليات التي تتم بين دولتين أو أكثر من مجال اقتصادي معين بهدف تحقيق منفعة مشتركة و لمدة زمنية محددة على أساس المعاملة بالمثل[2].

بذلك يكون التعاون قاعدة أو أساس التكامل و الخطوة الأولى المؤدية إليه، حيث أنّه في ظل التعاون تحتفظ الوحدات الاقتصادية المتعاونة بخصائصها المتميزة من دون أن ينشأ عنه مؤسسات جديدة، أمّا في ظل التكامل فتنشأ عنه مؤسسات جديدة مع وجود نية توسع العلاقات التعاونية إلى أبعد من النشاط المحدد في بادئ الأمر يمكن حصر أهم الاختلافات في :

- التعاون ذو طابع مؤقت إلى أن تتحقق الأهداف المرجوة منه.
- يكون التعاون في مجال محدد دون أن يتوسع إلى مجلات أخرى.
- التكامل و الاندماج: بالنسبة لمصطلح الاندماج، هناك من يوازي بين المصطلحين من الناحية المفاهيمية، لكن هناك اتجاه آخر بالمقابل يرى أنّ مفهوم الاندماج هو مفهوم أوسع و أعمق من مفهوم التكامل حيث أنّ الاندماج يعبر عن المرحلة التي يتم فيها التنازل كليًا عن السيادة الوطنية للدول المتكاملة لصالح مؤسسات التكامل، ليصبح بذلك الاندماج السياسي آخر مراحل العملية التكاملية.

*التكامل و التحالف :يعرف التحالف بكونه عبارة عن اتفاق بين دولتين أو أكثر لمواجهة خطر أو أخطار مشتركة لتحقيق أغراض معينة أو ضد كل عمل يشكل خطرًا على دول التحالف.

و انطلاقًا من هذا التعريف يمكن استخلاص أهم الفروقات بين المصطلحين في أنّ التحالف مرتبط في تأسيسه و استمراريته بالخطر الذي يتهدد أمن الدوّل[3] المتحالفة حيث يزاول هذا الخطر، بينما يتميز التكامل بالاستمرارية و الديمومة من اجل تحقيق الأهداف المسطرة.

أنواع التكاملات الإقليمية :

---

[1] **مرجع نفسه**، ص 272.

[2] عبد الوهاب رميدي، **المرجع السابق**، ص 06.

[3] إسماعيل صبري مقلد، **نظريات السياسة الدولية : دراسة تحليلية مقارنة**، الكويت : دار السلاسل للنشر، 1982، ص 381.

تتعدد أنواع و أشكال التكامل سواءً الإقليمي أو الدولي حسب المجال الذي تنطلق منه العملية التكاملية و التي تردي في الأخير إلى تحديد شكله النّهائي، و يمكن حصرها في :

- **التكامل الاقتصادي** : و يعتبر من أسهل أنواع التكامل و أكثرها ملائمة حيث تتمثل أساسًا في تشكيل الأسواق الاقتصادية المشتركة التي تتم عن طريق مجموعة من الإجراءات أهمها : توحيد التشريعات الضريبية و الجمركية، إزالة كل العوائق التي تحول دون التدفق الحّر للسلع و الخدمات و رؤوس الأموال بين مختلف مناطق السّوق.
- **التكامل الاجتماعي** : يعني عملية نقل الولاءات القومية لشعوب المنطقة التكاملية من مستوى الدولة إلى مستوى يتعدى حدودها أو ما يسمى بالوعي الفوق قومي.
- **التكامل الأمني** : يتجلى في مختلف الترتيبات الأمنية المشتركة، بحيث تتفق الدول المشاركة في هذه الترتيبات على اتخاذ القرارات المتعلقة بأمنها المشترك بطريقة مشتركة من حيث التخطيط، التنفيذ و القيادة و يتفق الكثيرون في هذا الإطار أنّ هذا النوع من التكامل لا يحدث عادة إلاّ في ظروف الأزمات و تفاقم التهديدات و الأخطار المشتركة.
- **التكامل السياسي** : يقصد بالتكامل السياسي إدماج المؤسسات القومية و نقل السيادة على السياسية الخارجية و الأمنية إلى أجهزة دولية مشتركة و التكامل السياسي لا يتطلب دائمًا إلغاء الحكومات الوطنية –مثلما هو الحال في نموذج الوحدة الفدرالية– و لكنه قد يقتصر على نقل سلطاتها في بعض الاختصاصات إلى هذه المؤسسات وفق نمط التكامل الكنفدرالي الذي لا يتطلب تخّلي الدّولة عن سيادتها الكاملة خصوصًا في سياستها الداخلية[1].

أنّ هذا النّمط من التكامل يؤدي إلى تقييد سياسة الدولة و سلطتها في عملية اتخاذ القرارات المناسبة لمواطنيها كما يصطدم هذا من التكامل بالنزعات و الاعتبارات القومية مما دفع بالبعض لاشتراط التكامل الاقتصادي كخطوة أولى سابقة له.

شروط التكامل الإقليمي :

من أجل تحقيق التكامل الناجح بين الدول و ضمان فعاليته لابد من توافر مجموعة من الشروط الأساسية من أجل تجنب فشل المحاولات التكاملية و من أهم هذه الشروط نذكر ما يلي :

[1] إسماعيل صبري مقلد، **مرجع سابق**، ص 382.

- **التقارب الجغرافي** : يعتبر التقارب الجغرافي من أهم الشّروط الأساسية لنجاح التكامل خاصة الاقتصادي منها، هذا نظرًا لسهولة انتقال السلع و الخدمات والعمالة داخل المنطقة التكاملية، كما يخفض من تكاليف النّقل التي تكون متباعدة أو متناثرة جغرافيًا، لذا فإنّ التقارب الجغرافي يعد من دعامات التكامل بين الدُّول لسهولة الاتصال بينها و اتساع نطاق تبادلها التجاري و تسيير انتقال عناصر لإنتاج، وبالرّغم من توفر و تقدم وسائل النقل و المواصلات بين الدول المتكاملة في الوقت الراهن إلاّ أنّ التقارب الجغرافي يبقى له أهمية كبيرة و ليس شرطًا ضروريًا له.
- **الإرادة السياسية** : إنّ غياب الإرادة السياسية بين مجموعة الدّول التي أرادت التكامل فيما بينها تعتبر من أهم أسباب فشل التكامل الاقتصادي، لذا يجب على الحكومات التي تتفاوض للارتباط بالتزامات ستؤدي في نهاية الأمر إلى خلق مؤسسات للاندماج الإقليمي أن تدرك منذ البداية أنّ هذه الالتزامات تنطوي على وضع حدود متفق عليها لحرية العمل الوطني، و هذه الحدود لا يقبلها بلد ما، إلاّ إذا أيقن أنّه من الضروري أو على[1] الأقل من المفيد اقتصاديًا الانضمام إلى تكتل اقتصادي إقليمي من أجل الإسراع في عملية التنمية الاقتصادية، كما يجي أن يقنع الرأي العام في كل بلد بأنّ كل واحد من الأعضاء في التكتل الاقتصادي سيحافظ على التزاماته بأمانة و يقوم ببذل الجهد المطلوب لإنجاح التكتل كما يقبل كل التضحيات المؤقتة التي يتطلبها العمل المشترك.
- **تجانس الاقتصاديات القابلة للتكامل** : يجب أن يكون التكامل بين اقتصاديات ذات هياكل متجانسة و متماثلة و قابلة للتكامل و تكاملها يعني خلق فضاء حقيقي متضامن من حيث لا وجود للاختلافات الاقتصادية بين الدول الأعضاء و إلاّ سيسيطر اقتصاد بلد ما على اقتصاديات الدول الأخرى، و في هذه الحالة تتشكل وحدة اقتصادية مسيطرة كما كان الحال مع مجلس التعاون الاقتصادي المتبادل ("الكوميكون") حيث سيطر الاتحاد السوفياتي في المجال الاقتصادي و السياسي على الدول الأعضاء.
- **تنسيق السياسات الاقتصادية القومية** : حرية انتقال السلع بين مختلف الدول التي تنظم في تكامل اقتصادي لا تكفي لضمان تنسيق السياسات الاقتصادية، فلابد من توفر جميع الشروط التي تسمح بالعمل و المنافسة في ظروف طبيعية و هذا التنسيق ينبغي أن يتناول شؤون التعريفة

[1] عبد الوهاب رميدي، **المرجع السابق**، ص 08-09.

الجمركية، و السياسة التجارية تجاه الدول الواقعة خارج المنطقة و شؤون الأوضاع الاجتماعية و سياسة الاستثمار و لابد من مفاوضات طويلة يتطلبها تنسيق التشريعات و السياسات الاقتصادية و وضع أجهزة متخصصة و مؤسسات تتمتع بالصلاحيات المطلوبة لمتابعة هذا العمل على ضوء التغييرات التي تطرأ على السياسات الاقتصادية و مقتضيات الظروف الاقتصادية.

- **تجانس القيم الاجتماعية و الثقافية** : الاقتصاديات التي تكون متناسبة بسبب آلية من آليات العولمة خاصة عن طريق المنظمات الدولية.
- **تشابه القيم** : و يعني تشابه و تقارب المعتقدات و النظم القيمية لصناع القرار في الدول المتكاملة في العديد من الميادين خصوصًا تلك المتعلقة بالديمقراطية، التداول على السلطة، حقوق الإنسان القضايا و التوجهات الاقتصادية.....
- **تحقيق المصلحة المشتركة** : حيث يهدف التكامل إلى تحقيق المصالح المشتركة بين الدول المتكاملة و التي تتمحور أساسًا حول تحسين و تطوير مستوياتها الاقتصادية و يشترط هنا ضرورة تنظيم العلاقات بصورة تتكفل توزيع المكاسب بشكل عادل و متوازن حيث يضمن عدم استحواذ أحد الأطراف على المكاسب دون أطراف أخرى[1].

مستويات التطور الاقتصادي بصفة متساوية للدول الاشتراكية عن طريق إنشاء مؤسسات اقتصادية قوية على المستوى الوطني و إقامة علاقات اقتصادية متينة بين الدول المعنية توخيًا لتوسيع أهدافها".

من هنا يركز الاشتراكيون على شرط التوزيع المتكافئ للمنفعة الموجودة من التكامل و الذي يهدف بالأساس إلى تقريب مستويات التطور الاقتصادي بين الدول المتكاملة و التكامل الاقتصادي حسب الاشتراكيين يعتمد المرحلية في تنسيق اقتصاديات الدول و ذلك بهدف حل المشاكل الاقتصادية العالقة و التي من شأنها إعاقة التنمية في هذه الدول، و ذلك عن طريق تعميق تقسيم العمل بين الدول المعنية حسب إمكانيات كل دولة و انطلاقًا من هنا فإنّ التكامل الاقتصادي لا يعبر عن توحيد اقتصاديات الدول المتكاملة (توحيد الأسواق)، و إنّما يعتمد على إعادة هيكلة الآليات الاقتصادية على

[1] خليفة مراد، **المرجع السابق**، ص 50.

مستوى كل دولة و تعميق العلاقات التبادلية بين الدول المعنية، و يمكن حصر أهم أركان التكامل وفق وجهة النظر الاشتراكية –التي تميزه عن التكامل في الفكر الليبيرالي– في النقاط الآتية :

- التنمية المتكافئة.
- التأكيد على احترام سيادة الدولة قيد التكامل و عدم التوجه لإقامة دولة موحدة مقام الدول الأعضاء.
- تقسيم العمل و التخصص كبديل لتوحيد السوق القائم في الفكر الليبيرالي، وكمرحلة متقدمة نحو توسع علاقات التعاون و الاعتماد المتبادل بين الدول المتكاملة، يبرز مفهوم التكامل السياسي و الذي يعد المرحلة الأسمى و النهائية لعملية التكامل و الملاحظ أنّه لم تكتب لأي تكتل اقتصادي اليوم أن وصل إلى هذا الحد من التكامل حتى الاتحاد الأوربي الذي يعد من التجارب الرائدة في الميدان و ذلك نظرًا للعديد من الأسباب التي تحاول نظرية التكامل أن تعالجها[1]

وفي نفس السياق، تهدف الدّول من خلال التكامل إلى التمتع بوفرة الإنتاج الكبير، و هذا عند قيام التكامل الذي يؤدي إلى اتساع الأسواق.

كما يؤدي التكامل إلى ارتفاع نسبة التجارة البينية بين الدول المتكاملة و هذا ما يجعلها تخفض من التبعية الاقتصادية، أو تكون لها درجة عالية من الاستقلالية الاقتصادية بالنسبة للدول الخارجة عن المنطقة التكاملية و هذا ما يؤدي إلى الارتباط، أكثر بين الدول المتكتلة من خلال تشابك اقتصادياتها و أسواقها.

- أمّا سياسيًا، فقد اقتنعت العديد من الدول أن تشابك العلاقات الاقتصادية من خلال التكامل سيساعد على ارتباط الدول الأعضاء و زيادة الثقة بينهما في المنطقة التكاملية، بذلك تتجنب هذه الدول خطر الصراع السياسي فيما بينها، و خير مثال على ذلك حل الصراعات الحدودية خاصة و التي كانت قائمة بين فرنسا و ألمانيا بعد إقامة المجموعة الأوربية للفحم و الصلب عام 1951.

[1] خليفة مراد، **المرجع السابق**، ص 44-45.

- نظرًا لتيقن الدول و الحكومات بعدم قدرتها على العمل انفراديًا سواءًا سياسيًا أو اقتصاديًا، نظرًا لتعدد و تعقد المشاكل المختلفة و ذلك بتبني سياسات تعاونية لحل المشاكل المتجانسة و المشتركة.
- فشل نظام الأمن الجماعي –الذي ظهر بعد الحرب العالمية الأولى الذي أفضى إلى تأسيس عصبة الأمم و الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية و وشوك قيامها خلال الحرب الباردة كل هذه الظروف دفعت الدول إلى محاولة حماية نفسها عن طريق تشكيل التحالفات الإقليمية.
- و في نفس السياق، فإنّ استمرار تضارب المصالح و الصراع بين القوى الكبرى خلال الحربين أدى بالدول للتيقن بأنّ تحقيق التوافق و الانسجام في المصالح على المستوى العالمي و بين جميع الدول خصوصًا الكبرى هو أمر صعب إن لم يكن مستحيلاً[1]، و متجانسة في القيم و النظم الاجتماعية و السياسية و الثقافية هي قادرة على تحقيق تكامل اقتصادي بسهولة، على عكس الاقتصاديات المتعارضة في القيم و النظم، فكلما كانت المجتمعات متقاربة و متماثلة كلما كانت نسبة النجاح في التكامل مرتفعة[2].

هناك من يضيف، و في السياق نفسه، أنّ التجانس بين الوحدات الدّولية المتكاملة من حيث وحدة اللّغة، التاريخ، التراث يساعد هذه الوحدات على ترسيخ نظرة فوق وطنية حيث يشمل وحدة في القومية.

المبحث الثالث : نظرية النظام الإقليمي

تنطلق نظرية النظام الإقليمي كإطار لتحليل الفواعل الإقليمية دراسة النظم الإقليمية الإحاطة بأهم أدبيات الدراسات الإقليمية على رأسها ماهية النظام الإقليمي كمستوى لتحليل العلاقات الدولية و ميزته وأهميته من ناحية التفاعلات الإقليمية و هذا ما سيتم التطرق غليه في هذا المبحث.

المطلب الأوّل :

ذهب العديد من المختصين و جرت الكثير من المحاولات التنظيرية لتعريف النظام الإقليمي و إذا أتينا إلى تعريفه فذلك عملية معقدة و ذلك بالنظر لاختلاف الصفات المعتمدة لتعريفه و قد عرفه

[1] عبد الوهاب رميدي، **المرجع السابق**، ص 30.
[2] عبد الوهاب رميدي، **المرجع نفسه**، ص 09.

"بروس رسيت Bruce Russet" بقوله : "إنّ تعريف الأقاليم تختلف اختلافًا واسعًا، بناءً على الطرق و الصفات التي يستخدمها الأخصائيون في نظرية الإقليم، و مفهوم الإقليمية يوصف بأنّه مفهوم متعدد الجوانب، و أنّه ليس شيئًا واحدًا، بل أشياء متعدة"[1].

يذهب "راي ماغوريRay Magoori" إلى الأخذ بمعيار التفاعلات الكثيفة والمتداخلة، التي تدور بين مجموعة من الدّول القومية ذلك القرب الجغرافي، كشرط أساسي للقول بتشكيل منطقة معينة لنظام إقليمي، يحظى باعتراف خارجي و داخلي، كنطاق متسم بتفاعلات مميزة، فيكون النظام الإقليمي تبعًا لذلك هو ذلك الإطار التفاعلي المميز بين مجموعة من الدول، يفترض أنّه يتسم بنمطية و كثافة التفاعلات، بما يجعل التغير في جزء منه يؤثر على بقية الأجزاء، و بما يؤدي أو يحمل ضمنًا اعترافًا داخليًا و خارجيًا بهذا النظام كنمط مميز[2].

أمّا الأستاذ "هاني إلياس الحديثي" : فقد أورد جملة من التعريفات، جاء في التعريف الأوّل أنّ النظام الإقليمي هو : "مجموعة من الدول التي تنتمي إلى إقليم واحد[3] تربطها عوامل المصلحة و الولاء، بحيث تقيم أساس تعاملها الإقليمي على الشعور بالتميز، و التعاون، و التكامل في مجالات الأمن و الاقتصاد".

و في هذا التعريف يوجز الحديثي شروط قيام نظام إقليمي و التي تتمثل في :

- الجوار الجغرافي.
- مصالح مشتركة تدفع للتكتل و الولاء للتنظيم الإقليمي.وجود
- لشعور بالتميز و الخصوصية الذي ينبع من إدراك الدول الأعضاء لانفراد نظامها الإقليمي بهوية منفردة، تشكل أساسًا للانطلاق نحو التكامل في مختلف المجالات.

[1] فواز جرجس، **النظام الإقليمي العربي و القوى الخمس الكبرى : دراسة في العلاقات العربية الدولية و العربية العربية**، ط1، "بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 1998"، ص 23.

[2] محمد السعيد إدريس، **تحليل النظم الإقليمية**، ط1، (القاهرة : مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية، 2002)، ص19.

[3] هاني إلياس الحديثي، **سياسة باكستان الإقليمية 1971-1994**، (ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، 1998)، ص24.

هناك تعريف آخر لنفس الباحث يرى فيه أنّ النظام الإقليمي هو : "مجموعة الدول المجاورة جغرافيًا، و التي تتفاعل مع بعضها سواءًا كان ذلك التفاعل عدائيًا أو تعاونيًا، و بالشكل الذي يؤثر في السياسات الخارجية لغيره من الدول و في خياراتها السياسية"[1].

أمّا "مالين غينارسونMalin Gunnarsson"، فيؤكد على عنصري التفاعل والجوار الجغرافي كمعالم أساسية المتضمنة في حدود النظام الإقليمي، و لهذا يعرف لتعريف أي نظام إقليمي لكنه لا يحصر التفاعلات الإقليمية بين الدول المشكلة للنظام فقط، بل يوسعها لتضم مختلف المؤسسات والتنظيمات النظام الإقليمي "بأنّه تفاعل بين فواعل و مؤسسات ضمن منطقة جغرافية محددة"[2].

هنا نلاحظ التقارب الكبير في وجهات النظر بين (توسون Thompson) و(ماغوريMagoori) حيث ينطلق كل منهما من نفي الافتراضات حول طبيعة النظام الإقليمي و شروط قيامه، بتركيزهما على عوامل التفاعلات الكثيفة و المتكررة والمتميزة عن تفاعلات النظام الدولي، و تفاعلات بقية النظم الإقليمية، و وجود اعتراف داخلي و خارجي[3] بهذا التميز في علاقات تلك الدول، التي تشترك كذلك في الجوار الجغرافي.

فيما يقدم الباحثان اللذّان يعود لهما الفضل في تطوير الدراسات الإقليمية، (لويس كانتوريLouis Cantori" و "ستيفن شبيغلSteven Spiegel" أحد أكثر التعريفات شيوعًا و تفصيلاً فيما يخص النظام الإقليمي بوصفه : "النظام الذي يتكون من دولتين أو أكثر، تكون متقاربة و متفاعلة مع بعضها البعض، و لها روابط إثنية و لغوية وثقافية و اجتماعية و تاريخية مشتركة، يساهم في زيادة الشعور بهويتها الإقليمية أفعال و مواقف دول خارجة عن النظام[4].

ما يميز هذا التعريف احتوائه على عناصر القرب الجغرافي، و التفاعل و عدد الوحدات المشكلة للنظام، بالإضافة إلى انفراده بإدراج عناصر و التشابه الثقافي والانسجام الاجتماعي، و وجود قدر من القيم التاريخية و الحضارية المشتركة، لقد لفت كل من (كانتوريContori) و (شبيغل Steven)، الاهتمام بالجانب الثقافي، الذي كان مغيبًا في التعريفات السابقة، و في تصور

[1] هاني إلياس الحديثي، **المرجع نفسه**، ص 24.

[2] Malin Gunnarsson, "**Regionalism and security –Two concepts in the wind of change**", on 12/03/2016, in :www.omw.se/cerum/publikationer/pdf/nsb-1-00-6-1pdf.

[3] ناصيف يوسف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية**، ط1، (بيروت : دار الكتاب العربي، 1985)، ص 58.

[4] ناصيف يوسف حتي، **المرجع نفسه**، ص 58.

الباحثين عمومًا لما يمكن أن يمثله النظام الإقليمي، كإطار للتفاعل الثقافي و الحضاري و الاجتماعي، الذي يتعدى الأبعاد السياسية و الاقتصادية و العسكرية، و هو ما فسح المجال للاهتمام بالبعد الثقافي في دراسة النظم الإقليمية، فالعامل الثقافي يساهم في ازدهار شكل جديد من الإقليمية باسم الإقليمية الثقافية "Regional Cultural"، و هي تقوم على تعريف رحب للإقليم الثقافي، و يستطيع مهندسوا مثل هذا الإقليم، أن يستخدموا معايير مختلفة تلاءم ما يرمون إليه من تحديد نطاق الإقليم، و يستعان في وضع التعريف باللّغة و العرق والحضارة، كما يستعان بها في خلق الوعي الإقليمي و بالتالي الهوية الإقليمية.

و أمام هذا الاختلاف في العناصر المشكلة لتعريف النظام الإقليمي، بين الجغرافية و المؤسساتية الثقافية و السياسية و غيرها، يقترح "جورج هيتن G. Hetn" ما يصطلح عليه بمستويات الأقلمة، بمعنى درجة قدرة الإقليم على توضيح المصالح والفوائد الناجمة[1] عن ظهور الإقليم، و يميز (G. Hettn) بين خمسة مستويات للأقلمة:

المستوى الأوّل : الإقليم كوحدة جغرافية، محدد لحواجز طبيعية أو خصائص بيئية ويمكن اعتبار هذا المستوى بمثابة الشكل الأولي للإقليم، ما دام أنّه ليس هناك مجتمع منظم، فهذا الإقليم ينبغي له أن يكون مؤهلاً بسكان بينهم نوع من العلاقات، و هذا ما يقودنا إلى البعد الاجتماعي.

المستوى الثاني : الإقليم كنظام اجتماعي، يقتضي هذا المستوى وجود نوع من العلاقات عبر محلية بين الجماعات الإنسانية، هذه العلاقات تشكل مركبًا أمنيًا، أين يكون فيها أمن كل جماعة مرتبطة بأمن بقية الجماعات، و منه الاستقرار في النظام الإقليمي ككل، و نكون بذلك أمام ما يطلق عليه هيتن اسم الإقليم البدائي.

المستوى الثالث : الإقليم كتعاون منظم في الميادين الثقافية و الاقتصادية و السياسية أو العسكرية في هذه الحالة يعرف الإقليم بقائمة الدول التي تعد الأعضاء المشكلة للتنظيم الإقليمي في مسألة ما و هذا الإقليم المنظم يمكن وصفه ب: الإقليم الرّسمي.

المستوى الرابع : الإقليم كمجتمع مدني، يتشكل عندما يسهل إطار العمل التنظيمي، ويطور الاتصال الاجتماعي و يقرب القيم عبر الإقليم، و بالطبع فإنّ الوجود المسبق لتقاليد ثقافية له أهمية حاسمة.

[1] G. Hetten, "**Globalization, the new regionalism and east asia**", on 13/02/2016 in :Http://www.edu/Unupress/globalism.html.Tucker.html.

المستوى الخامس : الإقليم كموضوع عمل بهوية متميزة و قدرة على الفعل و شرعية و هيكل لصنع القرار و المسائل الهامة للتدخل الإقليمي، هي حل النزاعات و خلق الرفاهية، هذه العملية متشابهة لتشكيل الدّولة و بناء الأمة، و أمّا المخرجات الناجمة عنها، فيمكن أن تكون "الدولة الإقليم"، التي يمكن أن تقارن من حيث امتداد مجالها بالإمبراطوريات الكلاسيكية، أمّا من حيث النظام السياسي فهي تمثّل تطورًا لوحدات سياسية ذات سيادة قومية سابقًا إلى مجموعة أمنية فوق قومية، و هذه المستويات تحسب هيتن يمكن أن تعبر عن منطق تطوري معين، لكنّها لا ترقى حسب إلى درجة النظرية، بل إنّها توفر مجرد إطار عمل مفيد للتحليل المقارن[1].

المطلب الثاني : نظرية النظام الإقليمي كمستوى للتحليل في العلاقات الدولية

يعود استعمال النظام الإقليمي كمستوى للتحليل في العلاقات الدولية و الذي يركز على التفاعلات الدولية الإقليمية إلى عدة تطورات فكرية و أخرى سياسية، فعلى المستوى الفكري، نجد أنّ الدولة عند الواقعيين تعتبر الفاعل الرئيسي في السياسة الدولية، و أنّه يجب عليها تتبع القوة و من واجب رجال الدولة ان يحسبوا بعقلانية الخطوات المناسبة و الواجب اتخاذها للحفاظ على بقائها في بيئة عدوانية لم يعد لها نفس المكانة و نفس القبول، كفاعل وحيد و عقلاني و متجانس[2].

جاء "روبرت كيوهن Robert Keohane" و "جوزيف ناي Joseph.Nye" بمنظور جديد للعلاقات الدولية عرفا من خلاله باسم التعدديين، يركز بالأساس على العلاقات غير القومية و يتمحور حول فكرة الاعتماد المتبادل المركب، و التي تقوم على ثلاثة فروقات و هي :

أوّلاً : يفترض الاعتماد المتبادل المركب أنّ هناك قنوات متعددة الاقتراب بين المجتمعات تتضمن فروعًا مختلفة من اجهزة الدولة، و فواعل غير الدولة و يعترض على افتراض و حدودية الدولة الذي يميز الواقعية.

ثانيًا : يفترض الاعتماد المتبادل أنّه بالنسبة لأغلب العلاقات على المستوى الدولي ستكون القوة أقل بروزًا، كما يعارض الدور المركزي المعطى للقوة في النظرة الواقعية للعالم.

---

[1] G. Hetten, **Op.Cit**, on 13/02/2016.

[2] Barry Buzan, "**The level of analysis problem in international relations**", In : Ken Booth and Steve Smith (eds), International relations theory, Pennsylvania, The Pennsylvania State University press, second edition 1997, P. 201.

ثالثًا :لا توجد تراتيبة للقضايا فأي قضية يمكن أن تكون في قمة الأجندة الدولية في أي وقت بينما يفترض الواقعيين أنّ الأمن يكون دائمًا و في أي مكان القضية الأهم.

الفكر الواقعي القائم على افتراض أنّ افتراض أنّ الدولة هي الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية و أنّ علاقات الدولة الدبلوماسية الإستراتيجية هي صلب العلاقات الدولية، أصبحت تبدو أقل قبولاً مع حلول الستينات و السبعينات، أين بينت دراسات صنع القرار في السياسة الخارجية : أنّ الطبيعة الوحدوية للدولة كانت الفاعل الأساسي، بينما تكتلات مثل منظمة الأمم المتحدة،يمكن النظر إليها كأكثر من مجرد ميدان تنشط ضمن الدول و المنظمات الدولية الجديدة مثل : المجموعة الاقتصادية الأوربية[1] للاتحاد الأوربي و الوكالات المتخصصة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة و بحيث ظهر نوع جديد من الشركات "الشركات متعددة الجنسيات" التي شرعت في الإنتاج على الصعيد العالمي[2].

كما ظهرت مدارس فكرية أخرى ساهمت في التأكيد على النظام الإقليمي كمستوى للتحليل ينبغي اعتماده في العلاقات الدولية و هي الإقليمية و التكامل.

في إطار المراهنة على النظم الإقليمية و مؤسساتها لتحقيق السّلام العالمي، فقد تحدث "بروس رسيت Bruce Russet" عن فكرة "السلام على أجزاء Peace by Pieces" للدلالة على ما يمكن أن تحققه الإقليمية من دعم للسلام العالمي، من خلال تحقيق السلام الإقليمي، و هي الفكرة التي أيدها "جوزيف Joseph Nye الذي توسع في إظهار أهمية الإقليمية و المنظمات الإقليمية، فقد أيّد وجهة نظر دعاة الإقليمية التي تربط بين المنظمات الإقليمية و السلام، و ذلك لقدرتها على خلق جزر سلام Peaceislands في النظام الدولي ، و خلق مستوى ثالث متوسط بين الدول و قيادة النظام العالمي لإيجاد منظومة علاقات جديدة يكون لها الفضل في تمكين هذا المستوى الجديد – النظام الإقليمي– من تغيير منظومة العلاقات التقليدية في السياسة الدولية، و يضيف أنّه بفضل التكامل الإقليمي خاصة الاقتصادي و الفني، تكون الدول أقل ميلاً لاستخدام قوتها السيادية في صراعات عنيفة.

[1]Chriss Brown, **Understanding international relations**, New York : Palgrave Publisher, second edition, 2001, P 38, 39.
[2]Chriss Brown, **Op Cit**, P 38-39.

يساعد هذا المستوى حسب "جوزيف ناي" أيضًا في ضبط الصراعات و عزلها خاصة الإقليمية منها، و لقدرته على فهم و تحليل التفاعلات على المستوى الإقليمي وإسهامه في إحياء التعددية القطبية، مما يساعد في تحقيق السلام و الاستقرار في النظام الدّولي[1].

أمّا على الصعيد السياسي، فقد برزت تفاعلات جديدة في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات كالهزيمة السوفيتية في أفغانستان و حرب الخليج الثانية، و التي أثرت في تنشيط و تفعيل السياسة الإقليمية، بالتزامن مع التطورات التي شهدتها التجربة التكاملية الأوروبية، بالانتقال من السوق الأوربية المشتركة إلى الاتحاد الأوروبي، و اعتماد عملة موحدة (الأورو)، و العمل على وضع دستور أوربي موحد، مع بداية الحديث عن مستقبل[2] الإقليمية بعد الحرب الباردة بالتزامن مع ظهور الإقليمية الجديدة و التي تجسدت خاصة في التكتلات الاقتصادية في مختلف أنحاء العالم مثل : منتدى التعاون الآسيوي الباسيفيكي Asian Pacific Cooperation Forum (APFC)، و كذا التكتل المعروف باتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية North American Free Trade Agreement (Nafta) و غيرها.

صعود قوى إقليمية في شكل مؤسسات إقليمية كالاتحاد الأوربي الذي استكمل مسارات التكامل الاقتصادي و تحول إلى مسار التكامل الأمني و قضايا السياسة الخارجية[3].

بروز منظمات إقليمية ناجحة، خاصة في القارة الآسياوية إلى الاستقلال عن المركز و بناء عضوية أمنية و ثقافية مشتركة، مثل منظمة دول جنوب شرق آسيا، منظمة حلف جنوب شرق آسيا منظمة شنغهاي للتعاون[4].

بعد استعراض خلفيات التطور التدريجي للاعتراف بالنظام الإقليمي كمستوى للتحليل له القدرة على كشف بعض العلاقات و التفاعلات و التي تعجز عنها بقية المستويات في العلاقات الدولية يمكن إيجار أهمية التحليل في هذا المستوى، من خلال تحليلات العديد من الخبرات من الدراسات الإقليمية، فالباحث "أوران يونغ Oran Young" يستدل على أهمية النظام الإقليمي كمستوى للتحليل

[1] محمد السعيد إدريس، **مرجع سابق**، ص 33-34.

[2] Fiona Bulter, "**Regionalism and integration**", on 13/02/2016, in http://www.supportscoursenligne.sciences-po.fr/2008-2009/espace-mondial/pdf/hoopscheffer-plan.pdf. P 852-853.

[3] Fiona Bulter, **Op Cit**, P 853.

[4] Peter Katzenstein, **regionalism in comparative perspective**, on 15-02-2016, in : Http://arena.uio.no/publications/wp96-1.htm

من خلال تقديمه لنموذج التمايز أو الانقطاع Discontinuity للدلالة على مناطق لها خصوصياتها الفريدة التي تميزها عن مناطق أخرى، و هناك عوامل التأثير الخاصة في كل منطقة، خاصة مع حدوث مستجدات في الستينات، تمثلت في غياب تمحور على المستوى الدولي "غياب حرب دولية" مما سمح لكل منطقة بتطوير خصوصياتها، و قيام نزاعات لا علاقة للقوتين العظيمتين آنذاك بها و ازدياد مستوى الوعي السياسي، الذي تعدى حدود الدولة إلى النطاق العالمي، مع زيادة عدد الدول المستقلة في إفريقيا و آسيا[1].

لقد أورد المختصون في الدراسات الإقليمية عدة مقاربات لتحليل مختلف مظاهر العلاقات الإقليمية، المتسمة عادة بالتعقد و الديناميكية و التشابك مع تفاعلات و تأثيرات النظام الدولي و المصالح القومية الداخلية للدول المشكلة للنظام، كما أنّ للنظّام الدّولي عناصر و جوانب يدرس من خلالها كهيكل النظام و وحدات النظام و قيم النظام، فإنّ أخصائي الإقليمية، حاولوا من جهتهم وضع أسس نظرية يتم من خلالها تحليل مختلف جوانب العلاقات الدولية في نظام إقليمي ما.

يمكن إدراك أهمية دراسة مجال توزيع القوة، الذي أشار إليه (بريتشر Brecher) و المتراوح بين التركز أو الانتشار، إذا علمنا أنّه يلعب دورًا أساسيًا في تشكيل هيكلية النظام الإقليمي و أنماط تفاعلاته، فهو الذي يحدد إمكانية وجود أو ظهور قوة مهيمنة من عدمه، و يفسر أنماط التحالفات التي تحدث داخل النظام و مع أطراف خارج النظام، كما يفسر أسباب حدوث حالات الاستقطاب بين أطراف النظام.

يمكن أيضًا لشكل توزيع القوة "تكافؤ أو عدم تكافؤ" أن يوضح و يفسر مدى ارتباط طبيعة هذا التوزيع، بدرجة الاستقرار السياسي أو اندلاع الصراع داخل النظام الإقليمي، فهناك عدة نظريات في هذا الصدد، إحداها ترى أنّ التكافؤ في توزيع القوة من شأنه تحقيق نوع من الاستقرار النسبي، بينما ترى الثانية العكس، و تعتبر عدم التكافؤ أفضل، لأنّ الدّولة الأضعف لن تكون في مستوى يشجعها على شن الحرب، كما أنّ الدّولة القوية لن تحتاج في هذه الحالة للحرب لتحقيق أهدافها[2].

المطلب الثالث : أهم المظاهر المميزة للتفاعلات الإقليمية

[1] ناصيف يوسف حتي، **مرجع سابق**، ص 55-56.
[2] محمد السعيد إدريس، **مرجع سابق**، ص 18-65.

يجمع المختصون في الدّراسات الإقليمية، على أنّ أهم إسهام ضمن مقاربات تحليل بأهم المظاهر المميزة للتفاعلات الإقليمية و غير الإقليمية، و تمثل هذه الجوانب من خلال تقسيم النظام الإقليمي إلى قطاعات :

- **القطاع المحوري :**

يضم الفواعل الذين يحددون توجهات النظام و يتحكمون في تفاعلاته، و تختلف النظم الإقليمية في درجة انسجام الفواعل الأساسية، فقد يكون هناك انقسام يتحدد على إثره طبيعة النظام كأن يكون أحاديًا أو ثنائيًا، من حيث امتلاك القوة و القدرة على استخدامها في توجيه النظام، كما يقسم القطاع المحوري إلى :

أ. **دول القلب** : تمثل محور التفاعلات السياسية و تشارك في أكبر تفاعلات الإقليم، كفرنسا و ألمانيا داخل النظام الأوربي، أو الصين و الهند و اليابان داخل جنوب شرق آسيا.

ب. **نظام التغلغل** : و يقصد به نفوذ الدول الخارجة عن النظام الإقليمي، التي تمارس ضغط ككل أو على إحدى وحداته، كالتغلغل الأمريكي في النظام الأوسطي.

ج. **المساوم** : هو الفاعل الثاني في النظم المعرضة للهيمنة، و المساومون دول تمتلك قوة كافية للمساومة بفعالية مع الدول المهيمنة أو الدول الطامحة للهيمنة كالدور الإسرائيلي.

د. **الموازن** : هو الفاعل الذي يعتبر من القوى الفاعلة في الإقليم، و يعهد له بمهام الوساطة عند حدوث النزاعات، و يبرز الدور التركي في النزاعات شرق أوسطية، خاصة النزاع الفلسطيني الإسرائيلي[1].

بالإضافة إلى الأسس الهيكلية لتحليل النظام الإقليمي، ما جاء به كتاب (دفيد مورس David Mors) بعنوان "تصور الردع الإقليمي و إستراتيجية الردع"، حيث ميز ثلاثة فواعل ضمن الدول المشكلة للقطاع المركزي و قد قسمها إلى نوعين :

1. **المهيمن الإقليمي** : و هو ما يعرف عند البعض بالدول الأصل أو المرجع التي تقود[2]النظام الإقليمي سواءً سياسيًا أو اقتصاديًا أو إقليميًا مثل : ألمانيا و فرنسا في الاتحاد الأوربي.

---

[1] عبد القادر محمودي، **النزاعات العربية العربية النظام الإقليمي** (الجزائر : منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال و النشر و التوزيع، 2000)، ص 80.

[2] محمد السعيد إدريس، **مرجع سابق**، ص 59.

2. **المتطلع للهيمنة** : أي الدولة التي تمتلك بعض عناصر القوة، و التي تستغلها بمساعدة تحالفات داخلية أو خارجية لتتحول إلى قطب مهيمن في الإقليم كالصين في نظام جنوب شرق آسيا.

- **القطاع الطرفي :**

نجد كلا من "كانتوري و شبيغل" أعطيا لعامل التجانس الفصل بين مركز النظام وأطرافه و يضم القطاع الطرفي للدول التي لا تدخل في التفاعلات المكثفة للنظام الإقليمي، و ما يربطها بالنظام هو العامل الجغرافي وحده[1].

- **التكوين المتبادل (التفاعل ما بين البنية و الفاعل) :**

تدخل الدراسات البنائية و النقدية ضمن هذا المستوى، خاصة منها دراسات "جيدنز Giddens" و "بيتر كاتنشاين Peter Katzeinestein " و "باري بوزان Barry Buzan"، حيث رأى هذا الأخير، في كتابه الناس و الدول و الخوف، أنّ الأنظمة الإقليمية تتكون من عنصرين أساسيين توزيع القدرات بين الفواعل المركزية، و نسيج الصداقة و العداوة بين الدول.

جاء كتاب "الأقاليم و القوة هيكلية الأقاليم" لكل من (أولي ويفر Olé weaver) و "باري بوزان" لإخضاع مفهوم النظام للتصورات البنائية، من خلال اقتراح مفهوم المركب الأمني الإقليمي الذي يعني وفقه : "تحقق مستوى من الارتباط الأمني بين دول منطقة إقليمية معينة، حيث يصبح أمن كل دولة غير قابل للانفصال، عن أمن بقية الدول الداخلة في الإقليم.

قسم كل من "بوزان و ويفر"، العام إلى 11 مركبا أمنيًا، و جاء التقسيم في إطار مجموعات نسبة إلى عدد القوى المتواجدة فيها، و أهم الأقاليم القريبة من تحقيق المركب الأمني الإقليمي، كل من إقليم شمال أمريكا، أوربا جنوب شرق آسيا، حيث لعبت القوى الكبرى دورًا أساسيًا لتشكل الأقاليم الثلاثة[2].

هناك ثلاثة أشكال للمركب الأمني الإقليمي ، تتمثل في :

- **المركب الأمني الإقليمي المعياري :**

تقارب بنيته البنية الفوضوية القائمة على وجود أكثر من قوة إضافة إلى

[1]محمد السعيد إدريس، **المرجع نفسه**، ص 59.

[2]Michelle Pace, **The politics of regional identity: mediteranean,** London and New York :routledge, 2006, P 31.

الأجندة الأمنية العسكرية و السياسية، يعرف هذا النظام تواجد قوتين قطبيتين أو أكثر، كإيران و السعودية في النظام الإقليمي الخليجي، و الهند و باكستان في آسيا، و يكون أحادي القطبية عند تواجد قوة عالمية داخله، كإقليم شمال أمريكا، فالمميزات الأساسية لهذا المركب تحدد داخليًا وفق التفاعلات الإقليمية و خارجيًا من خلال تدخل القوى العالمية، أما عن تحليل بنية المركب المعياري وفق نموذج الصداقة و العداوة، فنجد هذا المركب يتسم بسياسة الأحلاف و نظام توازن القوى.

- **المركب الأمني الإقليمي المركزي :**

سمي بالمركزي لتواجد القوة العالمية داخله، بحيث تكون الدول المنتمية للإقليم تابعة له، كما هو حال النظام الإقليمي لشمال أمريكا حاليًا، و النظام الإقليمي لشرق أوربا خلال فترة الحرب الباردة بما كان تابعًا كليًا للاتحاد السوفيتي.

- **المركب الأمني المؤسساتي :**

يختلف عن المركبين السابقين، لأنّ التبعية فيه تكون لسلطة المؤسسة الإقليمية بدلاً من القوة كما هو شأن النموذج الأوروبي[1].

أسهم (أندرو سكوت Andrew Scott) في هذا المجال حيث لاحظ أنّ التطورات التي تطرأ على واقع النظم الإقليمية، يكون لها تأثيراتها و انعكاساتها على ما يجري في النظام الدولي، و قدم ثلاث ملاحظات بهذا الشأن :

- أنّ النظم الدولية تختلف من حيث مركزية اتخاذ القرارات فيها.
- درجة الاعتماد المتبادل ما بين نظام فرعي و النظام العالمي، قد تكون لها نتائج مؤثرة تصل إلى انهيار النظام العالمي، إذا كان النظام الفرعي مسيطرًا.

[1]Amitav Acharya, **The emerging regional architecture of world politics**, Vol 59, July, 2007, P. 630.

خلاصة الفصل :

نستخلص من هذا الفصل أنّ الفواعل الإقليمية تسعى جاهدة لتحقيق شراكة مع منطقة المغرب العربي و تأثر بشكل كبير في تهديدها داخليًا و خارجيًا و أنّها مصدر اتصال يأخذ طابع الشراكة و بروز النظام الإقليمية لتغيير حالات الاضطراب و التوتر، فعندما انتهت الحرب الباردة سمحت لهته الفواعل أن تنشأ جماعات جديدة عل شكل هيئات، منظمات، مؤسسات و أتاحت لها بفشل كبير فرصة للتمكين من أخذ جزء كبير من وظائف الدول و المؤسسات.

الفصل الثاني

أهمية منطقة المغرب العربي جغرافيا و اقتصاديا

تمهيد :

سيتم في هذا الفصل تحديد و دراسة منطقة المغرب العربي و تبيين أهم ما جاء فيها و بما أنّها توصف بشمال إفريقيا، لكونها تقع في الجزء الشمالي من القارة لإفريقية المواجهة للقارة الأوربية و التي يفصلها البحر الأبيض المتوسط، و أصبحت تحت السيطرة الفرنسية سابقًا تشكل إقليميًا جغرافيًا سياسيًا و ثقافيًا أكثر وضوحًا و تميزًّا من السابق و هي تحتل موقعًا جغرافيًا واستراتيجيًا هامًا و هي نقطة التقاء القارات الثلاث : أوروبا، إفريقيا، و آسيا و نقطة تواصل بين المحيط الأطلسي و الهندي و مهد الحضارات الثلاث و يقدر سكان المنطقة بأكثر من 100 مليون نسمة، يتوزعون على رقعة جغرافية و تزيد مساحتها على ستة ملاين من الكيلومترات المربعة وتحتوي المنطقة على موارد و ثروات باطنية هامّة خاصةً النفط و الغاز الطبيعي المتواجد في منطقتي الجزائر و ليبيا حيث أنّه من المهم التطرق إلى الأوضاع الاقتصادية والسياسية لهاته الدول المغاربية و كيفية تفعيل و اندماجها إقليميًا و عالميًا و كيف واجهت هذه الدول تحديات و مشاكل، وهذا ما سنتحدث عنه في هذا الفصل.

المبحث الأوّل : الأهمية جيواستراتيجية

تحدثنا في هذا المبحث عن الأهمية جيواستراتيجية لمنطقة المغرب العربي إذ تعتبر ذات أهمية إستراتيجية على المستوى الإقليمي و العالمي، و تحتل موقعًا مميزًا، جنوب البحر المتوسط، و لها إرث حضاري و تاريخي و ثقافي كبير، ما جعلها تصبح محل اهتمام مختلف الأنظار الغربية في جميع المجالات الاقتصادية، السياسية، الثقافية،..... و غيرها، هذا ما سنتطرق له في هذا المبحث.

المطلب الأوّل :جغرافية إقليم المغرب العربي

"يعتبر المغرب العربي متسع جغرافي و هو جزء من البحر المتوسط، كما أنّ إقليمه اليابس فهو جزء لا يتجزأ من القارة الإفريقية، و يشكل كتلة جغرافية متناسقة ومتماثلة لا تتخللها حواجز أو فواصل طبيعية، مما هيأ تشابها في الظروف المناخية وتقارب في نشاط السكان، و سير سبل التواصل بين المقيمين كما أنّ المغرب العربي أقرب إفريقيا اتصالاً بأوروبا، إذ يفزع في شمال القارة السَّمراء مشكلاً في الوقت ذاته الجناح الغربي للوطن العربي[1].

و هكذا يكون المغرب العربي معزول عن العالم العربي المصري و المشرقي، كما عن العالم الأسود، بآلاف الكيلومترات من الأرض الصحراوية، يعزله البحر عن أوروبا فيستحق بالتالي الاسم الذي أطلقه العرب : جزيرة المغرب.

يوصف بالكبير لتمييزه عن دولة المغرب الأقصى و بالعربي لتمييزه عن دول شمال إفريقيا ضمن مجموعة البلدان العربية[2].

إذ، يتكون المغرب العربي من الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، موريتانيا، ويتربع على مساحة تزيد على ستة ملايين كيلومتر مربع.

و تكتسي هذه البلدان الخمس مميزات طبيعية متجانسة، فهذه المناطق تمتلك مناطق صحراوية مترامية الأطراف و لها واجهة بحرية مهمّة[1].

---

[1]أحمد عبد الحكم دياب، ميلود عبد الله المهذبي، "**اتحاد المغرب العربي و المجموعة الأوروبية في استراتيجية العلاقات الدولية** : آفاق عام 2000"، المستقبل العربي، عدد 184، (1994)، ص 57.

[2]مصطفى الكثيري، **الخصوصية التاريخية و الحضارية لبلدان المغرب العربي و مدى انعكاساتها على التنمية الإدارية**، (الأردن : منشورات المنظمة للعلوم الإدارية، 1986)، ص 16.

تقع منطقة المغرب العربي في شمال إفريقيا و تطل على البحر الأبيض المتوسط الذي يحيطها شمالاً بساحل طوله 4837 كلم، و على المحيط الأطلسي غربًا بساحل طوله 3146 كلم ويحدها من الشرق مصر و السودان و من الجنوب السّاحل الصحراوي[2].

أما الأوضاع الطبيعية فإنّ الجغرافيا تقسم المغرب العربي إلى :

منطقتين مختلفتين كثيرًا من حيث دعوتها الطبيعية في الشمال، المغرب بحصر المعنى "البلد النافع" المتوسطي و شبه الاستوائي، و في الجنوب الصحراء المغربية، يجري التسليم تقليديًا كحد شمالي للصحراء بالخط الشمالي الذي يتبع المنحدر الجنوبي للأطلس الداخل و الأطلس الأعلى المراكشي الشرقي، و للأطلس الصحراوي الجزائري و لسلاسل قفصة في تونس[3].

إنّ الوضع الجغرافي لمنطقة المغرب العربي يختلف باختلاف المناطق، فمنطقة التل المحاذية للبحر المتوسط و التي تتخللها سلاسل جبلية تشمل السهول و الأراضي الخصبة الصالحة للزراعة في حين نجد المنطقة الصحراوية توجد فيها الصخور الرملية و الحجرية[4].

و على المستوى المناخي يتجانس المجال المغاربي و يتميز بالتنوع في الوحدة، نظرًا لاتساعه الكبير، ففي الشمال يسيطر مناخ البحر الأبيض المتوسط مع درجات حرارة، تبقى الفوارق بين الصيف الحار و الشتاء البارد معقولة على الرغم من أهميتها. أمّا التغيرات المرارية فهي واضحة في الهضاب العليا، حيث تفوق 30 درجة مئوية بين الشتاء البارد الذي يقارب درجة الصفر، و الصيف شديد الحرارية حيث يسجل معدل 35 درجة في الجزار ة تونس بينما يتميز الجنوب بالمناخ الصحراوي يشتد

---

[1]عبد الحميد براهيمي، **المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية**، ط1، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ديسمبر 1996)، ص 28.

[2]جمال عبد الناصر مانع، **اتحاد المغرب العربي : دراسة قانونية سياسية** (عنابة : دار العلوم للنشر و التوزيع، 2004) ص 22.

[3]سمير أمين، **المغرب الحديث** (ترجمة كميل ق. داغر)، (الجزائر : دار الحداثة بالتعاون مع ديوان المطبوعات الجامعية، 1981)، ط2، ص 80.

[4]جمال عبد الناصر مانع، **المرجع السابق**، ص 28.

الاختلافات الحرارية و تصل إلى 40 درجة في الجنوب المغربي و الجزائري والتونسي و الليبي، و قد تفوق 50 درجة في موريتانيا[1].

أمّا مساحة المغرب العربي تبلغ 6.062.941 كلم^2 فكما هو مبين في الجدول التالي :

جدول رقم (01) : مساحة المغرب العربي

الدولة	المساحة كلم^2	%
الجزائر	2.381.741	39,28
المغرب	458.780	7,56
تونس	164.150	2,73
ليبيا	1.775.800	29,28
موريتانيا	1.030.700	17
المجموع	**6.062.941**	**100**

المصدر : جمال عبد الناصر مانع، اتحاد المغرب العربي : دراسة قانونية سياسية (عنابة : دار العلوم للنشر و التوزيع، 2004، ص 26.

جدول رقم (02) : سكان المغرب العربي

الدولة	المصدر	تاريخ آخر تعداد	تقرير رسمي	تقديرات مضاعفة	معدل النمو السنوي الثابت	متوسط النمو السنوي (%) (2)	من السكان %	تقدير 2015 (1)
الجزائر	تقديرات رسمية	1 جانفي 2016	40.400.000	34	808.000	2,07	10,25	39.903.000
المغرب	نتيجة	1	33.337.529	56	412.000	1,24	8,65	33.680.000

[1] جمال عبد الناصر مانع، **المرجع نفسه**، ص 29.

	أولية لتعداد 2014	سبتمبر 2014						
تونس	//	23 أفريل 2014	10.982.754	67	114.000	1,04	2,86	11.118.000
ليبيا	/	/	/	62	70.00	1,13	1,61	6.278.000
موريتانيا	تقديرات رسمية	2015	3.631.775	29	86.000	2,43	0,93	3.632.000
المجموع	/	/	/	/	/	/	/	**94.611.000**

المصدر :

(1) "Calculated, when available, from the latest national censuses or most recent official estimates (many of which are cited in their respective column), using the formula show on the article. This is done to normalize the different populations to a unique date, so that they are really compatible".

(2) "It corresponds to the following formula : projection $_{2015}$/ projection $_{2014}$ x 100 - 100"

المطلب الثاني : الخصوصية الثقافية للمغرب العربي و أهميتها

تتميز منطقة المغرب العربي برصيد هائل من التراكم الثقافي و المعرفي، إنّ على مستوى التراث التاريخي، الشاهد عل تعاقب الحضارات، و إنّ على مستوى الاهتمام بسياسة بلدانه الحاضرة على مستويات التبادل التجاري و السياحي، والاستثماري، و الثروات الطبيعية[1].

و يمكن التحدث عن الثقافة في المغرب العربي الكبير انطلاقًا من التاريخ القديم، فنشأة الثقافة في هذه المنطقة جاءت من وحدة الطبيعة، الأمر الذي يظهر جليًا في تعابير مختلفة : فلكلورية، فنية لغوية، أدبية، فكرية[1].

[1] أحمد عبد الحكم دياب، ميلود عبد الله المهذبي، **المرجع السابق**، ص 57.

كما شهد المغرب العربي ظاهرة الترحل عند زناتة و فريق من صنهاجة التي ارتبطت بتجارة القوافل عبر الصحراء الكبرى مثلا و ظاهرة الاستقرار عند مصمودة و كتامة وغمارة...إلخ، التي ساهمت في إيجاد بنيات اقتصادية و ثقافية محلية"[2].

كما ظلت المؤثرات الخارجية مشتركة بين المغاربة منذ التاريخ القديم من بينها :

1. توغل التأثير الحضاري القرطاجي في عدة جهات من المغرب، حيث أدى إلى انتشار اللغة القرطاجية و ما يرتبط بها من فنون و ثقافة في مختلف تعابيرها.
2. تعميم النفوذ الحضاري الروماني الناشئ عن السيطرة القوية و الحكمة التي مارستها روما على بلاد المغرب طوال قرون.

إلاّ أنّ ذلك أثار تيارات و حدودية عكسية، مثلث تيارات الرفض و المقاومة ضد الاستعمار الأجنبي و التحرر من السيطرة الاستعمارية يمثل بالنسبة لأقطار المغرب تحررًا ثقافيًا، بحيث : "لم تذب في اللاّتينية كما ذابت بلاد أخرى، و هذا برغم انتشار المسيحية و قيام مراكز ثقافة لاتينية كبرى، و استمرار الهيمنة السياسية و لو من بعيد على يد الدولة البزنطية وريثة روما[3].

إلاّ أنّ الشمال الشرقي للمغرب العربي هو :

"أكثر أجزائه تأثرًا بالفاتحين من قرطاجيين و إغريق، و رومان، و عرب، و أتراك، وأوربيين على عكس جزءه الغربي الذي ظل متحصنًا بسياج جبلي طبيعي صدعته غارات الغزاة، و قد يكون في هذا تفسيرًا لارتفاع نسبة السكان ذوي الأصول الأمازيغية (الحميرية) القديمة، في المغرب الأقصى عنه في الجزائر و تونس و ليبيا، و في الألف الثانية قبل الميلاد استقر الفينيقيون في المنطقة و أسسوا حضارة نقلت إلى السكان فنون الزراعة و الري"[4].

---

[1] مصطفى الفيلالي و آخرون، **تطور الوعي القومي العربي**، ط1 (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، أفريل 1986) ص 138.

[2] **المرجع نفسه**، ص 139.

[3] مصطفى الفيلالي و آخرون ، **المرجع السابق**، ص 140.

[4] أحمد عبد الحكم دياب، ميلود عبد الله المهذبي، **المرجع السابق**، ص 57.

و الواقع أنّ التحول في مظاهر حضارية ذات دلالات عميقة، جاء مع القرن السابع ميلادي عندما قام العرب المسلمون بفتح المغرب العربي و يتبين ذلك بوضوح في تركيبة السكان و لغتهم وثقافتهم، لمواكبة انتشار الدّين الإسلامي، مع تأسيس المدن في السهول و على امتداد السواحل.

و بالتالي، فالشخصية الثقافية الصامحة إلى الإبداع و الإنتاج توصل إليها المغرب العربي : "بمجيء الإسلام الذي زاد، بصفة عامة من تأكيد الاتجاهات الوحدوية سواءً في ميدان السياسة أو الاقتصاد أو الفكر و الثقافة. ذلك أنّ الإسلام أوجد في عين المكان الأدوات الكفيلة بإناء الشخصية الثقافية و توحيدها على نطاق المغرب"[1].

و العوامل التي كان لها تأثير حاسم على تطور الثقافة في البلاد تجلى في عدة ظواهر نذكر منها :

1. **توحيد الحياة الدينية و الروحية** : سواءً إلى المستوى الفردي أو المجتمعي، مما نتج عنه تكوين فكري و روحي موحدّ، شكلاً و مضمونًا في جميع البلاد المغاربية.
2. **التلاحم اليشري المتواصل** : أصبح الحيز المغاربي مجالاً للتحركات البشرية الجماعية على أوسع نطاق، التي تترتب إما عن عمليات الفتح الأولى، و إمّا عن تأسيس دول جديدة.
3. **توحيد اللغة** : لم يكتس التعريف الذي انتشر باطراد في البلاد أي صيغة قسرية إذ تركت للسكان حريتهم في استعمال لهجاتهم الدارجة التي ما زالت حتى اليوم في المغرب العربي[2].

علاوة على ذلك، أكد الباحثين على أنّ التفاعل التاريخي مع ضفاف المتوسط الأوربية والعمق العربي و البعد الإغريقي خصوصية ميزت المغرب العربي الكبير عربيًا عن الغرب وباقي شعوب المتوسط و ميزته عن العرب[3].

و تزامنًا مع هذا كانت السياسة حاضرة، فقد لعبت الثقافة دومًا على التقارب و التوحيد و محو الفوارق، فمن خلال التاريخ الحديث إلى جانب التاريخ القديم –تاريخ المعاناة المشتركة من الاستعمار

[1] مصطفى الفيلالي و آخرون، **المرجع السابق**، ص141.

[2] مصطفى الفيلالي و اخرون،**المرجع السابق**، ص 143–144.

[3] أحمد عبد الحكم دياب، ميلود عبد الله المهذبي، **المرجع السابق**، ص 57.

و تاريخ الكفاح المشترك، و التضحيات المتبادلة، طوال هذا الكفاح مند الاحتلال الاستعماري فبالرجوع إلى تطورات الحركات الوطنية و برامجها السياسية، التي قامت على الدفاع عن الهوية و هي بذلك تشكل الأساس الإيديولوجي و النضالي مدافعة :

1. عن السيادة الوطنية.
2. داعية إلى استحضار تراثها المشترك، و مقومات انتمائها إلى المشروعية العربية الإسلامية، و ذلك لبلورة وعي جماعي بالتنسيق و الوحدة لمقاومة "الآخر" و صيانة "الأنا"، خاصة من الاستعمار الذي تحددت معالمه في بلاد المغرب باحتلال الجزائر سنة 1830م، و التقدم نحو إسقاط تونس و المغرب الأقصى.

و تم إقحام الجانب السياسي مع الجانب الثقافي لأنّ الثقافة و السياسة[1]

"التقينا في مراحل الكفاح الوطني فصارتا شيئًا واحدًا، و أنّ استعراض الوقائع السياسية هو في الوقت نفسه، استعراض لوقائع ثقافية، سيما و أنّ المثقفين بكل أصنافهم لعبوا دورًا أساسيًا في التوعية و تخطيط حركة النضال و قيادتها"[2].

ما عبر ذلك النضال في مختلف مراحله و مظاهره فكرة الإصلاح و التغيير و الاتصال والانفتاح بواسطة ما كتب و مقالات و أبحاث تحت على الكفاح الوطني و الوحدة في عهد الاستعمار، و هذا كله يعبر عن المضمون الفكري و الإيديولوجي للعمل الثقافي المغاربي.

إنّ العلاقات الثقافية و التجارية بين الشعوب المغاربية تشهد على الاستمرار التاريخي، وعلى تميز الشخصية الثقافية لهذه المنطقة.

فبقدوم الإسلام إلى المنطقة المغاربية من طرف العرب عام 647م بقيادة عبد الله بن سعد أيبعد الهجرة ب25 سنة فقط، و بقبول الدين الإسلامي من طرف السكان الأصليين للمنطقة، خضع

[1] محمد مالكي، **الحركات الوطنية و الاستعمار في المغرب العربي**، ط1، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، جانفي،1993)، ص 216.

[2] مصطفى الفيلالي و آخرون، **المرجع السابق**، ص 155.

البربر للتعاليم التي جاء بها القرآن الكريم و السنّة النبوية، فالأمر هنا يتعلق إذًا بالانضمام غلى حضارة، وليس الخضوع لنظام سياسي دنيوي محدد، و لذلك لم تعتبر المنطقة المغاربية أبدًا مستعمرة للإمبراطورية العربية في المشرق، و بهذا أصبح جزءًا من العالم العربي و الإسلامي. إنّ انتماء المنطقة المغاربية إلى العالم الإسلامي يعني توسيع الرقعة الإسلامية على المستوى الحضاري و الثقافي : و في هذا الإطار نجد أنّه بين القرنين الميلاديين الثامن و الثلث عشر، دخلت المنطقة المغاربية في مرحلة تميزت بجهود توحيدية و إرادة للحفاظ على استقلاليتها تجاه المشرق و إبراز الثوابت التي تميز الخصوصية المغاربية في آفاق الحضارة العربية الإسلامية. و لقد تحققت تلك الوحدة في المغرب من قبل المرابطين و الموحدين ما بين القرنين الحادي عشر و الثالث عشر لتعطي لهذه المنطقة طابعها الثقافي و الإسلامي.

إلاّ أنّ هذه الإمبراطوريات و المبادرات التوحيدية في المغرب لم تعرف استمرار طويلاً، فعدم الاستقرار السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي الدائم يفسر بأنّ هذه الإمبراطوريات لم تكن قائمة على أساس فكرة شرعية السلطة لتوجيه الطاقات نحو هدف مشترك.

فانحطاط بلاد المغرب بين القرنين الثالث عشر و التاسع عشر قد تزامن مع انفكاك الوحدة المغاربية و طغيان الجوانب المادية و الدنيوية و تمركز الثروة في أيدي أقليات، و تبذير للموارد على مستوى المراكز القيادية و ضعف الجيش.

في ظل هذه الظروف التي عرفتها المنطقة المغاربية ما بين القرنين 13 و 19م و التي أدت إلى إضعاف الأنظمة السياسية و الانسجام الاجتماعي في مختلف دول المغرب العربي[1]، هذا من جهة، و من جهة أخرى، فالمغرب العربي ينتمي لحضارة أعرق من ذلك و هي الحضارة العربية الإسلامية، التي أعطت على مدى المراحل التاريخية، كثيرًا للحضارة الأوروبية الحديثة في مجالات العلوم و الأدب و الفنون، و لها موقع استراتيجي في قلب العالم، فموقعها الجغرافي أضفى عليها أهمية حضارية فهي مهد الحضارة الإنسانية، عملت على مواجهة التحديات الخارجية و اشكال الغزو

[1] عبد الحميد براهيمي، **مرجع سابق**، ص 32-34.

و الاستلاب الأجنبي، و حماية التراث العربي و العروبة، و الدفاع عن الإسلام و الانطلاق من إطار فكري إسلامي.

و باختصار تتخلص الخصوصيات الثقافية لمنطقة المغرب العربي فيما يلي :

1. **الإسلام** : شكل منعطفًا أساسيًا في تاريخ الثقافة العربية بصفة عامة، و الثقافة المغاربية بصفة خاصة فقد مكنّها من تكوين حضارة متطورة، أين ظل فيها القرآن الكريم و السنّة النبوية الشريفة هي المرجعية المعرفية و السلوكية لهذه الثقافة على الأقل في فترة الخلافة الإسلامية، و مع التعاون في التطبيق بين مرحلة و أخرى، و بالتالي أصبحت التعاليم الإسلامية هي مرجعية منظومة المعايير و القيم السائدة في المجتمع، و على أساسها تتحدد النظرة للذات و الآخر (الهوية).
2. **العائلة و علاقات العربي الحميمية** : و التي لها أدوار و قيم و توجهات تعمل على حفظ التوازن و انسجام النظام الثقافي و الاقتصادي و الاجتماعي.
3. **البنى الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية** : حيق منها نشأت ثقافة بدوية رعوية و ثقافة ريفية زراعية و ثقافة حضارية تجارية، و أسهم التفاعل الداخلي بين هذه الثقافات في تكوين ثقافة مشتركة.
4. **التاريخ المشترك و اللغة المشتركة** : الذي كان في دور للحركات التحررية في مقاومة الاستعمار الاجنبي، فهي قد مثلت إسهام ثقافي و حركي من خلال محاولة السير على منهج واحد في الفكر و الحركة و جمع الشمل تحت لوائها إلى مستوى أكبر من التجانس الفكري عن طريق اللغة العربية.

من هنا تتبين أهمية المغرب العربي ثقافيًا، فالخصوصية العربية – الإسلامية على مرّ التاريخ العربي بصفة عامة، و في عالم ما بعد الحرب الباردة بصفة خاصة هي الشغل الشاغل للمفكرين و الساسة الغربيين، و الأحرى، القوى السياسية الدولية الكبرى، باعتبار[1] أنّ الإسلام يمثل تهديدًا للغرب

[1] علي الحاج، **سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**، ط1، (بيروت : مركز دراسات الوحدة الأوروبية، فيفري، 2005)، ص 158.

فهو الأرضية الأساسية الدولية الكبرى، باعتبار أنّ الإسلام يمثل تهديدًا للغرب فهو الأرضية الأساسية لأية خطوات و حدودية عربية، فلابد من مواجهته و التصدي له من طرف الغرب، لأنّ تناميه يقضي على الثقافة الغربية لاسيما مع موجات الهجرة العربية عمومًا و المغاربية خصوصًا إلى الغرب، فهي عامل يهيد استقرار مجتمعاتهم –حسب وجهة نظرهم– و الثقافة الإسلامية خطر عليهم بعدما زال الخطر الشيوعي بانهزام الاتحاد السوفييتي[1].

المكون الأمازيغي :

تعتبر الأمازيغية إحدى الهويات المشكلة لمجتمع منطقة المغرب العربي خاصة في الجزائر والمغرب وهما منطقتان تتواجد فيها بكثرة، ولها جملة من المكونات كالقيم والتقاليد واللغة ومادامت اللغة هي عنصر أساسي في تشكل الأمم والقوميات فانه من الطبيعي أن تظهر نزعة قومية بربرية مثل غيرها من النزاعات القومية الأخرى، وقد يدفع الشعور بأن البربرية لغة واحدة للكثير من الناطقين باللهجات البربرية وأصحاب نزعات إقليمية أو جهوية .[2]

المطلب الثالث : البعد المغاربي المشترك

تقدم الكثير من الكتب و الأعمال باللغة الفرنسية حول المغرب العربي قراءة خاطئة للبعد المشترك للدول المغاربية، لكونها تنظر إليه بخلفيات إيديولوجية ذات طابع استعماري.

فهي إمّا تعرض مرحلة ما قبل الاحتلال لبلاد المغرب بطريقة مشوهة بالأحكام المسبقة أو أنّها تتجاهلها تمامًا و بكل بساطة و كأنّ تاريخ المغرب لم يبدأ إلاّ مع الفترة الاستعمارية في القرن 19 و أكثر من ذلك فإنّ المدرسة الاستعمارية تذهب إلى حدّ إنكار الشخصية المغاربية و تقد إدعاءات مفادها أنّ المغاربة لديهم القابلية للاستعمار و أنّهم غير قادرين على "الاتحاد"[3].

إنّ البعد المشترك للمنطقة المغاربية، يعود إلى العصر القديم، هذا التاريخ عززه الإسلام قرونًا قبل الاستعمار الفرنسي، لهذا فإنّه عند الحديث عن المنطقة المغاربية نجد أنفسنا من الناحية

---

[1] علي الحاج، **المرجع نفسه**، ص 158.

[2] وايح لونيسي ، **دعاة البربرية في مواجهة السلطة** "الجزائر": المعرفة،2002 ص17.

[3] Michèle Brondino, **Le grand Maghreb, Mythes et réalités**, Tunis, :Alif, 1990, P.19.

الحضارية و الثقافية أمام ثلاث مستويات و هي : المستوى المغاربي، ثمّ العربي و الإسلامي، وهذه المستويات تتداخل فيما بينها.

فلقد تعاقب على المنطقة المغاربية منذ العصر القديم العديد من الغزاة من الفنيقيين والرومان و الوندال و البيزنطيين و الإسبان و البرتغاليين و الأتراك و الفرنسيين و آخرون، كلهم وصولوا إلى هذه المنطقة عن طريق البحر[1].

و خلال القرن 19م بدأت تظهر الأطماع الاستعمارية الأوروبية التي عززتها النتائج الإيجابية للثورة الصناعية و شجعها لضعف الدول المغاربية، فقد ساهمت مجمل هذه العوامل في استعمار منطقة شمال إفريقيا. فكانت معظم دول المغاربية مستعمرات فرنسية (الجزائر، تونس، المغرب موريتانيا)، باستثناء ليبيا التي كانت مستعمرة إيطالية.

في ظل الفترة الاستعمارية التي عاشتها الدول المغاربية و في سياق العمل النضالي ضد المستعمر برزت فكرة ضرورة تنسيق العمل ما بين التيارات الوطنية المغاربية الذين كثفوا من نواياهم حول إنشاء وحدة مغاربية، ينظر إليها كأداة لتحقيق النهضة في الواقع، فإنّ تطور هذا التيار لم يكن سوى استمرار للتيار التحرري و الإصلاحي الآتي من مصر و سوريا و تركيا و الباكستان، و تحت تأثير رواد النهضة مثل : جمال الدين الأفغاني و محمد عبده و رشيد رضا[2].

حتمية الاندماج الاقتصادي ألمغاربي

لقد جاء البناء المغاربي في سياق التغيرات التي عرفها العالم منذ السبعينات، حيث بدأت ظاهرة العولمة المتزايدة للأنشطة الاقتصادية بشكل لم يسبق له مثيل و ذلك كنتيجة لدخول الاقتصاد العالمي كرحلة جديدة تميزت بالمنافسة الشديدة بين مختلف القوى الاقتصادية العالمية، بسبب إستراتيجية المؤسسات الكبيرة و السياسات الاقتصادية الوطنية خاصة في شقها الصناعي، و كان لهذه العولمة و ازدياد درجة الاعتماد المتبادل بين مختلف الدّول، إلاّ أنّ هذه التأثيرات على دول الشمال المتطورة لم تكن هي نفسها على دول الجنوب النامية و كانت تخضع طبيعتها لمكانة وأهمية كل دولة في العلاقات الاقتصادية الدولية و قدرتها على التكيف الهيكلي مع التطورات التكنولوجية و التنظيمية

[1]Paul balta, Le grand Maghreb, des indépendances à l'an 2000, Alger, P.13.
[2]Djamel Eddine GUECHI, **Op, Cit,** P 24-25.

الناتجة عن التحولات في ميكانيزمات عمل العلاقات الاقتصادية الدولية و المحددة من طرف الأجهزة الإنتاجية الأكثر تطورًا و ديناميكية و هي أجهزة الدول الأكثر تصنيعًا.

فمن حيث كيفية إدارة العلاقات التعاونية بين بلدان المغرب العربي، رغم الضعف الشديد الذي ميز هذه العلاقات، فيمكن القول أنّ التعاون المغاربي مرّ بمراحل متميزة من حيث أنماطه أو أشكاله ساد فيها أحد الأسلوبيين : القطاعي حيث قام مركز الدراسات الصناعية بالعديد من الدراسات التي شملت العديد من القطاعات خاصة منها الصناعة و التجارة، مثل دراسة خاصة بإنشاء صناعة مغاربية للفولاذ، التأمين و المواصلات و التنسيق في ميدان التجارة الخارجية.

لكن سرعان ما بدأت تبرز بعض العقبات التقنية، مثل نسبة مساهمة الرأسمال المغاربي إلى إجمالي رأس مال السلعة و مدى استفادة هذه الأخيرة من مبدأ الأفضلية المغاربية : نسبة القيمة المضافة إلى المنتوج ، منشأ السلعة و طابعها المغاربي و هي كلها قضايا ما زالت[1]قائمة إلى قائمة إلى اليوم و تسبب الكثير من الصعوبات التي تواجه تطوير قطاع المبادلات التجارية بين الدول المغاربية.

و هكذا تم التخلي عن هذا الأسلوب و اعتماد أسلوب جديد يركز على التعاون الشامل ابتداء من ندوة تونس التي انعقدت بتاريخ 23 فيفري 1967، إلاّ أنّ هذه الطريقة أيضًا لم تتحقق نتائج أفضل من الأسلوب القطاعي و توقف العمل التعاوني المغاربي سنة 1975 ليظهر من جديد التعاون مع تميز هذا الأخير في هذه المرة بعنصرين جديدين :

أ. تعميق و مده إلى مستوى الفروع و الوحدات التابعة للقطاع الواحد.

ب. توسيع مجالات هذا التعاون ليشمل قطاعات جديدة مثل الصناعات التقليدية و القطاع الزراعي.

[1]عبد الوهاب شمام، **اتحاد المغرب العربي و الشراكة الأورو– متوسطية : أوجه التكامل و التباين**، في الندوة العلمية الدولية حول : التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحين و تفعيل الشراكة العربية– الأوروبية، الجزائر : جامعة فرحات عباس، سطيف، 8–9 ماي 2004، ص 01.

و أوصت ندوة الجزائر التي انعقدت بتاريخ 1975 بإنشاء مؤسسات صناعية مغاربية مشتركة في تمويلها، تأطيرها و توزيع إنتاجها و القيام بدراسات شاملة للطلب الإجمالي على المستوى المغاربي بالنسبة لكل صنف من السلع المرسمة و المستوردة من قبل الدول المغاربية، وقد أسفرت هذه الدراسة عن تحديد قائمة ب30 سلعة مهمة مستوردة يمكن أن تنتج محليًا من قبل الدول المغاربية متعاونة، إلاّ أنّ كل هذه الدّراسات و المشاريع توقفت سنة 1981[1].

إلاّ أنّ حدة الوهانات الداخلية و الخارجية و ثقل المشاكل الداخلية الاقتصادية و الاجتماعية و التطورات التي عرفتها العلاقات الاقتصادية الدولية، جعلت المنطقة تعيش مرحلة جديدة خلال عقد الثمانينات تميزت بالتوقيع على العديد من الاتفاقيات و المعاهدات التي تستهدف تطوير وتوطيد العلاقات الاقتصادية و التجارية بين دول المنطقة منها :

المعاهدة التي أبرمت بين الجزائر و تونس للتعاون الاقتصادي و التي تبعتها فيما بعد سنة 1983، معاهدة الأخوة و الوفاق بين البلدين ثم انضمت إليهما موريتانيا في ما بعد.

في عام 1984 تم التوقيع على معاهدة الوحدة بين المغرب و ليبيا و التي ألغيت سنتين[2] بعد ذلك بمبادرة من ليبيا إلى أثر زيارة مجموعة من المسؤولين الإسرائليين إلى المغرب و رغم محدودية هذه المعاهدات و الاتفاقيات و ما نتج عنها من مشاريع مشتركة في الميادين الاقتصادية، الاجتماعية و حتى السياسية في الزمان و المكان إلاّ أنّ جانبها الإيجابي هو أنّ أفضل من غياب أية مبادرة للتقريب بين دول المنطقة، و لو أنّها دون الشكل و المستوى المطلوبين و هذا الشيء الذي تم تداركه على أثر اجتماع زرالدة الذي انعقد بتاريخ 10 جوان 1989 و الذي ضم لأوّل مرة الرؤساء الخمسة لدول لمغرب العربي، حيث تقرر في هذا الاجتماع إنشاء خمس لجان مشتركة كفلت بإعداد الدراسات و الوثائق اللاّزمة لتقديمها إلى مؤتمر القمة الذي انعقد يومي 15–16 فيفري 1989[3].

---

[1] عبد الوهاب شمام، **المرجع السابق**، ص 4.

[2] أنظر التصريح الذي أصدره مؤتمر القمة المغاربي لمراكش 17 فيفري 1989 الذي أشار لضرورة الانتباه إلى ظاهرة التكتلات الدولية الجديدة.

[3] أنظر التصريح الذي أصدره المؤتمر القمة المغاربي لمراكش 17 فيفري 1989، الذي أشار لضرورة الانتباه إلى ظاهرة التكتلات الدولية الجديدة.

و رغم أنّ فكرة الاندماج المغاربي كانت قديمة إلاّ أنّها لم تجسد في أرض الواقع إلاّ بعد سنوات طويلة، حيث تم الإعلان عن قيام اتحاد المغرب العربي و التوقيع على معاهدة إنشائه من خلال القمة الثانية التي انعقدت في 19 فيفري بمدينة مراكش من طرف قادة دول كل من : المملكة المغربية، الجمهورية الجزائرية، الجمهورية التونسية، الجماهيرية الليبية و الجمهورية الموريتانية[1] و بهذا تم تبني معاهدة إتحاد المغرب العربي التي تحدد طرق البناء المغاربي و استراتيجية التنموية.

قيام اتحاد المغرب العربي في عام 1989 لم يكن حدثًا معزولاً، لقد جاء هذا الحدث في ظل مجموعة من التطورات السياسية و الاقتصادية التي تفسر فكرة تحديد المشروع المغاربي، الذي يتطور قبل ذلك بطريقة مستمرة بسبب الضغوطات الاقتصادية التي أظهرت محدودية الاستراتيجيات الاقتصادية السائدة، اضطرت المملكة المغربية و بسبب المديونية الكبيرة إلى تبني سياسة التصحيح الهيكلي ابتداء من 1983، بالتوازي مع إعادة جدولة الديون الخارجية الخاصة والعمومية، انخفاض أسعار البترول ابتداءً من 1986 في الأسواق الدولية أدى إلى انخفاض الموارد الجزائرية و الذي بين فشل التخطيط الريعي، الذي كان سببًا في الأزمة الاقتصادية التي أدت غلى إعادة النظر في عمل الجهاز الإنتاجي.

و لقد تبين العديد من المؤشرات و المواقف الرسمية لاتحاد المغرب العربي أنّ هذا الأخير ليس ردًّا خطرًا المباشر الذي تشكله السوق الأوروبية المشتركة و خطواتها المقررة بل كذلك ردًّا على وجود[2]و ظهور تجمعات تجري في العالم : الولايات المتحدة و كندا، الاتحاد السوفيتي، دول شرق أوروبا، اليابان و النمور الربعة من آسيا.

المبحث الثاني : آليات الدول المغاربية و تحدياتها

لقد شهد العالم بعد الحرب العالمية الثانية، ميلاد مؤسسات دولية ساهمت في تحرير المبادلات التجارية على المستوى العالمي : منظمة التجارة العالمية خلفًا للاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية، صندوق النقد الدولي، منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية، الندوة الأممية للتجارة و التنمية، البنك

[1] اتحاد المغرب العربي، **المجلس الشوري لاتحاد المغرب العربي**، الجزائر : مركز الطباعة لجامعة الجزائر، ص8.
[2] Fathallah OUALALOU, **aps Barcelone le Maghreb est nécessaire CasablancaToubkal**, Paris : l'harmattan, 1996, P.11-12.

العالمي، و كان الهدف المشترك بين هذه المؤسسات الدولية هو العمل على توفير مناخ و محيط ملائمين لتنمية و توسيع المبادلات التجارية على نطاق واسع.

إنّ الرغبة في الاتجاه نحو تحرير التجارة الخارجية للدول صاحبتها رغبة شديدة للحصول على الأسواق و كسب منافذ جديدة لتصريف منتجات الدول الغنية و تعلن هذه الأخيرة عن مساعيها للاستحواذ على الفراغ الذي خلفه تراجع نفوذ المعسكر الشرقي.

ففي سياق تنامي التكتلات الاقتصادية الإقليمية على المستوى العالمي و التي تصاحب عملية العولمة الاقتصادية التي تميز العلاقات الاقتصادية الدولية، لا يمكن للدول النامية بما فيها الدول المغاربية أن تبقى بعيدة عن هذه التطورات بل وجدت نفسها مجبرة للدخول في فضاءات اقتصادية جديدة أملتها العولمة الاقتصادية و وجدت نفسها مطالبة بالتصحيح الفعلي لهياكلها الاقتصادية وتكييفها لمواجهة التحولات الحاصلة على منظومة الاقتصاد العالمي و أصبحت هذه الدول تبحث منفردة على ترتيبات تسمح لها بالاندماج في الاقتصاد العالمي و ذلك عن طريق الانضمام إلى منظمات عالمية مثل المنظمة العالمية للتجارة أو عن طريق طريق الشراكة مع تكتلات اقتصادية كبرى[1].

المطلب الأوّل : الشراكة الأورومغاربية

لقد بادر الاتحاد الأوروبي بطرح مشروعه عن طريق الشراكة الثنائية مع دول الضفة الجنوبية للمتوسط والتي تضم : مصر، تونس، الجزائر، المغرب، لبنان، سوريا، السلطة الفلسطينية، تركيا إسرائيل مالطا و قبرص، هذا المشروع يبرز الأوروبيين في إعادة تأكيد التواجد الأوروبي على الساحة الدولية كمنافس قوي و فعال للولايات المتحدة الأمريكية التي استحوذت بالشرق الأدنى و الأوسط و الأقصى و يشكل في نفس الوقت من الناحية الاقتصادية و المالية والتجارية أبرز المشاريع التي ستؤطر العلاقات الإقليمية في منطقة البحر المتوسط.

[1] شريط عابد، **الاندماج الاقتصادي الإقليمي للدول المغاربية مع الاتحاد الأوروبي**، في مجلة السياسة الدولية، عدد 153، القاهرة، 2003، ص 286.

تشكل الدّول المغاربية منطقة ذات أهمية كبرى لموقعها الاستراتيجي من جهة و لسوقها الواسعة من جهة أخرى، و من هذا المنطلق تبقى روابط التعاون مع هذه البلدان في نظر دول الاتحاد الأوروبي من المسلمات التي لا يمكن التخلي عنها بل يجب أن ارقى اتفاقيات شراكة، أمّا بالنسبة للدول المغاربية فبشكل الاتحاد الأوروبي أهم شريك اقتصادي لهذه الدول الخمسة (على الرغم من أنّ ليبيا و موريتانيا ليستا معنيتان بالمشروع المتوسطي) فيصبح من صالح الدول المغاربية الارتباط بدول الاتحاد الأوروبي بواسطة اتفاقيات شراكة تستند في ذلك على قواعد مؤتمر برشلونة ما بين الفترة 27–28 نوفمبر 1995 و الذي حدد بيانه أسس التعاون و المشاركة على المستويات التالية :

- الشراكة في السياسة و الأمن (إقامة منطقة مشتركة من السلام و الاستقرار).
- الشراكة في الاقتصاد و المال (إقامة منطقة شراكة مزدهرة اقتصاديًا).
- الشراكة في المجالات الاجتماعية و الثقافية و الإنسانية من خلال التقارب بين الشعوب والتي ستترجم ميدانيًا إلى :
- بناء منطقة نمو في وتيرة التنمية الاجتماعية و الاقتصادية المستديمة (في حدود 2010).
- تقليص فوارق التنمية.
- تحسين التعاون و التكامل الجهوي.
- الزيادة المعتبرة في المساعدات المالية من دول الاتحاد الأوروبي.
- تقوية و تدعيم عملية التحديث الاجتماعي و الاقتصادي.
- خلق مناخ جديد للعلاقات الاقتصادية و خصوصًا في مجال تنمية التجارة و الاستثمار والتعاون الاقتصادي و التقني.
- زيادة على مسائل أمنية و أخرى تخص الديمقراطية وز الحريات السياسية و حقوق الإنسان[1].

بهذا فإنّ السياسة المتوسطة المجددة التي تضمنها مشروع برشلونة تتميز ب: الشمولية باشتمالها على المحورين السياسي – الأمني و المحور الاجتماعي – الثقافي و الإنساني، و كذا

[1]El Hadi Makboul**, Partenariat union Européen – Algérie Quelles perspectives de développement**? In : Séminaire international l'accord d'association et les perspectives de coopération entre l'Algérie et l'union européenne. Co-organisé par la fondation Konrad Adenauer et le CENEAP, Alger, 18-19 mars 2002.

تتميز بمبدأ الشراكة و الذي يتضمن، ليس مساواة الشركاء، و لكن ضرورة الالتزام بمبدأ المعاملة بالمثل.

و لقد تسابقت الدول المغاربية (تونس، المغرب و الجزائر) لتوقيع اتفاقيات شراكة منفردة مع الاتحاد الأوروبي، في ظل أوضاعها الداخلية التي تعكس تنامي الاختلالات و تطور الأزمات وفي بيئة دولية تميزت تحولاتها الهيكلية بإضعاف الدول المغاربية، و النامية عمومًا، الأمر الذي أضعف وزنها التفاوضي و قلل من قدرتها على ضمان مكاسبها بتلك الاتفاقيات مما جعلها غير متكافئة، ذلك أنّ موازين القوى كانت في غير صالح الاقتصاديات المغاربية التي دخلت في مفاوضات بمسارات منفردة مع دول الاتحاد الأوروبي المجتمعة التي تتحرك كتكتلة مندمجة في وحدة اقتصادية معززة بمنظومة مؤسسية و سياسية و أمنية مشتركة[1].

و حتى ترقى علاقات الإتحاد الأوروبي مع الدول المغاربية إلى شكلها المنظم فقد تم التوصل إلى اتفاقيات ثنائية للشراكة في إطار المشروع الأورو–متوسطي بين الاتحاد الأوروبي و تونس في عام 1995 لتدخل ضمن مرحلة التطبيق في مارس 1998 و مع المغرب في فبراير 1996 لتدخل حيِّز النفاذ في مارس 2000 و مع الجزائر في أفريل 2002.

تشكل الميادين الاقتصادية جوهر الشراكة بالنسبة لدول الضفة الجنوبية للمتوسط و التي اشتملت على المجالات التالية :

1. مجال تحرير المبادلات السلعية :

إنّ إقامة منطقة تبادل فترة مدتها 12 سنة من تاريخ التوقيع على الاتفاقيات يتم من خلال رفع كافة القيود على حركو المنتوجات الصناعية بما فيها حقوق جمركية و رسوم مماثلة لها على الفور

[1]BouzidiNachida, **Les enjeux économiques de l'accord d'association Algérie – Union européenne**, IDARA n°24, Alger, 2003, P.76.

بالنسبة لمجموعة محددة من السلع الصناعية و يشكل تدريجي بواقع 10 إلى 20% من التخفيض السنوي خلال فترة 7 إلى 12 سنة بالنسبة لأصناف أخرى من المنتوجات الصناعية[1].

أمّا بالنسبة لمنتجات الزراعة و الصيد البحري و المنتجات التحويلية الزراعية فيتم وضع معايير محددة لتحريرها تلتزم بها جميع الأطراف و تضمن تحقيق مصالحها من خلالها، بحيث يكون التحرير تدريجيًا و لا يسري إلاّ بعد حوالي خمس سنوات من سريان الاتفاقيات مع الأطراف الموقعة عليها.

2. مجال تحرير تجارة الخدمات :

حيث يقوم جميع الأطراف باتخاذ الإجراءات التحفيزية اللازمة المتعلقة بالخدمات عبر الحدود، و التواجد التجاري و النقل و الوجود المؤقت للأشخاص الطبيعيين.

3. مجال تسوية المدفوعات و تحرير حركة رؤوس الأموال و المنافسة :

لقد أكدت كل الاتفاقيات على الإلغاء الفوري لكافة لقيود على حركة رؤوس الأموال بمجرد الشروع في تطبيق اتفاقيات الشراكة و تسوية جميع المدفوعات بعملة حرة قابلة للتحويل و إزالة العوائق المؤسسية و الإجرائية التي تضر بمناخ المنافسة في المبادلات بالقضاء الأورو–مغاربي.

4. مجال ترقية التعاون الاقتصادي في ميادين كثيرة و متنوعة :

منها التعاون الجهوي و التعاون العلمي و التقني و التكنولوجي، و حماية البيئة و التنمية الصناعية، و حماية البيئة و التنمية الصناعية، و حماية الاستثمارات الأجنبية، و تقريب القوانين والتشريعات و التعاون في مجال الخدمات المالية و الزراعية و الصيد البحري و النقل و الإعلام والاتصال، الطاقة، المناجم و السياحة الصناعات التقليدية التعاون الجمركي و الإحصائيات، حماية المستهلكين..... الخ.

[1] صالح صالحي، **التحديات المستقبلية للاقتصاديات المغاربية في مجال الشراكة مع الاتحاد الأوروبي**، في مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد 2003/2، الجزائر، ص 26.

إضافة إلى مجالات التعاون الاجتماعي أو الحوار المتعلق بالميادين الاجتماعية مثل : شروط الحياة و ظروف العمل و الهجرة غير الشرعية و إعادة توظيفها في بلدانها و ترقية دور المرأة و تخطيط الأسرة و تحسين شروط الحياة في المناطق المحرومة و غيرها من المجالات[1].

آثار الشراكة الأورو–مغاربية على دول المغرب الغربي :

في إطار التقسيم الدولي للعمل نجد دول المغرب العربي تتخصص حسب بنية صادراتها في تصدير المحروقات على شكلها الخام بالنسبة للجزائر و تصدير المواد الأولية و بعض المنتجات المصنعة النسيجية و الغذائية بالنسبة لتونس و المغرب، و يعتبر الاتحاد الأوروبي أهم شريك تجاري بالنسبة للجول المغاربية الخمسة سواءً تعلق الأمر بوارداتها أو صادراتها[2].

حيث تتراوح حصة الاتحاد الأوروبي من الصادرات المغاربية ما بين 70 و 75%، خلال التسعينات في وقت أنّ نسبة التجارة المغاربية ضمن التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي تكاد تكون هامشية : 4,1 بالنسبة للصادرات الأوروبية و 4,4 بالنسبة لوارداتها، و هو ما يعكس عدم التكافؤ في المبادلات التجارية بالاتجاهين المتعاكسين، كما يعكس التوجه الأوروبي الحذر فيما يخص فتح أسواقها للمغرب العربي، كما انفتاحها هذا يبقى قائمًا أساسًا في إطار المنطق التجاري، فالمحتمل هو عدم حدوث تغيير كبير على هيكل صادرات الدول المغاربية تجاه بلدان الاتحاد الأوروبي على المدى القريب بالرغم من التوقيع على اتفاقيات و إنشاء منطقة للتجارة الحرة في حدود عام 2010 و هذا بسبب عدم قدرة جهازها الإنتاجي على التكيف السريع مع متطلبات هذه الشرّاكة بينما يتوقع تغييرًا بالزيادة في حجم صادرات الاتحاد الأوروبي تجاه البلدان المغاربية بسبب إلغاء الحواجز الجمركية و الحفاظ على مرتبتها التنافسية مع أمريكا من جهة أخرى.

إنّ التسريع في عملية إقامة منطقة تبادل حر الأوروبية– مغاربية، بإمكانه تضخيم المشكلات التي تعيق نحو المبادلات البينية في المنطقة المغاربية، فبناء سوق كبير مغاربية ضروري من أجل تحسين قدرة جاذبية المنطقة لتدفقات رؤوس الأموال الأوروبية العمومية و الخاصة و تحضير

[1] صالح صالحي، **المرجع السابق**، ص 28–29.

[2] Fathallah OUALALOU, **Op Cit**, P.218.

اقتصاديات دول الاتحاد المغاربي لمتطلبات التبادل الحرّ مع أوروبا و هذا يتضمن ضرورة تعاون دول المغرب العربي من أجل التسير الجماعي للمرحلة الانتقالية لإنشاء منطقة تبادل حر أوروبية– مغاربية.

إنّ إنشاء منطقة تبادل حرة و تجسيدها التدريجي على أرضية الواقع بالتعامل التجاري للمنتجات الصناعية في بادئ الأمر ثم التحرير التدريجي للخدمات و اعتماد التعامل في المنتجات الزراعية بطريقة الحصص حسب ما تقتضيه اتفاقيات الشراكة سيكون له آثار على اقتصاديات الدول المغاربية سواءً على مستوى التوازنات الكلية أو الجزئية[1].

المطلب الثاني : أساليب تفعيل الاندماج المغاربي

من خلال تحليل السياسات الاقتصادية المغاربية لاسيما التوقيع على اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في إطار الشراكة الأورومتوسطية،و كذا الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية أو التفاوض من أجل ذلك يظهر أنّ الدول المغاربية تسير بهدف مزدوج و هو الاندماج في الاقتصاد الإقليمي في إطار الشراكة الإقليمية شمال/جنوب والتي تدور حول نواة من دول الثالوث وهي الاتحاد الأوروبي، والاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

- **إقامة منطقة تبادل حر مغاربية :**

تتضمن إقامة منطقة تبادل حرّ مغاربية تحديد طرق وسبل المتابعة الضرورية لإنشاء هذه المنطقة ،كما تتطلب العمل على الشراكة مابين الدّول المغاربية من أجل تسهيل الاندماج الاقتصادي ،وهي تحتاج في الأخير إلى مقاربة مشتركة للدول المغاربية في مواجهة أوروبا الموحدة.

1. طرق إقامة منطقة تبادل حر مغاربية واتحاد جمركي :

إنّ تحقيق منطقة تبادل حر مغاربية يحتاج إلى:

[1]Fathallah OUALALOU, **Op Cit**, 28.

- توفر الإرادة السياسية المشتركة من أجل تعديل العلاقات الثنائية بهدف تشجيع تدفقات السلع والأشخاص بما فيها تسوية قضية الصحراء الغربية.
- المصادقة على المعاهدة التجارية والتعريفية من طرف كل دول المغاربية وتبني بروتوكولات الاتفاقات المرتبطة بها.
- وضع قائمة للمنتجات التي يتم تحريرها من العراقيل الجمركية وغير الجمركية. هذه القائمة يمكن أن تتوسع فيما بعد والعمل بها لفترة انتقالية محددة قبل الإلغاء النهائي لهذه العراقيل.
- بالموازاة مع ذلك ، على الدول المغاربية تنسيق سياساتها الجمركية، وهي مرحلة مهمة لإقامة اتحاد جمركي، ومنطقة تبادل حّر[1].

2. تبني إجراءات المتابعة في مجال التعاون من اجل تدعيم منطقة التبادل الحر :

هذه الإجراءات تتعلق بمختلف القطاعات، التمويل، النقل، الهياكل الأساسية، الطاقة والسياحة.

- إنشاء بنك للتجارة والاستثمار مكلف بتسيير صندوق لتمويل المبادلات الإقليمية، صندوق يتم تغذيته بالفوائض الآتية من الدول المغاربية، رؤوسا لأموال العربية الآتيةمن دول الخليج ورؤوس الأموال الأوروبية.
- على الدول المغاربية العمل مشتركة من أجل تنسيق إدارتها لمشكلة المديونية الخارجية.
- على الدول المغاربية خلق أشكال مختلفة للتعاون مابين البنوك التجارية (المدعمة من البنوك المركزية) من أجل تقديم وسائل الدفع الضرورية، استقرار قيمة الصرف وتفعيل أنظمة التأمين على التجارة الخارجية.
- في مجال النقل والهياكل الأساسية، تظهر ضرورة حيوية من أجل العمل المشترك في صالح النقل الإقليمي، تنسيق النشاطات في مجال النقل عبر السكك الحديدية، تنمية ملاحة السواحل، التعاون بين شركات النقل الجوي والبحري. ويجب تنظيم التعاون، في جانب منه في

[1]Fathallah OUALALOU, **Op Cit**, P.228.

إطار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، من أجل التقدم في مجال الهياكل الأساسية للنقل والاتصالات.

- في ميدان الطاقة،على الدول المغاربية، إقامةت صور مشترك لتسيير الموارد المتوفرة. يجب أن تكون هذه السياسة الطاقوية شاملة وتتضمن قضية استخدام الطاقات المتجددة وتسيير الموارد المائية.
- في ميدان السياحة، تشكل إمكانيات ترقية السياحة مابين الدول المغاربية عاملا أساسيا في صالح توسيع السوق الداخلية ومحفزا للتبادل داخل المنطقة.

3. ضرورة إقامة الشراكة مابين الدول المغاربية

مع تأكد عمليات التحرير التجاري في العالم والمدعمة بالاستثمارات الدولية المباشرة، ومع تراجع دور الدَّولة في ميدان النشاطات الاقتصادية، ظهرت وظائف جديدة للدولة سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي، وأصبحت هذه الوظائف تتمحور أساسًا حول الدعم والتأطير والتشجيع. بهذا فإنّه مقاربة الاندماج في المنطقة المغاربية سوف تتطور في هذا الإطار بحيث يصبح التوجه نحو ترقية الشراكة بين المتعاملين المغاربة المدعوون للعمل المشترك. فعلى الدول أن تعمل على تنمية شبكات المعلومات الصناعية، تنسيق معايير الإنتاج وإقامة تشريعات في مجال الملكية الصناعية وخلق ميكانيزمات ضريبية خاصة في خدمة الاستثمارات المحققة بصفة مشتركة من طرف المتعاملين المغاربة أو في شراكة مع أجانب.

4. من أجل مقاربة مغاربية مشتركة في مواجهة الاتحاد الأوروبي :

يرتكز البناء المغاربي في أحد محاوره على تصور الدول المغاربية لمقاربة مشتركة لعلاقاتهم مع الاتحاد الأوروبي. ويمكن إرجاع ضعف المغرب العربي في جانب منه إلى غياب هذه المقاربة لمدة أكثر من ثلاثين سنة. فإذا استطاعت أوروبا أن تدمج الدول المغاربية الثلاثة فيسياستها المتوسطية في سنوات الستينات، نجد أن هذه الدول مازالت تتفاوض، بشأن مختلف اتفاقياتها مع أوروبا، في الإطار الثنائي.

فعلى الدول المغاربية أن تضع علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي في إطار إقليمي، بشكل يضمن للاتحاد المغاربي فرض منطقه والبعد الشامل للمنطقة في مواجهةأوروبا. فهذا الانتقال فيأطر العلاقات بين الوحدتين سوف يدعم بدورها لتفاعل بين منطقة التبادل الحر المغاربية والأورو–مغاربية ومن ثم تسهيل عملية الاندماج في الاقتصاد العالمي بالمنطق المغاربي.

ويحتاج البناء المغاربي كذلك إلى :

- إعطاء دور مهم للمجتمع المدني في البناءالمغاربي، أي تفعيل دور المجتمعات والشعوب المغاربية في عملية البناء المغاربي عن طريق خلق آليات وسبل لإشراكه في تحقيق الاندماج المغاربي والتنمية المغاربية المشتركة.
- العمل على خلق علاقات متكافئة بين الدول المغاربية في علاقاته االمشتركة، حيث أن ّالواقع يثبت أن ّالتكافؤ في العلاقات هو الذي يسمح باستمرار التعاون وتنميته على أساس المصلحة المشتركة[1].

5. من أجل مقاربة شراكة ديناميكية ومستديمة

- تسجل الشراكة الأورومغاربية في إطار مضمون اجتماعي واقتصادي يتميز بفوارق شاسعة في مستويات التنمية بين الشركاء، لهذا تظهر ضرورة البحث عن طرق جديدة لإنعاش الشراكة الأورو متوسطية بشكل يمنح نوع من التوازن بين هؤلاء الشركاء.

في هذا الإطار يجب البحث عن طرق جديدة من أجل الإنعاش لتفعليل مسار برشلونة، و في هذا الإطار يشير "الهادي مقبول" إلى ثلاثة طرق :

1.تمويل التنمية من أجل دعم الانطلاقة الاقتصادية لدول الضفة الجنوبية للمتوسط بالمعالجة الفعالة لقضية المديونية الخارجية، بخلق شروط نمو حجم الاستثمارات الأجنبية، بوضع استراتيجيات تشجيع وتحريك رؤوس الأموال وتنمية التوفير المحلي.

[1]Fathallah OUALALOU, **Op Cit**, P229.

2.تشكل الشراكة التكنولوجية والتنمية المحلية أداة مهمة، على اعتبار أن التحكم في المعرفة هو شرط أساسي لنمو الإنتاجية وبالتالي شرط للمنافسة الاقتصادية. نفس الشيء بالنسبة لتحويل التكنولوجية الفعالة وخلق أنظمة محلية للإبداع التي تعد شرطا هاما في تحريك أنظمة الإنتاج المحلية وكذا التنمية الإقليمية.

لهذا يجب إقامة ميكانيزمات تعاون بهدف إقامة شراكة حقيقية في ميدان التكنولوجية وعلى مستويات مختلفة.

3.تظهر حركة الأشخاص كمحور أساسي، لذا يجب وضع إجراءات ووسائل مكيفة من أجل عدم إنقاص الشراكة من بعدها البشري، على اعتبار أنّ الشراكة ترمي قبل كل شيء

إلى تطوير المبادلات بين الأشخاص.

تعاني الدول المغاربية بالإضافة إلى هشاشة اقتصادياتها، من مواجهة التجمعات التي أعطت ميلاد المجالات الإقليمية الكبرى.

وسوف يعانون في المستقبل إذا ما استمرت الاختلالات والفوارق بسبب السياسة الحمائية التي ينتهجه االاتحاد الأوروبي[1].

المطلب الثالث : تحديات الاندماج الاقتصادي المغاربي

بالرغم من توفر العديد من العوامل والمقومات المشجعة على قيام الاندماج الاقتصادي و استمراره، يجب أن لا نغفل الواقع الذي تعيشه منطقة المغرب العربي، حيث تواجه العملية الاندماجية في المنطقة المغاربية تحديات ومشاكل كثيرة مازالت تقف حاجزا أمام المبادرات الإقليمية لتحقيق الاندماج، وتتراوح هذه المشكلات بين المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تنعكس مباشرة على الاندماج الإقليمي في المنطقة.

[1]El Hadi MAKBOUL**, Partenariat Union Européenne - Algérie, quelles perspectives de développemen**t?in : Séminaire International L'accord D'association Et Les Perspectives De Coopérationentre l'Algérie et l'union européenne, fondation Konrad Adenauer et le CENEAP, Alger, 18-19 mars2002.p55-57.

صاحبت ظهور فكرة المغرب العربي منذ النصف الثاني من القرن العشرين عوائق ومشكلات لم تستطع الأطراف المغاربية عبر تجاربها التخلص منها أوتجاوزها، أي أن هناك عوائق ومشكلات ذات طابع بنيوي مرتبطة بوضعية الدول المغاربية وسياساتها بعضها اتجاه بعض، في حين أن هناك بعض العوائق والمشكلات ذات طابع ظرفي أو مرتبطة بعوامل معينة وقد زالت بزوالها. ومن هذه العوائق التي زالت أو خفت حدتها أو هي في طريقها إلى الزوال معارضة أطراف الاستعمار القديم للاندماج المغاربي التي هي الآن دول الاتحاد الأوروبي.

كما أن ّمعارضة الوحدة المغاربية من الطرف العربي تحت دوافع قومية قد زادت بفعل تراجع الخطاب القومي العربي وما تعرضت له المنطقة العربية عمومًا من تغيرات في العقدين الأخيرين من القرن العشرين، وماتتعرض له في الوقت الحالي من الاختراع الأجنبي، هذا بالإضافة إلى التباين الذي كان قائمًا بين السياسات الاقتصادية التي اتبعتها الدول المغاربية خلال نصف القرن الماضي، وقسمتها إلى دول تتبع النهج الاقتصادي الليبرالي، ودول تتبع سياسة النظام الاشتراكي. لكن هذه العوامل قد زالت أو هي في طريقها إلى الزوال بفعل المتغيرات التي حصلت في السنوات الأخيرة، بينما استمرت آثار بعض التحديات والمشاكل التي استجدت مع تأسيس اتحاد المغرب العربي، وساهمت في عرقلة مسيرته أو التأثير فيه في أحسن الأحوال، في حين استمرت بعض العوائق والمشكلات التي صاحبت البدايات الأولى لميلاد المشروع المغاربي وماتزال تفعل فعلها في عرقلة الاندماج المغاربي، ومن أهمها انعدام الديمقراطية في أغلبية الأقطار المغاربية، وغياب مجتمع مدني فعالي دعم هذه الوحدة وكذلك ضعف اقتصاديات الأقطار المغاربية وهشاشة سياسات التنمية المتبعة في هذه الدول[1] واستمرار مشكلة الصحراء الغربية كقضية استنزاف للمنطقة.

1. تباين مواقف أعضاء اتحاد المغرب العربي من غزو العراق للكويت :

لم تكن المشكلة الأولى التي واجهت اتحاد المغرب العربي بعد تأسيسه مشكلة داخلية، وإنّما كانت مشكلة خارجية من تأثيرات المحيط الإقليمي والدولي، وهي غزو العراق للكويت وماترتب عليه

[1] ديدي ولد السالك، **اتحاد المغرب العربي : أسباب التعثر و مداخل التفعيل**، في مجلة المستقبل العربي، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 312، 2005، ص 56.

من تداعيات، كان من بينها "حرب عاصفة الصحراء" التي قادتها الولايات المتحدة الامريكية ضد العراق.وقد تباينت مواقف أقطار المغرب العربي من هذا الغزو ومانتج عنه من تداعيات إقليمية ودولية، وهذا التباين في المواقف أثر في اتحاد المغرب العربي وهو مازال في مراحلها التأسيسية الأولى وأظهر مدى هشاشته كتجمع إقليمي.

2. الحظر الذي فرض على ليبيا :

لقد كان الحظر الذي فرض على ليبيا عام 1992 أو ما عرف بقضية "لوكربي" من أهم القضايا التي انعكست على علاقات التعاون المغاربي بالسلب سواء في جانبها الثنائي أو الجماعي حيث ساهمت هذه القضية في عرقلة مسيرة اتحاد المغرب العربي، وأثرت سلبا على علاقات التعاون الثنائية بين هذه الأقطار، لتعود من جديد الحملات الإعلامية المتبادلة وسياسة المحاور التي حكمت العلاقات المغاربية خلال عقدي السبعينات والثمانينات، وقد تفاقمت الأزمة عند إعراض ليبيا عن تسلم رئاسة اتحاد المغرب العربي من الجزائر عام 1996احتجاجًا منها على موقف أقطار المغرب العربي من قضية لوكربي، حيث قامت هذه الدول بتطبيق الحظر الجوي المفروض على ليبيا من طرف الأمم المتحدة. وهذه المواقف المغاربية المتباينة كانت من بين العوامل التي ساهمت في تعطيل الهيكل الرئيسي في الاتحاد، وهو مجلس الرئاسة المسؤول الأوّل عن كل القرارات المهمة في اتحاد المغرب العربي، لتشكل هذه الفترة، فترة شبه شلل لهذا الاتحاد[1].

3. أزمة الجزائر الداخلية وتأثيرها في مسيرة اتحاد المغرب العربي :

لقد انعكست الأزمة التي عرفتها الجزائر في سنوات التسعينات من القرن العشرين، سلبًا على مسار البناء المغاربي وساهمت في تعطيل مؤسسات الاتحاد المغاربي من ثلاثة جوانب:

الجانب الأوّل : أنّ الجزائر في الوقت الذي تولت فيه رئاسة اتحاد المغرب العربي عام 1995 ، كانت تعيش أوج أزمتها، ممّا جعلها منشغلة بأوضاعها الداخلية المتأزمة عن تحريك مؤسسات الاتحاد مازاد في جمود هذه المؤسسات.

[1] ديدي ولد السالك، **المرجع نفسه**، ص 56.

الجانب الثاني : تأثير أزمة الجزائر الداخلية في مسيرة اتحاد المغرب العربي، يتمثل في تخوف أعضاء اتحاد المغرب العربي من انتقال الأزمة الجزائرية إليها، على اعتبار أنّ المشكلة الجزائرية آنذاك كانت تعد عاملاً مركزيًا منعوا عوامل تحريك عدم الاستقرار الهيكلي في منطقة المغرب العربي بحكم وضعها الجيوسياسي. ممّا جعل الدول الأعضاء الأخرى في الاتحاد تعمل على التقليل من دخول الجزائريين إليها، كما قامت هذه الدول بضبط حركة مواطنيها إلى الجزائر، الأمر الذي ساهم في عرقلة حركة الأشخاص والبضائع داخل الفضاء المغاربي.

الجانب الثالث: دور الأزمة الداخلية الجزائرية في تعطيل مسار اتحاد المغرب العربي، فيتعلق بموقع الجزائر الجغرافي، فهي تقع موقع القلب من المغرب العربي، بالإضافة إلى وزنها السكاني والاقتصادي، مما يعني أنّه من المستحيل تقدم اتحادالمغرب العربي بدون الجزائر.

4. انشغال الأقطار المغاربية بالمشاريع التي طرحت على المنطقة وانعكاس ذلك على مسيرة اتحاد المغرب العربي

لقد حملت المتغيرات الدولية التي حصلت في العقدين الأخيرين من القرن العشرين تحديات كبيرة للمنطقة العربية بصفة عامة والمغاربية بصفة خاصة، حيث تم طرح مشاريع للشراكة الإقليمية لاتنسجم مع مصالحها، بقدر ماتخدم مصالح مقترحيها وبالذات مشروعا لنظام الشرق أوسطي ومشروع الشراكة الأورو–متوسطية، هذين المشروعين يندرج ان في الأصل في إطار المنافسة الشديدة التي تترتب عن عملية العولمة، هذه المنافسة التي تواجه بين ثلاثة أقطاب مهيمنة من الثالوث الاقتصادي والمالي (الولايات المتحدة، اليابان والاتحاد الأوروبي) والتي تتصارع حول مجال اقتصادي دولي[1]

و في إطار العمل من أجل الاندماج في الاقتصاد العالمي، انشغلت الدول المغاربية بهذين المشروعين وكيفية التعامل معهما وكذلك كيفية الاستفادة منهما، تاركة أطرها التنظيمية الإقليمية إلى مستوى ثان من الاهتمام، ذلك أنّ هذه الدول انشغلت بالمفاضلة بين مشروع النظام الشرق أوسطي ومشروع الأورو–متوسطية. وقد كان تأثير هذين المشروعين كبيرا في اتحاد المغرب العربي، لأنّهما

[1] نبيل عبد الفتاح، **الأزمة السياسية في الجزائر**، المكونات و الصراعات و المسارات، السياسة الدولية، العدد 108، أفريل 1992، ص 189.

طرحا على المنطقة وهذا الاتحاد مازال يخطو خطواته الأولى لتأسيس هياكله التنظيمية، كما أن الدول المغاربية قد شرعت في الانضمام إلى هذه المبادرات الغربية لتنشغل عن مشروع البناء المغاربي.

وقد تجلى ذلك في أن المغرب كانت هي أول دولة عربية استضافت مؤتمر القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالدار البيضاء عام 1994، كما كانت تونس هي أوّل بلد متوسطي يبرم اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي عام 1995، و تلتها المغرب في إبرام اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي في العام الموالي، فيحين تأخرت الجزائر كثيرا في إبرام اتفاقية للشراكة مع الاتحاد الأوروبي بينما بقيت ليبيا خارج مسار المشروعين، أي مشروع النظام الشرق أوسطي ومشروع الشراكة الأورو– متوسطية.

أمّا موريتانيا فانضمت إلى مشروع النظام الشرق أوسطي من خلال آلية مؤتمرات القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا بوصفها المدخل الاقتصادي للنظام الشرق أوسطي، لكنّه أبقيت خارج مسار برشلونة، لأنّ تعاملها مع الاتحاد الأوروبي يتم عبر مجموعة إفريقيا والكاريبي.

لقد كانت الضرورة تقتضي أن تتكاتف جهود الدول المغاربية من أجل تفعيل الاندماج فيما بينه ليكون تعاملها مع هذين المشروعين بإرادة إقليمية تنطلق من مصلحة الدول المغاربية كمجموعة، لجلب أكبر قدر ممكن من المكاسب وإبعاد مايمكن إبعاده من المخاطر.

خلاصة الفصل:

يتبين لنا في هذا الفصل أنّ منطقة المغرب العربي هي منطقة إستراتيجية بحيث أنّها مصدر للتهديدات الأمنية و الاقتصادية و على كافة المستويات و الأمر الذي أدى إلى ضرورة وضع العديد من الخطط و البرامج و الاستراتيجيات لمواجهتها لخدمة مصالح شعوبها. و قد أسس الاتحاد المغاربي نتيجة من أجل القضايا التي تهتم الدول و العمل على إيجاد الحلول لها.

و نجد الفواعل خارج الإقليم يمتاز بالتوسع و الانتشار في كسب هذه المنطقة من أجل مصالحها و تحقيق أهدافها.

الفصل الثالث

الإطار التطبيقي دراسة حالة النزاعات الإقليمية في الجزائر

تمهيد :

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى دراسة مخصصة للجزائر فهي دولة تلعب دورًا كبيرًا من حيث أهميتها الجغرافية و امتلاكها لكل حدود المغرب العربي و هي دولة إفريقية و امتلاك أكبر أنابيب البترول و الغاز التي تصدرها نحو أوربا، و اهتمامها بقضايا سواءً كان نزاع أو صراع أو مشاكل حدود أو قضية لاجئين فهي دائمًا دولة وسيطة للقيام بحل النزاعات و الوقوف أمام جيرانها أو الدول العربية ككل و لإبعاد سياسة أوربا و أمريكا التي تحاول أن تسيطر على هاته القارة السمراء فقلد اتخذنا في هذا الفصل ثلاث مباحث و كل مبحث يحتوي على عدة مطالب و هي كالتالي :

المبحث الأوّل : محددات تأثير الجزائر في الساحة الإقليمية

المبحث الثاني : دور الجزائر إفريقيًا و مغاربيًا

المبحث الثالث : تقييم دور الجزائر و السيناريوهات المتسقبلية.

و هذا ما سنتحدث عنه خلال هذا الفصل.

المبحث الأوّل : محددات تأثير الجزائر في الساحة الإقليمية

واضبت الجزائر منذ عقود على إبراز تمسكها بتقارب دول المغرب العربي، و برزت هذه الاستراتيجية الجزائرية كخيار أساسي يتطلع إلى التجاوب مع حجم التحديات و الرهانات الإقليمية المقبلة التي تفرض انبعاثًا اقتصاديًا مغاربيًا لما كان سائدًا، و لعلّ ما يحدث من تكامل اقتصادي مثمر بين الجزائر و جاراتها تونس، ليبيا، موريتانيا، و المغرب يدفع إلى تعزيز و تفعيل و دعم إلى نمط مغاربي مبتكر و أنّ الجميع بحاجة إلى تبادلات تجارية، زراعية و في كل المجالات أو تتحول المنطقة إلى سوق للغير، من خلال مجموعة من المحددات التي تبرز الأهمية الجغرافية، لاقتصادية الثقافية والتاريخية للجزائر.

وقد لعب بروز الفواعل الإقليمية في الجزائر دورا مهما من حيث تكاملها واندماجها من جهة ومن جهة أخرى اللاعبين السياسيين في اتخاذ القرار التي على أساس العلاقات المختلفة التي تدور فيما بينهم.

المطلب الأوّل : المحددات الجغرافية والاقتصادية

المحددات الجغرافية :

تلعب العوامل الجغرافية والجيوسياسية دورًا كبيرًا في تحديد حجم الدولة وأهدافها على الصعيد الخارجي، و خاصة أنّ الموقع الجغرافي الاستراتيجي و المساحة و الحدود تحدد المكانة الإقليمية للدَّولة و منه يمكن التطرق إلى الموقع الاستراتيجي للجزائر (و الذي يؤثر على الأصعدة المغاربية و المتوسطية والإفريقية) و قدراتها وإمكانياتها الوطنية من بشرية ومادية ونظامها السياسي.

فمن حيث المساحة تتربع الجزائر على مساحة قدرها 2381741 كلم^2 أي ما يعادل 19مرة مساحة تونس، و ثلث مساحة المغرب العربي، الأمر الذي مكّنها من تنوع مناخي و تضاريسي كبير[1].

و تمتد حدود الجزائر إلى مقدار 7388 كلم، منها 1200 كلم حدودا بحرية، هذه المساحة منحت الجزائر عمقا استراتيجيا ب 2400 كلم، لكن سبب لها انكشافا أمنيا جراء عدم قدرتها على التغطية الأمنية

[1] ليدل هارت، **الإستراتيجية و تاريخها في العالم**، ترجمة : الهيثم الأيوبي (بيروت ، دار الطليعة، ط4، 2000) ص274.

لكافة حدودها و عدم تحقق معادلة توافق الكثافة السكانية والمساحة الإجمالية حيث نجد 2 نسمة كلم^2 في بعض المناطق[1].

أمّا الموقع الاستراتيجي و الذي يرتبط بمجموعة دوائر جيواستراتيجية فنلاحظ أنّ الجزائر يحدها شمالاً البحر الأبيض المتوسط، و جنوب الصحراء الكبرى و شرقًا ليبيا و تونس و غربًا المغرب و موريتانيا، ما أهلها على أن تكون لها مكانة إقليمية نظرًا لموقعها حيث يمكن أن نكتشف ذلك على عدة أصعدة :

أوّلاً : الصعيد المغاربي

نظرًا لامتلاك الجزائر حدودًا مع كل دول المغرب العربي، هذا ما أتاح لها أن تكون حلقة ترابط و وصل إستراتيجية بين دول المغرب و محور هام في الحراك السياسي والاقتصادي والأمني في النظام الفرعي المغاربي.

حيث تمثل الجزائر قلب المغرب العربي الكبير و مركزه الاقتصادي و البشري و هي كذلك الممر الطبيعي و بين الشرق الأوسط و إفريقيا و المحور العربي، و هو محور الانتماء للحضارة العربية الإسلامية، التي صاغت شخصية الجزائر التاريخية و الحضارية و جعلت منها رافدًا للتواصل و الغثراء مع العالم العربي[2].

ثانيًا : الصعيد المتوسطي

إنّ انفتاح الجزائر على البحر المتوسط بحدود بحرية قدرها 1200 كلم على الضفة الجنوبية للمتوسط، أهلها بأن تكون منطقة إستراتيجية خصوصًا في علاقتها بين شمال و جنوب المتوسط.

حيث كانت الجزائر على مر التاريخ جزءًا من الحضارات العالمية الفاعلة في المنطقة، والتي امتدت لتغطي أجزاء شاسعة من أراضيها و لا زالت حاليًا أهم المحاور الرئيسية للتبادل الدولي و المناطق الحساسة في السياسة العالمية، و يتبع هذا البعد الاستراتيجي في موقع لجزائر، ليشمل

[1] عبد العزيز بوتفليقة، **خطب و رسائل**، جوان – ديسمبر 2005 (الجزائر، رئاسة الجمهورية، 2006).

[2] عبد السلام قريفة، **دور الجزائر في إطار المغرب العربي** (مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2004) ص 25.

أوروبا و يتداخل معها، لأنّ المتوسط تاريخيًا كان دائمًا عامل ربط و اتصال حركي اقتصادي و إنساني مع أوروبا و قد دعم هذا البعد حديثًا بفصل ربط مناطق الاستهلاك الرئيسية في أوربا بحقول الغاز الطبيعي الجزائري عبر أنبوبين، يقطعان البحر المتوسط عبر تونس و إيطاليا و المغرب و إسبانيا[1].

ثالثًا : الصعيد الإفريقي :

حيث يعد شمال إفريقيا منطقة هامة بالنسبة لإفريقيا و جنوب الصحراء باعتباره الممر الذي يصل إفريقيا جنوب الصحراء بأوروبا أو ما يعرف بطريق "الجنة الأوروبية"[2].

هذا التواجد الإقليمي المميز للجزائر منح لها وزنًا لا بأس به في الاستراتيجيات الدولية للقوى العظمى على مرّ العصور سواءً كممر لاستكمال الفتوحات الإسلامية، أو كقوة بحرية تجوب البحار في العهد العثماني، أو كمجال توسعي لأوروبا الاستعمارية، أو كمنطقة نفوذ إبان الحرب الباردة بين المعسكرين، و كطرف أساسي في الإستراتيجية الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الساحل الإفريقي.

هذه الأهمية الجيواستراتيجية لطالما تم توظيفها في السياسة الخارجية سواء في اهتمامها بالمسائل الدولية المركزية بالنسبة للنظام العالمي، الصراع العربي الصهيوني، مناهضة الاستعمار، السلم والتنمية في إفريقيا، العلاقة شمال–جنوب، العلاقة جنوب–جنوب، الإرهاب الدولي أو في انضمامها إلى العديد من المنظمات الإقليمية والدولية الرئيسية : اتحاد المغرب العربي، الجامعة العربية، المؤتمر الإسلامي الاتحاد الإفريقي، حركة عدم الانحياز، إفريقيا – أوروبا، الأمم المتحدة، وتنظيماته الفرعية و في سعيها لضمان أمن و استقرار و تنمية العديد من الحوافز الجغرافية والجيوسياسية، المغرب العربي في إطار اتحاد المغرب العربي والشراكة الأورومتوسطية، إفريقيا من خلال المساهمة مع بعض الدول الإفريقية في فعاليات عديدة (نيباد Nepad)، بناء قوة عسكرية لحفظ السلام و الأمن الإفريقي، القيام بوساطات لحلّ

---

[1] Fouad Maaroufi: **Le grand Maghreb** (Thèse De Maitrise En Science Politique, Université D'Ottawa, 1994) P12-15.

[2] إبراهيم عليوي، **سياسة الجزائر في منطقة الساحل الإفريقي** (مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2002) ص 18.

النزاعات، و عربيًا من خلال الوقوف إلى جانب مع فلسطين في إطار شعار "مع فلسطين ظالمة أو مظلومة"[1].

المحددات الاقتصادية:

تشكل الإمكانيات الاقتصادية للجزائر بنية تحتية هامة تؤهلها للعب دور أساسي على المستوى الإقليمي والدولي، فقد عرفت الجزائر منذ السبعينات سياسات تنموية هدفت إلى تطوير القطاعات المختلفة والاهتمام بالثروات الباطنية التي يقوم عليها الاقتصاد .

المطلب الثاني : المحددات الثقافية و التاريخية

1- المحددات الثقافية :

ينبني النسق العقيدي الوطني على المعتقدات الإيديولوجية و التقاليد التاريخية و التصورات المجتمعية، وعليه نجد أنّ النسق العقيدي الوطني الجزائري قد تبلور عبر العوامل نتيجة أحداث ومميزات عرفتها الجزائر عبر عدة عقود نوجزها في الآتي :

1. فترة الانقطاع الدولاتي التي عرفتها الدولة خلال الحقبة الاستعمارية حيث عمد المستعمر إلى محاولة محو الشخصية الوطنية، الأمر الذي خلف في فترة ما بعد الاستقلال ضالة القدرة على الاتصال بالشعب و انخفاض درجة التعلم و منه تفشت حالة التخلف في جميع الميادين.
2. الطابع المؤسساتي للدولة والمرتبط ارتباطًا وثيقًا بمخلفات الاستعمار والذي أدى بصفة أساسية إلى استمرار التبعية للعلاقات السياسية الاقتصادية للغرب.
3. الطابع المعياري الأخلاقي و الذي يؤدي إلى نبذ العنف و الصراع الدولي و التمسك بالقيم والقواعد المرتبطة بالشرعية الدولية، و التي استمدتها الجزائر من التاريخ الحضاري والقيم الدينية والتقاليد الراسخة الناتجة عن الارتباط بعمق حضاري يظهر بالنسبة إلى الجزائر في الحضارة العربية الإسلامية و بطولات الأجداد الأمازيغ ماسينيسا، يوغرطه و حنبعل.....

[1] لعجال لعجال محمد أمين، **إستراتيجية الاتحاد الأوروبي اتجاه دول المغرب العربي** (أطروحة دكتوراه، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2007) ص55 -58.

4. تأثير كتابات و محفوظات الفلاسفة والعلماء القدامى أبناء الحضارة والبلاد الواحدة و التي تظهر منها كتابات علماء التصوف و الطرق الصوفية كمرتكز أساسي في فهم بعض التوجهات الخاصة بصناع القرار وشخصياتهم.

و تبرز سمات و ملامح النسق العقيدي الوطني الجزائري من خلال مسائل[1] شكلت محور النقاش الأكاديمي و المجتمعي تشمل مسألة الهوية، مسألة الولاء، مسألة المكانة :

أ. مسألة الهوية :

وترتبط قضية الهوية لدى المجتمع الجزائري باعتبارها موضوع صراع بين التوجهات السياسية والاجتماعية و الفكرية المشكلة للحياة السياسية والاجتماعية والفكرية الجزائرية، حيث أنّ مصلحة كل توجه أو قوة تكمن في إضعاف خصمها، بفرض صورة هوية هامشية قديمة أو مفككة، وإعطاء نفسها صورة هوية تجعلها أكثر قدرة على الاستفادة من شبكات القوة الصاعدة وعناصرها، يقابلها في هذا سعي حثيث من طرف النظام السّياسي على بناء هوية وطنية جامعة تؤكد على ثلاثة أبعاد أساسية تؤسس لقضية الهوية الإسلام، العروبة والأمازيغية، وتنحوا بها إلى منحى آخر يتجلى في تحويل الصراع إلى صراع إرادات حول الموارد و القيم و حول الرأسمال المادي و الرمزي داخل المجتمع[2].

الأمر الذي أدى إلى نشوء توتر دائم بين انتماء عقيدي وثقافي وحضاري شامل، وبين انتماء سياسي واقعي متجزئ وهو توتر قائم بين الانتماء الديني أو القومي الواسع وبين الانتماء القطري المطعم بملامح العصبية من قبيلة أو طائفة أو عشيرة، و على ضوء هذا شكلت مسألة الهوية أهم القضايا العالقة، والتي ورغم حسمها كإطار قانوني دستوري من خلال الإقرار بالبعد الإسلامي والعروبي والأمازيغي في دستور 1996 إلاّ أنّ الممارسات السياسية مازالت تقول عكس ذلك حيث أصبحت الهوية

[1] لويد جنسن، **تفسير السياسة الخارجية** (ترجمة : محمد السيد سليم)، الرياض، جامعة الملك فهد، 1998، ص107-112-120.

[2] برهان غليون، **العرب و تحولات العالم** (الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، 2003) ص 266.

متكأ سياسيا لتحافظ به الجماعات أو الطوائف العرقية واللغوية على بقائها واستمرارها الأمر الذي يؤدي إلى الصدام والعنف والإقصاء والكراهية[1].

ب. مسألة الولاء :

تبقى الوسيلة الحداثية الأهم التي تعتمد عليها السلطة السياسية الجزائرية لتكريس الولاء متمثلة في احتكار الذاكرة والتاريخ والهيمنة عليها باحتوائها وتأويلها تأويلا أحاديا نفعيا، حيث نجد عملية التواصل أو القطع مع بيئتنا مرتبطة بعوامل عديدة أهمها: الاختراق الكولونيالي اللّيبرالي الذي ضرب كل ما يمس بصلة إلى تركيبة السلطة التقليدية، و خلق نمط دولة خرجت من رحمه بتوجهاتها، و بنائها المؤسساتية و تصوراتها و وسائل سيطرتها و تحكمها و ضمان بقائها، مما يجعل

التوجهات السياسية للدولة و طبيعة علاقتها الإقليمية أو الدولية تدخل ضمن مسألة الولاء[2].

ج. مسألة المكانة :

يقصد بالمكانة وموقعها في النسق العقيدي الوطني طبيعة التصور المجتمعي لموقع الدولة وطبيعة وجودها على المستوى الدولي، و لو أنّ التصورات المجتمعية في هذا الصد ترتبط بالانتماء لأنّ القيمة المركزية و هي الاحتكار تفرض نفسها في نظام القيم، كثابت بنيوي يخترق مفعوله جميع نظم القيم الأخرى بما لا يدع مجالا للمناورة.

إنّ تحديد المكانة يتم من خلال تصور الانتماءات الداخلة في تشكيل الهوية الوطنية الجزائرية بين انتماء عام للعقيدة والحضارة، و انتماء مجتمعي متحدد القبيلة أو الطائفة أو العشيرة، وانتماء بحكم واقع الحال للكيان السياسي القائم.

فالانتماء العام للعقيدة و الحضارة ببعديه العربي و الإسلامي، يطرح مسألة مكانة الدولة على الصعيد الإقليمي كفاعل إقليمي و حامل لراية النضال من أجل الوحدة و الحرية و العدالة الاجتماعية

[1] بومدين بوزيد، **الوجه الباطني الاستبداد و التسلط في طبيعة السلطة السياسية العربية**، الجزائر نموذجًا في مجموعة مؤلفين، الاستبداد في أنظمة الحكم العربية (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2005) ص 153.

[2] المرجع نفسه، ص 154.

و لرسالة إنسانية أهم مبادئها الدفاع عن المقدسات الحضارية و تكريس التصورات الدينية في ظل الأبعاد الحضارية التاريخية.

أمّا الانتماء المجتمعي المتحدد القبيلة أو الطائفة، فإنّ تصوراته الخارجية تندرج ضمن البعد

المباشر للجزائر في إطار المغرب العربي، و الناتج عن الامتداد الطبيعي لهذا الانتماء سواء الأمازيغي أو القبلي العربي إلاّ أنّ الانتماء للكيان السياسي القائم، يطرح التصور البراغماتي لمكانة الدولة الخارجية باعتبار أنّه ينظر إلى العالم[1] كمجموعة من الكيانات السياسية التي يرتبط كل منها بمفهوم المصلحة الوطنية و ضمان مصالح النظام السياسي مهما كانت أسسها سواء تشاركية أم احتكارية.

2- المحددات التاريخية :

تشكل أحداث أكتوبر 1988 نقطة محورية في دراسة النظام السياسي الجزائري سواء من

حيث البنية، أو الطبيعة أو المخرجات، نتيجة ما ترتب عليها من انفتاح سياسي من طرف النظام وتكريس للتعددية الحزبية وقيام انتخابات حرة و نزيهة[2].

لكن الفوز الكاسح للجبهة الإسلامية للإنقاذ في الانتخابات البلدية، والكبير في الانتخابات البرلمانية فتح لها الباب للمناداة بتغييرات جذرية في الدّولة والمجتمع، الأمر الذي تم مواجهته قمعيًا من طرف النظام بحل البرلمان و الجبهة الإسلامية للإنقاذ، استقالة الرئيس، إعلان حالة الطوارئ، إنشاء المجلس الأعلى للدولة بقيادة بوضياف، حملة اعتقالات واسعة ضد ناشطين في الجبهة الإسلامية للإنقاذ، والذي قابله تشبث الجبهة بمطالبها لا بل مواجهة سيطرة الأجهزة الأمنية بوسائل عسكرية أسلحة عصابات، حركات تمردية سارعت بإنزال الجيش الشعبي الوطني و تدخله مما أدخل البلاد في أزمة أمنية خطيرة.

حيث أدت الأزمة الأمنية التي عرفتها الجزائر خلال عشرية التسعينات إلى تراجع كبير الجزائر نتيجة التخريب الهائل الذي لحق بالهياكل و البنى التحتية خصوصًا فيما تعلق بالقطاع الاقتصادي من

[1] بومدين بوزيد، **المرجع السابق**، ص 160.

[2] عبد العالي دبلة، **الدولة الجزائرية الحديثة** (القاهرة، دار الفجر، 2004) ص 122.

مصانع و مؤسسات اقتصادية، إضافة إلى خسائر بشرية كبيرة حوالي 150 ألف قتيل ما بين 7 آلاف و 10 آلاف مفقود، مليون مشرد، و أضرار مادية بلغت 20 مليار دولار[1].

هذه الوضعية أدت إلى تراجع الجزائر وإعادتها إلى نقطة الانطلاق، أي بداية بناء مؤسسات تحاول إثبات وجودها و تعزز سلطتها و تحمي نفوذها، إلاّ أنّ إفرازات الأزمة الأمنية قد حافظت على بقاء الاهتمامات المرتبطة بالمصلحة الوطنية عن طريق الحفاظ على الأمن الوطني، سلامة التراب الوطني و الحفاظ على معالم السيادة الوطنية في صورتها التقليدية بدل بناء دولة قوية و إيجاد مكانة متميزة على الصعيد الدولي بعد التراجع الذي شهدته الجزائر طيلة الثمانينات[2].

إلاّ أنّه رغم الأزمة تم الحفاظ على الطابع الديمقراطي للنظام من خلال إجراء انتخابات بصورة منتظمة وجود حياة حزبية في إطار ما تسمح به الظروف و تتوافق و الإستراتيجية الوطنية للنظام[3].

أمّا على الصعيد الدولي فقد فرض حصار على الجزائر من أطراف عديدة إقليمية و دولية من خلال موجة الاستنكارات الشديدة في إطار سؤال "من يقتل من؟" الذي كرسته وسائل الإعلام الأجنبية و الذي أدى إلى إجراء العديد من اللقاءات و المبادرات منذ عام 1994 سواءً من داخل أو خارج النظام أشهرها مبادرة سانت إيجيديو في إيطاليا عام 1994.

استمرت آثار الأزمة لحد الآن رغم انخفاض مستوى التأثير نتاج السعي الحثيث للنظام ابتداء من 1999بقيادة الرئيس بوتفليقة عن طريق وسائل عديدة أهمها قانون المصالحة والوئام المدني، إلاّ أنّ الإشكال الذي يبقى راسخًا ومتجذرًا يرتبط بسيطرة الاهتمامات الأمنية و محاولة فرض نوع من الاستقرار الأمني بما يضمن دخول الاستثمارات الأجنبية و ضمان سلامة الوطن و المواطن[4].

---

[1] رشيد تلمساني، **الجزائر في عهد بوتفليقة** (مركز كارينغي للشرق الأوسط، سلسلة أوراق كارينغي، 2008) ص3.

[2] أحمد طالب طالب الإبراهيمي، **المعضلة الجزائرية الأزمة و الحل 1999/89** (الجزائر، دار الأمة، ط4، 1999) ص 53.

[3] رشيد تلمساني، **المرجع السابق**، ص 6.

[4] محمد بوعُشة، **السياسة الجزائرية من الرواج إلى التفكك في : سليمان الرياشي محررً**، دار الأمة الجزائرية، الخلفيات الاقتصادية و الثقافية و الاجتماعية (بيروت، م.د.و.ع، ط2، 1999)، ص 147.

المبحث الثاني : دور الجزائر مغاربيًا و إفريقيًا

تلعب الجزائر دورًا هامًا سواءً المغاربي أو الإفريقي فهي تجمعهما من خلال دبلوماسيتها وسياستها التي ترى التكامل و الاندماج معها و لبناء مغربي عربي موحد و مستقر، و لإنشاء قارة إفريقية خالية من النزاعات يسودها الأمن و الاستقرار.

المطلب الأوّل : دور الجزائر مغاربيًا

إنّ مراجعة المواثيق الرسمية منذ بيان أول نوفمبر 1954 تؤكد على اعتبار الدائرة المغاربية الحلقة الأولى أو البعد الأوّل في سلم الأولويات بالنسبة للسياسة الخارجية الجزائرية.

اتبعت الجزائر منذ استقلالها سياسة واضحة تجاه دول المغرب العربي برزت في مجالات التعاون و التكامل و العمل على ضمان مصلحة مغاربية مشتركة مقابل الحفاظ على سيادتها وسلامة ترابها الوطني.

هذه الأهمية الخاصة للمنطقة المغاربية برزت في سياستها الخارجية ذات التوجه الإقليمي أو الدولي على السواء حتى و إن تضاربت المصالح و اختلفت السياسات.

تمحورت الرؤية الجزائرية للمغرب العربي عمومًا حول مبادئ أساسية سطرت سياستها في المنطقة على ضوئها تمثلت في الآتي[1] :

1. الحفاظ على الاستقرار بالمنطقة من خلال إقامة علاقات حسن جوار و تعاون اقتصادي حيث ما فتئت تؤكد على ضرورة بناء مغرب عربي موحد مستقر و مزدهر.
2. تسوية النزاعات بشكل سلمي و نبذ استعمال القوة و هذا ما يظهر جنوحها إلى وقف إطلاق النار في حرب الرمال رغم أّن المغرب كان هو المعتدي[2].
3. رفض سياسة الكتل و مناطق النفوذ التي برزت بعد مشكلة الصحراء في 1975.

---

[1] عز الدين بعزيز، **سياسة الجزائر المغاربية "1962-1995"** (مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر) ص 54.

[2] رياض بوزاب، **النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية 1963-1983** (مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2005) ص 57.

4. قداسة الحدود الموروثة عن الاستعمار وفقًا للمبدأ الذي ينص عليه القانون الدولي "لكل ما في حوزته أو ما تحت يده".
5. حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها و هذا ما تجسد في الدعم المقدم المعنوي والمادي للقضية الصحراوية باعتبارها قضية تحررية تدخل ضمن اختصاص اللجنة الرابعة في الأمم المتحدة المتعلقة بحق الشعوب في تقرير مصيرها[1].

تجسدت هذه المبادئ في الأدوار التي قامت بها الجزائر و المتمثلة في :

1. دور المدافع الإقليمي :

و يظهر في تأكيدها إبان الثورة التحريرية ومعركة الاستقلال الوطني أنّ الكفاح ضد المستعمر هو دفاع عن المغرب العربي ككل و ليس على الجزائر فقط و حرية الجزائر هي ضمان لحرية المغرب العربي و هذا ما أكده بيان مؤتمر الصومام على أنّ :

"الموقف السياسي لشمال إفريقيا إنّما يتميز بكون القضية الجزائرية تتداخل مع مشكلة المغرب و تونس... و الحقيقة أنّه إذا لم تستقل الجزائر فإنّ استقلال المغرب و تونس يبدو نوعًا من الوهم....."[2]

2. دور صانع التكامل :

برز هذا الدور في أشكال متعددة و مراحل متغايرة تبعًا لما فرضته الظروف و ارتبطت به الأحداث، حيث نجد أنّ الجزائر لطالما كانت تؤكد على وحدة الأقطار المغاربية في إطار تحرري و وحدة الشعوب المغاربية في إطار مغرب الشعوب، و على العمل المؤسساتي في إطار البنى المؤسساتية الوحدوية ممثلة في اللّجنة الاستشارية أو اتحاد المغرب العربي، أو من خلال ضوابط التعاون الثنائي بين الدول.

---

[1] مزيان أيجر أمينة، **التحول البراغماتي في السياسة الخارجية الجزائرية**، (مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2007) ص 98.

[2] جبهة التحرير الوطني، **بيان مؤتمر الصومام**، أوت 1956، الديباجة.

3. دور المعادي للاستعمار و الداعم لحركات التحرر :

يظهر هذا الدَّور في المغرب العربي من خلال دعم الجزائر لاستقلال و استرجاع الأراضي التي كانت تحت نير الاستعمار الاسباني و الممثلة في القضية الصحراوية و استرجاع سبته و مليلة المغربيتين، تدعيمًا للسياسة الدولية للجزائر الداعمة للقضايا التحررية أينما كانت.

إلاّ أنّ هذه الأدوار التي قامت بها الجزائر في إطار المغرب العربي قد واجهتها عدة إشكاليات يمكن اختصارها في الآتي[1] :

1. **إشكالية الدولة القائد :**

تتلخص في وجود دولة رئيسية تستطيع أن تقود بقية الدول الأخرى في النطاق الإقليمي، ويكون لها قدر ملائم من التأثير على الدول الأخرى الداخلة معها في النطاق الإقليمي، مستندة في تأدية هذا الدور إلى عوامل التفوق النسبي على بقية الأطراف من موارد القوة المختلفة أو إلى الدّور التاريخي أو ثقلها السياسي الإيديولوجي، أو من خلال زعامة كاريزمية تستطيع أن تجذب بقية الأطراف إليها و تتبع الدَّولة القائد أساليب عديدة للقيام بهذا الدَّور كالضغط أو الإغراء أو القيام بدور علاقات القوة في نطاق إقليمي، و الواقع أنّ هذا الدَّور لم يمكن و لن يمكن لأي دولة مغاربية مرحليًا أن تؤديه نتيجة اعتبارات كثيرة داخلية إقليمية و دولية، إلاّ أنّ تونس و المغرب حاولتا أن تنسبا هذا الدَّور للجزائر بمفهومه السلبي القائم على السيطرة في إطار مقولة بورقيبة والحسن الثاني "الجزائر بروسيا المغرب العربي".

2. **إشكالية توزيع الثروة :**

تطرح مسألة الثروة بأبعادها المختلفة النفطية أو المعدنية أو المائية شعورًا متعارضًا لدى أنظمة المغرب العربي بين أنظمة تفتقر دولها للثروة و أخرى تمتلك بما يكفيها لكي تغطي احتياجات المغرب العربي كافة اقتصادية و معيشية الأمر الذي يمكنه من تفسير محاولات التوسع والامتداد كالمحاولة التونسية في عهد بورقيبة جنوبًا لاقتطاع جزء من الصحراء الجزائرية الغنية بالثروات النفطية و شرقًا باتجاه ليبيا، و محاولات التوسع المغربية جنوبًا باحتلال الصحراء الغربية و شرقًا للمطالبة بتندوف

[1] عبد السلام قويفة، **المرجع السابق**، ص 65.

و بشار، و المشاكل الحدودية الجزائرية الليبية المستمرة إلى الآن إشكاليات كبيرة على المستوى المغاربي نتاجها النظرة التي بني عليها تصور هذه الدول و هي ضرورة الاستفادة من الثروة الموجودة في المغرب العربي و خصوصا الموجودة في الجزائر.

3. **إشكالية ازدياد الضغوط من البيئة الدولية على العلاقات البينية المغاربية :**

تندرج هنا العلاقات التاريخية للمنطقة المغاربية خصوصا في علاقاتها مع الضفة الشمالية للمتوسط و المتميزة بطابعها التدخلي الإمبريالي بشكليه الاستيطاني الاستعماري أو الاستغلالي الاقتصادي إبان الحرب الباردة أين ظهر المغرب العربي منشطرًا في سياساته بين توجه اشتراكي تتزعمه الجزائر و توجه رأسمالي تقود المغرب و تونس[1].

المطلب الثاني : دور الجزائر إفريقيًا

شكل التاريخ السياسي الجزائري منطلقًا هامًا في تفسير السلوك السياسي الجزائري الديبلوماسي لكن منطقة الساحل و الصحراء ذات الخصوصية الجيوسياسية تجعل و بشكل متزايد من السياسة الخارجية الجزائرية مجالاً لإعادة القراءة لاكتشاف محركات و وسائل هذا التحرك اتجاه منطقة و حدود تتجاوز 6343 كلم تمتد عبر الحدود الجزائرية شرقًا و غربًا و جنوبًا و لقد لعبت دورًا هامًا في إجراء عدة محاولات في حل عدة أزمات.

و لعلّ أهم ملمح ينبغي التأكيد عليه أنّ هناك فواصل زمنية متقاطعة شكلت مجالاً مهمًا لفهم السلوك الجزائري، كما أنّ هناك ثوابت دستورية و إجرائية تشكل على الدوام لوازم مهمة من لوازم علاقات الجزائر بالغير، و ترتكز على مفاهيم عدم التدخل في شؤون الغير و ضبط إيقاع التحرك الديبلوماسي ضمن الجماعة الإفريقية مع الأخذ بعين الاعتبار شؤون الغير و ضبط إيقاع التحرك الديبلوماسي ضمن الجماعة الإفريقية مع الأخذ بعين الاعتبار سياسة حسن الجوار كمورد أساسي مهم في فهم العلاقات الديبلوماسية الجزائرية، و الاقتراب من هذا المجال لمحاولة إدراك التدبير

[1] محمد بوعشة، **المرجع السابق**، ص 92.

الجزائري للعلاقات الإفريقية و تحديدًا* دول الساحل و الصحراء في ضوء التحولات الإقليمية (الانقلاب في مالي و تأسيس كيان الأزواد) و تغير أنظمة الحكم في ليبيا و تونس و هبوب أعاصير ما أضحى يسمى الربيع العربي في ضوء تزايد دور حلف الناتو (NATO) وهنا يمكن إدراك المؤشرات التالية :

1. العقيدة الأمنية الجزائرية :

تكتسي العقيدة الأمنية أهميتها من اعتبارها دليلاً يوجه و يقرر به القادة السياسة الأمنية للدولة ببعدها الداخلي والخارجي، و من هنا نشأت بين العقيدة الأمنية و السياسة الخارجية، باعتبارها تساعد الدولة على التفاعل مع التهديدات و التحديات البارزة و الكامنة التي تواجه أمنها على المستويات ازمنية (القريبة، المتوسطة و البعيدة)[1].

و يمكن القول أنّ العقيدة الأمنية على العموم تمد الفاعلين الأمنيين في الدولة بإطار نظري متناسق من الأفكار يساعد على تحقيق أهداف الدولة في مجال أمنها القومي.

تستمد العقيدة الأمنية الجزائرية توجهها العام من المبادئ المستمدة من ركائز عدم التدخل في شؤون الآخرين و هو ما لاحظناه في التحرك الجزائري حيال الأزمة الليبية اتي أنتجت ثورة أدت إلى تغيير طبيعة النظام بدعم من حلف الناطو، و هي الرؤية التي تجد لها ركائز قانونية ودستورية تحدد المهام الأساسية لأجهزة الأمن الجزائرية التي تنحصر مهامها في حماية وصون سيادة الدولة و حدودها.

و هذا الساحل الأزماتي، يرتبط بعدد من المعضلات الأمنية أهمها 5 معضلات كبرى تتمثل أساسا في :

1. صعوبة بناء الدولة في هذه المنطقة.
2. ضعف في الهوية و تنامي الصراعات الإثنية.

---

* دول الساحل :تسمية أطلقها الفاتحون المسلمون لإفريقيا، على المنطقة الجغرافية الواقعة على خط التماس بين الحافة الجنوبية للصحراء الكبرى ة الحافة الشمالية للغابات الإفريقية، و هو خط يمتد من المحيط الأطلسي غربًا إلى البحر الأحمر شرقًا على مساحة تناهز 3 ملايين كلم^2، و أخذت معنى جيوسياسيًا جديدًا ليأخذ بالاعتبار كل الدول التي تشكل الحزام الحدودي للصحراء الكبرى بالإضافة إلى دول المغرب العربي.

[1] Francis, Sempa "**US National Security Doctrines Historcally Reiewed**", American Diplomacy, 2003 www.americandiplomacy.org

3. البنى الاقتصادية الهشة " وهو ما سيشكل تهديدات صلبة و ليّنة يمكن تصديرها للجزائر"
4. ضعف الأداء السياسي؛ إذ سجلت لحد الآن ست انقلابات في كل من موريتانيا، و مالي والنيجر.
5. انتشار لجميع أشكال الجريمة و أنواع الأشكال الجديدة للعنف البنيوي.

و هذه الأشكال الجديدة للعنف تؤكدها تقارير الأمم المتحدة التي تحصي ما نسبته من 30% إلى 40% من المخدرات الصلبة تمر عبر هذه المنطقة، كما أنّها تشكل ثاني أكبر أسواق الأسلحة الخفيفة، و تشير تقديرات تقرير مسح الأسلحة الخفيفة التابع لبرنامج المعهد الأعلى للدراسات الدولية بجنيف في تقرير سابق إلى أنّ هناك حوالي 100 مليون سلاح خفيف في القارة الإفريقية، كما أنّ 80% من الأسلحة الموجودة مصدرها بؤر الصراعات السائدة في إفريقيا الغربية و التي تنتقل إلى الجزائر عبر مالي والنيجر. إنّ عين الجزائر على استقرارها و هي التي خاضت حرباً عويصة استنزافية ضد ما يسمى بالإرهاب و لمدة 10 سنوات يُسميها الجزائريون "العُشرية السوداء"، و عينها الثانية على التحرك الإفريقي ذو البنى السياسية و الاقتصادية الهشة و التي تشكل ما من شأنه نقل جميع أنواع الفشل الأزموي و الدولتي عبر الحدود مما يعني تهديد الأمن الجزائري[1].

2. أزمة الطوارق: (عابرة للحدود) :

اعتبرت منطقة انتشار الطوارق من البؤر ذات الجغرافيا السياسية البالغة الحساسية أمنيا، كما عدت أزمة الطوارق من أقدم وأعقد التحديات التي تواجه الأمن القومي الجزائري بل ويعتبر حضورها ضمن الشواغل الأمنية الجزائرية منذ زمن قديم مقارنة بمشكلات وتهديدات دوائر إستراتيجية أخرى. وتعد أزمة الطوارق مورثا استعماريا ملغما يرجع تاريخه إلى استقلال النيجر 1960، مالي 1960 و بوركينافاسو 1960 والجزائر1962، عندما وجدت القبائل الطوارقية 1951 كل من ليبيا المتمركزة في الصحراء الكبرى نفسها مشتتة بين هذه الدول ذات السيادة، والتي اتفقت على احترام مبدأ "عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار" المنصوص عليه في ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1963. و معلوم أنّ التقسيمات الجغرافية للصحراء التي تمت بالاتفاق بين فرنسا، التي كان أكبر جزء

[1] حسام حمزة، **الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري**، مذكرة ماجستير العلاقات الدولية، جامعة باتنة الجزائر 2010-2011، ص 73-75.

من الصحراء تابعًا لها، و لإسبانيا و إيطاليا تم تقطيعها بشكل اعتباطي لم يراع الحدود الأنثروبولوجية (العرقية و الدينية) للمجتمعات الإفريقية والقبائل الصَّحراوية فيما يخص الجزائر.

فإنّ أغلب الطوارق في الأصل لا يعترفون بفكرة الحدود ولا بتحديد مجال جغرافي لتنقلاتهم التي تتساير مع التقلبات المناخية. و منذ ذلك الوقت و علاقات الطوارق مع الأنظمة المتعاقبة على الدول التي يتواجدون فيها يسودها التوتر سيما دوليتي مالي و النيجر اللتان مارستا تهميشا و قمعا ضد سكان شمال كل منهما خلال عشرية الثمانينيات من القرن الماضي مما أجبر الطوارق إلى الجزائر وليبيا وعلى حمل السلاح في وجه جيوش النيجر و مالي للمطالبة بحقوقهم[1].

ظهرت مجموعة من حركات الأزواد تسمي نفسها تحريرية تمردت على سلطة الحكومات المركزية لمالي و النيجر و قادت خلافاتها معها و تحركاتها ضدها إلى تنامي موجات اللاجئين والمهاجرين السريين نحو الجزائر، و فضلا عن التبعات الإنسانية والمشكلات الأمنية (تهريب، تجارة مخدرات، اعتداءات على مواطنين جزائريين و غيرها) التي أفرزها وجود هؤلاء اللاجئين والمهاجرين في صحراء الجزائر و مدنها الجنوبية و استخدامهم كمناطق انكفاء إستراتيجي وانسحاب في حال ملاحقات من طرف القوات النظامية النيجرية أو المالية. و لا تستبعد بعض التقارير أن تكون العمليات المسلحة التي قاموا بها ضد بلدانهم الأصلية انطلقت من الأراضي الجزائرية و بالتعاون مع أفراد قبائلهم الذين لم يغادروا مواطنهم في مطلع تسعينيات القرن المنصرم أو حتى سنة 2006. و قد قادت هذه العمليات إلى توتر إقليمي بين البلد المستقبل (الجزائر) و البلدان الأصلية للاجئين (مالي و النيجر) كادت أن تؤدي إلى انفلات الوضع الأمني هناك و إلى فتح جبهة جنوبية للقتال بالنسبة للجزائر كانت في غنى عنها بحكم تكريسها لجهدها الأمني و العسكري في شمال البلاد الذي كان يعاني من الألفية المنقضية.

و قد تبنت الجزائر رؤية تقوم على سياسة وقائية وذلك بتوفير البديل الاقتصادي والاجتماعي للطوارق الموجودين على أراضيها عبر جمعهم في قرى و مدن جنوبها و ترقية معيشتهم و محاولة إدماجهم في الحياة السياسية. غير أنّ هذه السياسة الجزائرية لم تكف لدرء تهديد الحركات الأزوادية

[1] عبد النور بن عنتر، **العلاقات المغاربية –الإفريقية، بعض الجوانب الإشكالية**، مجموعة الخبراء المغاربيين، عدد4 فبراير 2011، مركز الدراسات المتوسطية، ص 03.

و الحد من نشاطهم المسلح، لأنّ مالي و النيجر لم تقدما، و بشكل مواز لما قامت به الجزائر، أي بديل لتعويض التغيرات التي طرأت على النمط المعيشي للطوارق بشكل يخدم استقرار المنطقة، بل أعطت سياستهما تجاه الساكنة الشمالية و ضعف العدالة التوزيعية اقتصاديا وسياسيا فيهما الحجة للطوارق للثورة ضد حكومتيهما، سيما و أنّ الطوارق لم يجدوا بديلا عنها أمام استمرار تدهور أحوالهم الاقتصادية وتجاهل مطالبهم من طرف حكومتي باماكو ونيامي[1].

و قد خاضعت الجزائر من منطق ومبدأ حسن الجوار الوساطة الدبلوماسية لحل مشكلة الأزواد منذ 1991 بين الحركة الشعبية لتحرير الأزواد، و الجبهة العربية الإسلامية للأزواد لغرض وقف العمليات المسلحة. كما قادت الجزائر دبلوماسية نشطة بين الطوارق و حكومتي مالي والنيجر محتضنة العديد من اللقاءات و عمليات الوساطة مثل (لقاء الجزائر العاصمة الأول من 29 إلى 30 ديسمبر 1991، لقاء الجزائر الثاني من 22 إلى 30 يناير 1994، لقاء الجزائر الثالث من 15 إلى 25 مارس 1992، لقاء تمنراست من 16 إلى 20 أبريل 1994، لقاء الجزائر 10 إلى 15 ماي 1994، لقاء تمنراست من 27 إلى 30 يناير 1994) و توج اللقاء الأخير بالإعلان الرسمي عن انتهاء النزاع في شمال مالي 26 مارس 1996، نظمت الحكومة المالية على إثره بمنطقة "تمبكتو" حفل "شعلة السّلام" اجتمع فيه جميع الفرقاء وأتلفت خلاله كل الأسلحة التي جمعت في هذا النزاع.

إلاّ أنّ عدم احترام الطرفين المالي و الطوارقي للاتفاقيات المبرمة بينهما كان يؤدي في كل مرة إلى الاضطراب مجددا و لتتدخل الجزائر على خط الوساطة بسرعة، لوعيها بخطورة النزاع الطوارقي على أمنها القومي. و على إثر اشتداد الصراع سنة 2006 قادت الجزائر وساطة أشرف عليها الرئيس الجزائري بوتفليقة شخصيًا كدليل على اهتمام الجزائر الكبير بالدائرة الإفريقية لأمنها القومي وبالتهديد الذي يشكله إقليم أزواد بصفة خاصة. و قد أفضت هذه الوساطة إلى التوقيع على اتفاق سلام بالجزائر في جويلية 2006 تحت اسم "تحالف 23 مايو من أجل التغيير" الذي كان أثر المقاربة الجزائرية لإحلال الأمن في المنطقة واضحاً فيه. و لتجسيد الاتفاق أنشئ مجلس جهوي مؤقت للتنسيق والمتابعة يتم اختيار أعضائه بطريقة متفق عليها، يتولى شؤون التنمية ويشرف على الميزانية المحلية وجميع مظاهر الأمن في المنطقة. وعلى الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، نصَّ الاتفاق على تنظيم منتدى

[1] عبد النور بن عنتر، **المرجع السابق**، ص 03.

كيدال حول التنمية خلال ثلاثة أشهر بعد توقيع الاتفاق يفضي إلى إنشاء صندوق خاص للاستثمار مع تسريع مسار تحويل صلاحيات التسيير إلى الجماعات المحلية، ومنح قروض لإقامة مشاريع تنموية، وتحديد التبادل التجاري وتنسيقه بين مناطق دول الجوار، ووضع نظام صحي يلائم طبيعة الأهالي الرحل والقضاء على عزلة المنطقة عبر تطوير شبكة الطرقات الرئيسية بين كيدال وداخل البلاد وداخل البلاد وبينها وبين المناطق الجزائرية[1].

بيد أن تطبيق البنود السابقة شهد خلافات أخرى بين الطرفين تطلبت الدخول في مفاوضات جديدة برعاية الوسيط الجزائري انتهت بالتوقيع في 20 فبراير2007 بالجزائر على بروتوكول إضافي يضم ثلاث وثائق: الأولى تخص الإجراءات التطبيقية العالقة في اتفاق جويلية، الثانية عبارة عن جدول زمني حدد آجال تسليم 3000 من عناصر التحالف لسلاحهم، أمّا الوثيقة الثالثة فتضبط شروط منتدى المانحين لتنمية منطقة شمال مالي (كيدال، تمبكتو و غاو) و طريقة تنظيم هذا المنتدى الذي عقد في 23 و24 مارس 2008. و لم يؤد هذا الاتفاق إلى نتيجة فشتدد الاقتتال مجددا بين الطرفين في نفس شهر مارس 2008 فقامت الجزائر مرة أخرى بجمع الفرقاء في اجتماعات تفاوضية بالجزائر العاصمة دامت أربعة أيام من 24 إلى 27 جويلية 2008 و تُوجت بتوقيع اتفاق لوقف القتال بين الطرفين وتثبيته، إلى جانب التشديد على ضرورة السعي لإطلاق المساجين الموجودين عند كل طرف وإيجاد حلول لمسألة العائلات المشردة التي وصلت إلى الحدود. وحرصًا على تنفيذ هذه البنود، تم إنشاء لجنة مختصة للمراقبة تتكون من نحو مائتي عضو من الطرفين بالتساوي.

إنّ الجزائر بقدر امتلاكها و تحريكها لماكنة الدبلوماسية المعززة لعلاقات حسن الجوار وإطفاء النزاعات بالدول المجاورة إلا أنّ هشاشة البناء السياسي و شساعة مناطق الصراع صعَّب من مهمَّة الجزائر في تطويق و احتواء الاقتتالات المستمرة.

و تُفضل الجزائر دبلوماسية الفعل العام في حالات الاستقرار أو حالة التأزم في العلاقات مع الجوار، و ترى الجزائر أنَّ في تعاطيها السياسي مع الفضاء الإفريقي كلفة لاستقرارها، وقد أفلحت الجزائر في إدارة هذه العلاقات وتجنب أنواع التمزق و دعوات الانفصال، و حافظت على كيانها الموحد، بل إنها أجبرت القوى الكبرى على قبول منطقها في التصدي لما يعرف بظاهرة الإرهاب

[1] جهاد عودة، **السياسة الأمريكية تجاه منطقة المغرب العربي**، السياسة الدولية، العدد 87، 1989، ص 139.

و لجريمة المنظمة، وترى الجزائر في جميع المشاكل المطروحة في إفريقيا أنّ التحرك الجماعي ضمن المجموعة الإفريقية هو الحل الأكثر كفاءة و الأقوى فاعلية[1].

وهذا ما تحاول الجزائر القيام به مثلا حين أنشأت مركز قيادة إقليمي في تمنراست في الجنوب الجزائري بهدف تنسيق تحركات جيشها مع تلك التي تقوم بها جيوش كل من موريتانيا ومالي والنيجر كما شهدت هذه المنطقة من الصحراء الجزائرية اجتماعات في نهاية سبتمبر من سنة 2011 لمجلس رؤساء أركان الجزائر ومالي و موريتانيا والنيجر بهدف وضع إستراتيجية موحدة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة بحسب نص بيان وزارة الدفاع الجزائرية.

إنّ التحرك الجزائري يبدو محكومًا باحترام سيادة الدول و وحدتها الترابية، و قد حرصت الجزائر منذ سنوات على أن تكون وساطتها الدبلوماسية محكومة بمبدأ احترام الوحدة الترابية لجوار، ولا يزال هذا المبدأ مقدسا في نظر الجزائر، بل إن أحد أسباب توتر العلاقة مع نظام العقيد الراحل القذافي خلال منتصف العقد الماضي كان تدخله من أجل تشجيع التمرد على النظام القائم في مالي. و قد توجست الجزائر من دعوة القذافي سكان الصحراء إلى إنشاء دولة خاصة بهم، واعتبرت هذه الدعوة تحريضا على التمرد والفوضى حيث يتوزع الطوارق على عدة دول في المنطقة غير أنهم لم يسعوا في السابق بناء دولتهم المستقلة، كما أن أوضاعهم متباينة من دولة إلى أخرى[2].

المبحث الثالث : تقييم دور الجزائر و السيناريوهات المستقبلية

سنحاول هذا المبحث أن نتبث كيف تطورت الجزائر اقتصاديًا و صناعيًا و ما هي عوامل فشلها خصة أمام ثروتها النفطية التي تعتمد عليها في كل المجالات و ما هي النظرة المستقبلية ونتائج الأزمة النفطية، و كيف واجهت مشكلتها الحدودية خاصة مع المغرب و حل نزاع الصحراء الغربية و هذا ما سنراه في هذا المبحث.

المطلب الأوّل : سيناريو الاستمرارية و التراجع

[1] حسام حمزة، **المرجع السابق**، ص 76.

[2] المرجع نفسه.

أ. اقتصاديًا و صناعيًا :

يساهم النفط بأكثر من 95% من إيرادات الصادرات الجزائرية، إنّ مداخيل البترول و الغاز تشكل 36,4% من الناتج المحلي الإجمالي، و 65% من مداخيل الدولة، و تشغل حوالي 3% من القوة العاملة[1].

و إنّ استثمار النفط الوطني يحقق فوائد جمة منها :

- تأمين فرص عمل لأيدي وطنية، و خلق و تكوين كادر فني و علمي مؤهلاً تأهيلاً عالي الاختصاص.
- توسيع قاعدة التشابك القطاعي بين قطاعات الاقتصاد الوطني، من خلال إقامة ترابطات أمامية مع العديد من المشروعات (تكرير النفط، الأسمدة، الكهرباء، توفير الوقود).
- تأمين إيرادات من القطاع الأجنبي.
- إنّ النفط يتمتع بالقدرة على تأمين الطاقة اللاّزمة لتشغيل الآلات، التي تتجسد فيها تكنولوجيا الصناعات المتطورة التي يستوردها العالم بكثافة، و إذا كانت الطاقة النووية يمكنها تأمين قدر أكبر من القدرة الحرارية إلا أنّ استعمالها ما زال محدودًا على الصعيد العالمي حتى الآن.

- تشكل الزيوت النفطية أفضل أنواع الزيوت المستخدمة في عملية التشحيم أو التزييت نظرا لنوعيتها السليمة و أسعارها المشجعة، "و إن العازلة لزيوت البترول تجعل منها أحد[2] أهم الاستخدامات في عالم المحولات، و الكابلات، و عملية وصل الأسلاك تحت الأرض.
- تعتبر صناعة النفط و مشتقاته من الصناعات الحديثة التي يقدر عدد المنتجات المتفرعة عنها بأكثر من80 ألف منتج كالبلاستيك و الألياف الصناعية و المطاط الصناعي، والمنظفات، والمبيدات الحشرية، و الأسمدة، و الدهانات، و الأدوية، و الملونات...الخ.

و لذلك فإنّ الدولة ترى ضرورة فتح قطاع الاستكشاف، و الإنتاج النفطي أمام الشركات الأجنبية لأسباب عديدة تكنولوجية و اقتصادية و جيوبوليتيكية، حيث أنّ أهم الأسباب من الناحية التكنولوجية هو

[1] African economic outlook 2004/2005 : Algeria, available in the site : http://www.oecd.org/dev/aeo

[2] Etinne dalemont ,le pétrole, édition refondue ,1979,pp 19-20.

تراجع إنتاج الآبار النفطية، و مهما كانت الحقول النفطية كبيرة فإنّها تخضع لتراجع الإنتاجية و للمحافظة على مستويات الإنتاج يتطلب استثمارات رأسمالية كبيرة، و تلعب الاستثمارات الأجنبية المباشرة دورًا هامًا و مؤثرًا في صناعة البترول في الجزائر بحيث تعتبر هذه الاستثمارات الركيزة الأساسية لصناعة البترول و تبرز أهميتها في الأسباب التالية :

- ضعف المدخرات الوطنية، و عدم توافر رأس المال الوطني للقيام بهذه المهام .
- ارتفاع درجة المخاطرة و عدم التأكد من مردودية هذه الاستثمارات خاصة في مرحلة البحث والاستكشاف الأولية، الأمر الذي تحجم عنه الاستثمارات الوطنية المتاحة.
- احتياج صناعة البترول لتكنولوجيا حديثة و متطورة و كثيفة رأس المال حتى تقلل من درجة المخاطرة و عدم التأكد، و هذه التكنولوجيا لا يمكن توافرها بالإمكانيات و الموارد المحلية حيث أنّها مكلفة إلى حد كبير.
- احتياج صناعة البترول إلى مهارات فنية و بشرية عالية و خبرات متخصصة خاصة في مراحل البحث والاستكشاف.

و لقد وقعت سوناطراك في نوفمبر 2005 اتفاقًا حول إنشاء شركة مختلطة مع الشركة الأمريكية اليابانية "أمريكا ايغل ترانسبور – ميتسوي" لاقتناء ثلاثة بواخر لنقل البترول حيث تتكفل الشركة المختلطة بالعمل لحساب سوناطراك بهدف نقل صادراتها.

و حسب معطيات دائرة الدولة الأمريكية في سنة 2005 فالاستثمارات المباشرة للولايات المتحدة في الجزائر بلغت 4,1 مليار دولار و أغلبه في قطاع النفط، و بلغت واردات أمريكا من الجزائر أكثر من 4,7 مليار في سنة 2002، ثم 7,4 مليار في سنة 2004 حيث 99% منه غاز طبيعي و بترول.

إنّ الطاقة الانتاجية للجزائر تقارب 1,5 مليون برميل يوميًا، و تسعى إلى زيادة طاقتها الإنتاجية إلى2 مليون برميل في 2010 مع تنفيذ استثمارات في حدود 12 مليار دولار خلال السنوات الخمس القادمة، و إنّ أحدث التقارير تؤكد أن الجزائر تحتل المركز الأوّل في شمال إفريقيا في مجال إنتاج

الطاقة والمصدر الثالث للغاز في العالم و المركز 12 في مجال إنتاج النفط، و إنّ الكمية المنتجة من النفط تتزايد من سنة لأخرى كما يوضحه الشكل أدناه[1].

جدول رقم (03) : نمو القدرة الإنتاجية للنفط (الوحدة مليون برميل يوميًا)

الدول	1990	2003	2020	2030	2030
الجزائر	1,3	1,5	1,9	1,8	1,5
ليبيا	1,5	1,5	1,9	1,8	1,5
نيجيريا	1,8	2	2,7	3,2	2,6

المصدر : حسين عبد الله، المخاطر المحيطة بنفط الخليج، مجلة السياسة الدولية، المجلد43، العدد 171، يناير 2008، ص 36.

من خلال الجدول نلاحظ نمو قدرة انتاج النفط اليومية في الجزائر هذا بسبب زيادة عدد الآبار المكتشفة نتيجة زيادة الطلب العالمي على هذه المادة الحيوية و استعمال التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج من أجل مواجهة الطلب العالمي المتزايد حيث أنه في سنة 2006 تم حفر 61 بئر منها 50% في إطار الشراكة، و استكشاف 17 آبار منها 8 في إطار عملية الشراكة، و تحتل الجزائر المركز رقم 14 فيما يتعلق بامتلاكها لاحتياطي النفط العالمي، و صادراتها من النفط تتزايد من سنة إلى أخرى بسبب ارتفاع الأسعار و زيادة الإنتاج.

أما في إطار علاقتها مع الإتحاد الأوربي فلقد أمضت الجزائر مجموعة اتفاقيات التعاون والشراكة مع أهم ثلاث دول جنوب الاتحاد الأوربي و هي : فرنسا، و إسبانيا، و إيطاليا، و تتضح هذه الاستثمارات في قطاع المحروقات من خلال الشركة الفرنسية *Elf/Total Fina*، و الشركتين الايطاليتين *AGIP* و *Sayram-eniv*، و الشركات الإسبانية أمثال Cepsa و Repsol[2].

النتائج و التوصيات :

على الرغم من الانخفاض في أسعار النفط إلى نحو 50 $ للبرميل، فإنّ معظم التنبؤات تتوقع ارتفاع الأسعار مرة أخرى في المدى المتوسط و الطويل حيث توقع وكالة الطاقة الدولية وصول أسعار

[1] جريدة الشروق اليومي، العدد 1481، 2005/09/12، ص 2.

[2] جريدة الشروق اليومي، **المرجع السابق**، ص 2.

النفط إلى مستوى 100$ للبرميل حتى سنة 2015 و مستوى 122$ بحلول سنة 2030، أما توقعات أوبك فكانت نوعًا ما أكثر اعتدالاً و ذلك ببلوغها مستوى 9090 للفترة القادمة حتى سنة2030 [1].

و في هذا الإطار قدرت وكالة الطاقة الدولية أنّه من أجل استيعاب النمو المتوقع في الطلب وللتعويض عن نضوب حقول النفط الحالية، يتطلب الأمر الحاجة لاستثمارات تبلغ نحو 5 تريليون دولار حتى سنة . 2030 لكن نظرًا للأسعار المنخفضة حاليًا و عدم اليقين حول حركة الأسعار في المستقبل قد يؤدي إلى ركود الاستثمارات و من ثم إمكانية تقلبات أسعار النفط مستقبلاً.

كل هذه العوامل تشير إلى بقاء ارتفاع الأسعار و تقلبات السوق سمة ثابتة في أسواق النفط في المستقبل المنظور. في حين تبقى بعض تقلبات أسعار النفط لا مفرًا منها بسبب خصائص و تعقيدات سوق النفط، و بالتالي يجب أن تكون للدول المنتجة و المستهلكة على حد سواء مصلحة قوية في تجنب التقلبات الحادة في الأسعار استنادًا إلى التغييرات الهامة في تكييف برامج النفقات الاجتماعية والتنموية مع الواقع الجديد الذي يفرضه سوق النفط. من هنا يمكننا استعراض أهم التوصيات في هذا الإطار في **ثلاث نقاط :**

أوّلاً : إنّ زيادة الشفافية و المعلومات حول سوق النفط ينبغي أن تكون واحدة من المخاوف الأكثر إلحاحًا لتلك الدول. في الماضي أدى عدم اليقين في سوق النفط إلى تشكيل واحدًا من كبرى العقبات التي اعترضت التخطيط و زيادة الاستثمارات، كما يمكن أن يؤدي عدم اليقين أيضًا إلى تنبؤات مبالغ فيها بشأن الأسعار في كلا الاتجاهين.

و من ثم فإنّ الحاجة إلى مزيد من المعلومات ستساعد في التوصل إلى فهم أفضل لحركات الأسعار وتأثير الأسواق المالية. أخيرا في عالم حيث الدول غير الأعضاء في منظمة التنمية و التعاون تستحوذ على حصص متزايدة في السّوق مقارنة بالفترات الماضية، فسيصبح من الضروري التوصل لفهم أفضل لعلاقة سياساتها بسلوك السوق.

ثانيًا : على الدول المنتجة و المستهلكة بذل المزيد من الجهود لتسهيل الاستثمار في زيادة قدرات عمليات الإنتاج والعمليات اللاحقة "upstream and downstream operations" فمن دون إحداث

[1] Commodity Futures Trading Commission, "**ITF Interim Report on Crude Oil**", Washington, July 2008, p.27.

استثمارات جديدة ستبقى أسواق النفط معرضة للتقلبات في المستقبل لأنّ تحقيق التوازن فيها سيكون عملية جد صعبة. و لقد أوردت إحدى الدراسات أنّ حوالي 7 مليون برميل يوميًا يجب أن تضاف إلى القدرات الإنتاجية سنة 2015 إضافة إلى المشاريع التي يجري تنفيذها حاليا"، وبهدف الوصول إلى هذا[1] التحدي تجدر الإشارة إلى أنّ 7 مليون برميل يوميًا تساوي تقريبًا مستوى إنتاج المملكة العربية السعودية حاليًا. إنّ معظم الطاقات الإنتاجية المتوقع إضافتها يتوقع أن تكون في دول أوبك كما أنّ الوصول إلى كثير من الحقول في عدد من الدول لا يزال مقيدًا بسبب عمليات تأميم مواردها ليست دائمًا تصب في مصلحتها، إذ يتعين محاولة إقناع الدول المنتجة أنّ البيئة المؤسسية تفضل تخصيص فعالاً لرؤوس الأموال والاستثمارات من أجل توليد عائدات مستقرة بالمقارنة مع الظروف التي أنتجت ارتفاعًا في الأسعار بسبب عدم مرونة عرض النفط.

ثالثًا : على الرغم من أنّ آثار الأسواق المالية على أسعار النفط ما زالت قضية خلافية، فإنّ العمل على إعادة تنظيم سد الثغرات التي قد تسمح بالتلاعب بالسوق و البيانات النفطية المعتمدة لاتخاذ قرارات الاستثمار يبدو ضرورة. في الواقع أنّه طالما أنّ التوقعات المستقبلية للأسواق لا تزال مفتوحة لكل الاحتمالات فإنّ ذلك ينبغي أن يكون أولوية قصوى بالنسبة للمشرعين للعمل في هذا الإطار، و في نفس الوقت يجب أن لا تحد تلك الإصلاحات من مستويات السيولة في السوق أو تقييد عمليات التداول[2].

سيناريو التراجع : الفترة (2006 – 2010)

لم يتمكن الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة من تحقيق معدلات نمو كتلك التي حققها خلال الفترة السابقة، فقد تراجع خلال كل السنوات تقريبًا ليحقق خلال سنوات هذه الفترة 2,5%، 3%، 3% 2,4%، 3,3%، على الترتيب، أي متوسط نمو قدره 2,84% و هو أقل من المعدل المسجل في الفترة السابقة، و هذا بسبب التراجع النسبي في أسعار البترول بالإضافة إلى تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية و التي لم تؤثر بصورة مباشرة و كبيرة على الاقتصاد الجزائري لنقص ارتباطه بالمنظومة الاقتصادية العالمية (باستثناء أسعار البترول إلاّ أنّها أثرت بصورة غير مباشرة بسبب تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي، و فيما يخص نمو القطاعات الاقتصادية فقد حقق قطاع الزراعة نمو قدر ب5,68% وهو متوسط أحسن مما حققه القطاع في الفترتين السابقتين، كما أنّه أحسن من معدل العفو

[1] Commodity Futures Trading Commission, **Op, Cit**, 27.
[2] Commodity Futures Trading Commission, **Op Cit**, 28.

العام (2,48%)، و يرجع هذا التحسين أساسًا إلى تحسن الظروف المناخية و إلى الإجراءات التي اتخذتها الدّولة لإنعاش هذا القطاع و على وجه الخصوص برنامج التجديد الريفي و دعم الفلاحين عن طريق التمويل الفلاحي بمختلف رسائله، أمّا نمو قطاع المحروقات فقد كان خلال هذه الفترة، أي بمتوسط نمو قدره (-2,76%) و هو أقل من المعدل المحقق في الفترة السابقة (3%)، كما أنّه أقل من معدل النمو العام، بسبب تراجع أسعار البترول في السوق العالمية.

المطلب الثاني : المتغيرات الحديثة و مستقبل الدَّور الجزائري[1]

أ. الأزمة المالية :

ظهرت الأزمة المالية العالمية عام 8002 في الولايات المتحدة، وتفشت بسرعة لتطال كافة الدول و اقتصادياتها لتلحق ضررًا كبيرًا في القطاع المالي و المصرفي و قطاعات اقتصادية عدة مسببة دخول الاقتصاد العالمي مرحلة كساد. وأدت تبعات الأزمة على الجزائر و الدول العربية النفطية عمومًا إلى تهاوي أسعار النفط وانخفاض الطلب العالمي عليه.

1- قبل الأزمة المالية :

عرفت أسعار النفط ارتفاعًا طرديًا خلال الفترة 2002-2008 ساهمت في تعظيم فوائض الجزائر من العملة الصعبة، و رفعت احتياطي الصرف إلى أكثر من التسديد المسبق للدين اتخذته الحكومة، حيث تقدمت إلى أكثر من 143 مليار دولار نهاية سنة 2008، و على ذلك فقد شرعت الجزائر في التسديد المسبق للدين الذي اتخذته الحكومة، حيث تقدمت إلى نادي باريس بطلب في 22 مارس 2006 للسماح لها بدفع مستحقات ديونها تجاه هذا النادي و البالغة 7,9 مليار دولار مسبقًا والتي كان من المفروض أن تنتهي سنة 2011، و كانت الحكومة قد خصصت لهذا الغرض من فوائض صندوق ضبط الموارد مبالغ 618 مليار دج سنة[2] 2006، و 922 مليار دج سنة 2007 وبالرغم من أنّ المفاوضات كانت صعبة نتيجة تأخر قبول بعض الإطراف هذا الإجراء الذي تسبب للبعض منهم في خسائر مالية، غير أنّ إصرار السلطات الجزائرية ساهم في إنجاح العملية حيث تم إبرام

[1] Commodity Futures Trading Commission, **Op, Cit**, 28.

[2] الجزائر نيوز، يوم السبت 13 أوت 2011، على الرابط : http://www.djazairnews.info/national (آخر تصفح : 2016/04/25)

الاتفاق مع النادي في 2006/05/10 تبعته اتفاقات ثنائية مع كل طرف على حدى، ليتم تسديد قيمة الدين الموزع على الدول المعنية.

و لقد ورد في تقرير بنك الجزائر لعام 2006، أنّ الاقتصاد الجزائري استعاد نموه، خلال السنوات الأولى من الألفية الثالثة (الفترة 2000–2005)، فقد عرف الناتج المحلي الإجمالي ارتفاع ملحوظ أين انتقل من 3,2% سنة 1999 إلى 4,1 سنة 2002 ثم إلى 4,8% سنة 2003 ليتجاوز سنة 2005 سقف 5%، كما أفرزت المبادلات الخارجية فائضًا في الميزان التجاري تجاوز سنة 2004 ما قيمته 11,12 مليار دولار، بالإضافة إلى تراجع معدلات البطالة من 29% سنة 1999 إلى 17,7% سنة 2004، و كذا معدلات التضخم التي سجلت سنة 2003 نسبة 3,6% %، و تسجيل الخزينة العمومية فائض قدر ب 514,3 مليار دينار سنة 2004 كما حققا كل من قطاع الفلاحة و قطاع الخدمات نموًّا معتبرًا حيث ساهم الأوّل بنسبة 20,6% في تكوين القيمة المضافة خارج المحروقات سنة 2004، بينما بلغت مساهمة الثاني 47,1% خلال نفس السنة، مقابل تراجع نمو القطاع الصناعي العام و الخاص[1].

تم رفع السعر المرجعي لبرميل النفط من 19 إلى 37 دولار إبتداء من قانون المالية التكميلي لسنة 2008 و هو ما سمح لإيرادات الميزانية العمومية بالارتفاع بما يقارب 44% حيث بلغت الزيادة 745مليار دينار، أمّا من حيث النفقات فقد سجلت هي الأخرى ارتفاعا قارب 13% أي 345.2 مليار دينار، بينما تم تخفيض عجز الخزينة العمومية من موارد صندوق ضبط الإيرادات إلى 1402 مليار دج بدلاً من 1767 مليار دج[2].

- **تعاظم فوائض عوائد قطاع المحروقات :**

سجلت أسعار النفط ابتداء من سنة 2004 إلى غاية النصف الثاني من سنة 2008 ارتفاعًا مستمرًا فقد انتقل متوسط سعر برميل البرانت من 36 دولار سنة 2004 إلى 145 دولار في جويلية سنة 2008 كما تجاوز سعر سلة أوبك حاجز 90 دولار للبرميل سنة 2007 ، و 135 دولار للبرميل في شهر جويلية من سنة2008 كذلك، و قد انعكست هذه الفوائض إيجابًا على المؤشرات الاقتصادية

[1] Banque d'Algérie, Rapport 2006 - **Evolution économique et monétaire en Algérie**. Juin 2007

[2] بيان مجلس الوزراء المنعقد يوم الأربعاء جويلية 2008.

لدول منظمة " أوبك " و من بينها الجزائر التي يساهم فيها قطاع المحروقات بنسبة كبيرة من جمالي صادراتها، فبالإضافة إلى ارتفاع سعر نفط الجزائر خليط الصحراء (Sahari Blend) الذي يعتبر من أحسن و أغلى الخامات من حيث الجودة و مصنف ضمن سلة أوبك أين انتقل سعره من 54,64 دولار للبرميل سنة 2005 إلى 74,66 دولار للبرميل سنة 2007، استفادت كذلك من رفع حصتها من صادرات الخام ضمن حصص مجموعة أوبك التي انتقلت من

0,741 مليون برميل يوميًا سنة 2003 إلى 1,25 مليون برميل يوميًا سنة 2005، ثم تجاوزت 1,33 مليون برميل سنة 2009. و كنتيجة لهذا الارتفاع سجلت مختلف الموازين فوائض قياسية، حيث بلغ رصيد الميزان التجاري سنة 2005 ما قيمته 25,6 مليار دولار ليرتفع سنة 2006 إلى 33,1 مليار دولار ثم يتخطى 33 مليار دولار سنة 2007، كما نمت الأرصدة الخارجية الجارية بنسبة تفوق 20% خلال 2007، إلى جانب تعاظم احتياطات الصرف التي انتقلت من 70,9 مليار دولار في 2005إلى 110,8 مليار دولار نهاية أوت 2006، و 143,3 مليار دولار نهاية سنة2008 ، كما سجلت الميزانية فوائض برزت من خلال التطور الايجابي لصندوق ضبط الموارد الذي تجاوز 3000 مليار دينار منتصف سنة 2006 و 4000 مليار دينار خلال نفس الفترة من سنة2008 [1].

غير أنّ هذه الفوائض ساهمت في عودة الجزائر للاعتماد مجددًا على عوائد صادرتها النفطية بعدما كانت قد تجاوزت هذا الأمر نسبيًا سنة 1998، حيث انعكس ذلك سلبًا على النمو خارج قطاع المحروقات ففي هذا الصدد بلغت نسبة النمو الإجمالي للقطاع الصناعي 0,8% سنة 2007، بينما لم يساهم القطاع الفلاحي إلاَّ بنسبة 2% من الناتج المحلي الإجمالي، كما فشل الرهان على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الموجهة خصيصًا لامتصاص [2] البطالة، و هو ما أبقى معدلات البطالة مرتفع حيث بلغت النسبة 12% سنة 2006 لتتراجع نسبيًا سنة 2007 مسجلة 11%.

2- بعد الأزمة المالية العالمية :

أثرت الأزمة المالية العالمية على الإقتصاد الجزائري في عدة مجالات يمكن إجمالها فيما يلي:

- **الميزان التجاري :**

[1] تقرير الأمين العام السنوي (أوابك)، 2010، ص 40.

[2] تقرير المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، ملخص سنوات 2005، 2006، 2007.

في سنة 2008 سجلت التجارة الخارجية فائض في الميزان التجاري قدره 39 مليار دولار بحيث وصلت قيمة الصادرات 78 مليار دولار بينما وصلت قيمة الواردات 39 مليار دولار. وتشكل المحروقات 97,85% من إجمالي الصادرات. و بعد إنفجار الأزمة المالية العالمية في أواخر سنة 2008، و انخفاض أسعار البترول في حدود 40-50 دولار للبرميل مما أدى إلى تراجع قيمة الصادرات بمعدل 46,40 حيث قدرت خلال السداسي الأول لسنة 2009 ب 20,7 مليار دولار مقابل 38,6 مليار دولار تم تحقيقها في نفس الفترة لسنة 2008، في المقابل استمرت الواردات في الارتفاع حيث بلغت قيمتها 19,7 مليار دولار مقابل 18,9 مليار دولار للسداسي الأوّل لسنة 2008 أي بمعدل 4,04% و ترتب على ما سبق تراجع فائض الميزان التجاري إلى المليار دولار في نهاية جوان 2009 بعدما وصل إلى 19,75 مليار دولار لنفس الفترة سنة 2008[1].

- **معدل النمو الإقتصادي :**

حسب تقرير صندوق النقد الدولي فإنّ معدل النمو في الجزائر لسنة 2009 قدر ب2,4% بعدما وصل إلى 5% سنة 2008، و هو مستوى غير كاف لامتصاص البطالة و تنفيذ مختلف البرامج المسطرة، في هذا المجال واجهت مشاريع التنمية الوطنية عدة صعوبات نتيجة انخفاض أسعار البترول و بالتالي انخفاض مداخيل الدولة. في هذا السياق أكد وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أنّه بموجب قرار الحكومة سيتم إلغاء أو تأجيل عدة مشاريع كانت مبرمجة في مخطط الحكومة و ذلك نظرًا لانخفاض العائدات المالية للجزائر بعد استمرار[2] تدهور أسعار النفط. بالإضافة إلى ذلك فإنّ الخزينة العمومية ستتحمل خسائر معتبرة نتيجة تأخر المشاريع و عدم تنفيذها في الفترة المحددة لها. كما أدى الركود الإقتصادي العالمي إلى إفلاس العديد من المؤسسات عبر العالم مما قلص الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

3. تقلص الإستثمار الأجنبي المباشر:

من تأثيرات الأزمة الإقتصادية على الجزائر هو الانخفاض في الاستثمار الأجنبي المباشر.

[1] الديوان الوطني للإحصاء، حصيلة 2008،2009، على الرابط : www.ons.dz (آخر تصفح : 2016/04/26)

[2] www.imf.org (آخر تصفح : 2016/04/26).

فالإستثمارات المباشرة الآتية من أوروبا تقلصت بنسبة 50% عام 2008 مقارنة بعام 2007 سواء من جانب التدفق و من جانب عدد من المشاريع. فقد سجلت الجزائر 87 مشروعا استثماريا بقيمة709 مليون يورو سنة 2008 مقابل 29 مشروعا بمبالغ 1,8 مليار يورو سنة 2007. بالإضافة إلى ذلك فإنّ "مجموعة دبي Eamaar "، أكبر مستثمر دول الخليج انسحب من السوق الجزائرية بسبب الأزمة العالمية[1].

ب. أزمة الحدود :

إذا كانت بريطانيا الت لعبت الدور الأساسي في وضع كثير من حدود المشرق العربي، فإنّ فرنسا هي التي تولت القيام بهذا الدور، و بنفس الديناميكية في أجزاء منطقة المغرب العربي، وعلى الرغم من الأجزاء من الحدود السياسية بالمنطقة، كانت مرسومة قبل مجيء الاستعمار الأوروبي، إلاّ أنّ أغلب الباحثين والمؤرخين يجزمون بذلك، أنّ ظاهرة الحدود بشكلها الحالي إلى الدور الاستعماري الحديث.

حيث إنّ المنطقة المغاربية كانت تعرف بعض تجاربها التاريخية الطويلة وحدة متماسكة لمكوناتها من حدود مصر الساحلية، إلى حدود الأطلسي مرورًا بجميع سواحل إفريقيا الشمالية وصولا إسبانيا، وحتى فترات التفكك والانفصال بين الوحدات السياسية بالمنطقة فإنّ هذه الأخيرة ظلت دائما وعاء حصاري، و كتلة سيكولوجية متراصة، لا تعرف فيما بين مكوناتها البشرية و معظم الاتفاقيات كانت تصب بصفة مباشرة على مسألة الحدود مع الجزائر و يعود[2] الأصل لنشأة جزء من الحدود المغربية الجزائرية إلى عهد التواجد العثماني بالمنطقة فبعد ما تمكنت الإمبرارطورية العثمانية من ضم أغلب أقطار المغرب العربي، ماعدا الجزء المتمثل في المغرب الأقصى، مما أدى إلى نشب منازعات بين الجانبين العثماني والمغربي حول حدود مجالات سيادة كل منهما، و قد تم حسم بعض هذه النزاعات عن طريق تخطيط بعض الحدود التي شكلت فيما بعد أساسًا للمفاوضات التي جرت بين كل من دولة المغرب وفرنسا التي احتلت الجزائر منذ عام 1830.

---

[1] Chaabane Mohamed et Mernache Amina, "**Conséquences de la crise internationale sur les économies maghrebines : le cas de l'Algérie**." Etude du Centre de recherches communautaires et de documentation européenne (Cerco – CDE), université de Paris 08. p.25.

[2] محمد رضوان، **منازعات الحدود في العالم العربي**،(المغرب : إفريقيا الشرق 1999)، ص 39.

و مما تؤكد بعض المصادر من اختلاف الحدود بين الجزائر و المغرب قد نشأ من الحقبة حيث أنّ فرنسا تسيطر على الدولتين لكنّها كانت تعتبر الجزائر جزءًا من الأراضي الفرنسية بينما كان المغرب محمية بموجب معاهدة محددة التاريخ، انتهت باستقلال المغرب عام 1956 لذا عمدت الإدارة الفرنسية إلى توسيع حدود الجزائر فيما وراء الخط الذي كان يفصل بين الدولتين 513 كلم من الساحل للبحر الأبيض المتوسط، بما فيها جنوب هذه المنطقة فلم تكن قد خططت بعد ومن ثم توسعت فرنسا في إقليم الصحراء التابعة للجزائر حتى وصلت إلى الصحراء الإسبانية[1].

و منذ حرب الرمال دخلت كل من الجزائر والمغرب في صراع سياسي، ومنافسة حادة ساهمت في تكريس حالة التوتر والقطيعة في علاقاتها[2]، و من مظاهر هذا التنافس السياسي أيضًا بين البلدين الجزائر والمغرب، هو سياسة كل منهما لاستقطاب لموريتانيا، و هذا من خلال توطيد علاقات الرباط مع تونس، مقابل فتور واضح في علاقات المغرب مع موريتانيا، في الوقت الذي سارعت فيه الجزا ئر إلى بعث الكثير من التراخي في أواصر علاقاتها مع نواكشوط، و يأتي التجاذب المغربي والجزائري حول التقرب إلى موريتانيا في سياق التهنئة التي بعث بها رئيس موريتانيا محمد ولد عبد العزيز، إلى زعيم البوريساريو محمد عبد العزيز، بمناسبة الذكرى السادسة والثلاثين للجمهورية الصحراوية، و أيضًا في خضم التنسيق الأمني و الاقتصادي المكثف بين الجزائر و موريتانيا، في الوقت الذي تسعى فيه الدبلوماسية المغربية إلى إصلاح ما فتر من علاقات مع نواكشوط[3].

و يمكن القول أنّ الحدود بين المغرب و الجزائر أخذت تعزف بوادر تسويتها منذ 1968، في أعقاب اللقاء الذي جمع بأفران دزيري خارجيتي البلدين أحمد العراقي و عبد العزيز بوتفليقة، وهو اللقاء الذي تمخضت عنه معاهدة أفران التي أعرب فيها الطرفين عن رغبتها في تدعيم روابط الأخوة والصداقة وحسن الجوار التي تقتضيها العوامل التاريخية المشتركة بين البلدين، وهذا إلى جانب الجهود

[1] ناظم عبد الواحد الجاسور، **إشكالية الحدود في الوطن العربي**، دراسة في الصراعات السياسية والخلافات الحدودية– العربية، (عمان : دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، 2001)، ص 161.

[2] محمد رضوان، **المرجع السابق**، ص 173.

[3] سهى عيد رجب، **نزاعات الحدود في العالم العربي في نهاية القرن العرشين إلى بدايات القرن الواحد و العشرين**، ط1 (مصر : مركز المحروسة للنشر و الخدمات الصحفية و المعلومات، 2009)، ص 131.

المبذولة في تسوية هذا النزاع و الواضحة منها هي جهود منظمة الوحدة الإفريقية من خلال مبادرتها في الوساطة و أولها عام 1960 و جاءت هذه المبادرة سابقة لمبادرة الجماعة العربية لتسوية النزاع.

و هذا بالدعوة إلى عقد مجلس الجامعة لاجتماع غير عادي بناء على الدعوة الأمنية في 1963/10/19، إصدار المجلس قرارات سجت كلا الدولتين قواتها المسلحة إلى مراكزها السابقة لبدأ الاشتباكات المسلحة مع تكوين لجنة وساطة عربية لاتخاذ ما يقتضه حزم النزاع بالطرق السلمية وفشلت هذه المبادرة برفض المغرب للقرار، و لقد أسفرت أيضًا قمة باماكو التي جمعت العاهل المغربي والرئيس الجزائري و المالي و أسفرت عن اتفاق يقضي بوقف إطلاق النار وتسوية الخلاف عن طريق المفاوضات، و رغم أنّ البلدين قد اجتاز مرحلة من الهدوء، فإنّ لقاء العاهل المغربي الحسن الثاني والرئيس الراحل "هواري بومدين" في 1970.

فقد تبنى البيان الصادر عن هذا اللقاء نفس المبادئ القاضية بإنهاء النزاع حول الحدود، وقد تم إنشاء لجنة مختلطة مهمتها وضع شريط للحدود بين البلدين و كما وضع دستورًا لاستقلال مشترك لمناجم الحديد بغار جبيلات و بهذه الاتفاقية طويت مشكلة الحدود و وضعت في إدراج مكاتب الوزارة الخارجية، حيث اشتعلت مشكلة الصحراء التي انشغلت بها المغرب و أضحت خيارًا استراتيجيًا لا يمكن خسارته. و رغم التصالح الذي قامت ملا الدولتين الجزائرية و المغربية إلاّ أنّ المغرب لا تزال مصرة على سيطرتها للصحراء الغربية و لا يزال على النقاش مفتوحًا إلى يومنا هذا و بالتالي فهذا يأثر على الجزائر بالسلب خاصة على الحدود الجزائرية المغربية[1].

[1] سهى عيد رجب، **المرجع نفسه**، ص 131.

خلاصة الفصل :

و نستنتج من هذا الفصل أنّ الجزائر تلعب دورًا هامًا في إبراز جميع السبل و الطرق التي تؤدي إلى فتح أبواب التعاون و الوقوف و مساندة الدول المغاربية و حماية هته القارة التي كانت و لا زالت عرضة للخطر بكل الطرق و الوسائل الأمنية و هذا ما نتج عنها دولة فعَّالة في نطاق الفواعل الإقليمية و أنّها تحاول ما يوسعها لاستغلال ثروتها النفطية و إثبات للدول الأوروبية أنّها دولة قوية من حيث المنافسة الاقتصادية و حتى السياسية.

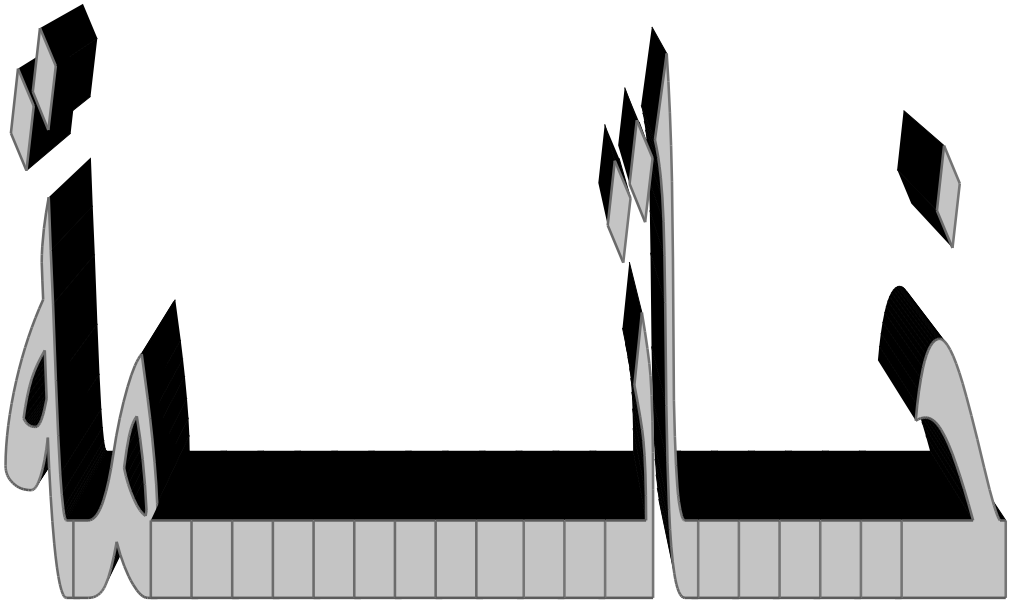
خاتمة

ونستخلص من هذه الدراسة أن منطقة المغرب العربي تتميز شمالاً على امتداد (2100 كلم) من شريطه الساحلي المطل على البحر الأبيض المتوسط، جعل من دول هذه المنطقة نقاط مراقبة متلاحقة على الملاحة البحرية، فالمغرب يمثل موقع "الحارس" على مضيق جبل طارق، و يشكل ممر أطلسيًا هامًا نحو حوض المتوسط، بينما تتحكم السواحل الجزائرية (1200 كلم) في الممرات البحرية المؤدية إلى مضيق صقلية يعبر الشريط البحري بحوض المتوسط الذي تطل عليه دول شمال إفريقيا ممرًا رئيسيًا لنقل المحروقات، و هو يعد استراتيجي اقتصادي يعني الأوربيين و الأمريكيين على حد سواء، حيث أنّ 65% من واردات النفط و الغاز الأوروبية تمر عبر البحر المتوسط، بينما يعبر هذه المناطق 15% من مشتريات المحروقات الأمريكية من الخليج و إفريقيا الشمالية.

و تعتبر منطقة المغرب العربي عرضة للتهديدات من شمال القارة الأوروبية من خلال التنافس و محاولة السيطرة و خاصة الهجرة السرية نحو الشمال التي تأتي من منطقة المغرب العربي و أيضًا استفحال الجريمة المنظمة العابرة للحدود الجزائرية سواءً من المغرب يتسرب المخدرات إلى الجزائر و الحذر من خطر "داعش" و كثرة النزاعات و لمواجهة هذه التهديدات والمخاطر و المشاريع الأجنبية فالجزائر عرضة للخطر بما أنّنا أخذناها بعين الاعتبار كنموذج.

فارتباط النظرة الأوروبية للمنطقة ،التي ظلت دائما مرتكزة على تصور معين، وهو أن المنطقة ذات نفوذ فرنسي، وبالتالي فان كل تعامل أوروبي مع الجزائر أو تونس أو المغرب يجب أن يكون مبنيا أساسا على توجيهات فرنسية.

فالاستقرار في منطقة المغرب العربي معناه ضمان الأمن الأوروبي من الجهة الجنوبية، إذ أن أوروبا تفضل أن تتعامل وتدعم أنظمة حكم قائمة في المنطقة تساهم في تحقيق الأمن الأوروبي ودول شمال إفريقيا، إذن الأولوية لها هي أبعاد كل خطر من شأنه أن يأتي أو يكون مصدره منطقة المغرب العربي.

تعد الجزائر اقتصاديا منتجا مهما للبترول والغاز ذوي النوعية الرفيعة...بل يمكن القول أنها من أولى الدول التي ظهرت فيها أهم الاكتشافات البترولية على مستوى العالم.

فبروز هته الفواعل في الموقع الجيوسياسي للجزائر يجعلها تتأثر بكافة المشاكل التي تعاني منها المنطقة المغاربية، فمن استفادة الدول الأوروبية من الثروات التي تزخر بها هته المنطقة من النفط و الغاز (خاصة الجزائر و ليبيا).

و بإمكان الجزائر أن تجد سوق استهلاكية لها في المنطقة بالرغم من المنافسة من قبل الدول الأوروبية، باعتبار أنّ أي تغيير في أوضاع المنطقة على الصعيد الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي له تأثير مباشر.

- و من هنا تبقى الجزائر معادلة في بناء الأمن و الاستقرار و تعزيزه في العمق المغاربي و الإفريقي ذات طابع ساحلي مميز خاصة إذا تواجدت فيهما السّكينة.
- عدم وجود تعاون في دول المنطقة المغاربية خاصة في ليبيا حاليًا غير مستقرة منذ اغتيال الزعيم "معمر القذافي" .
- مشكلة الحدود التي لم تنته بعد حيث اشتغلت الجزائر بقضية الصحراء الغربية والتي انشغلت بها المغرب وأضحت خيارا استراتيجيا لايمكن خسارته ورغم التصالح التي قامت به كلا الدولتين الجزائرية والمغربية، إلا أن المغرب لاتزال مصرة على سيطرتها للصحراء الغربية.
- النزوح الإفريقي المنبعث من مالي و النيجر ولجوئهما إلى الجزائر يشكل أيضا أزمة بالنسبة لها بالرغم من وضع حلول مناسبة ولكنها لا تستطيع التحكم لأنها موقع تهديدات من الحدود.

استنتاجات عامة:

1. إنّ طبيعة الفواعل الإقليمية لا يوجد تعريف شامل و جامع بها بل أخذت عدة أشكال في مجال تطورها إذ نستنتج مما سبق أنّها تحدد الأطراف التي تدخل في المنافسة الدّولية و أن يلعب دور اللاّعب السياسي و مساهمته في اتخاذ القرار و أن هته الدول تدور بينهم علاقة متعددة من أجل تحديد الموقع و فاعليتها و فهم طبيعة النظم الإقليمية الناتجة عن ممارستها داخل الدول.
2. من أبرز التحديات التي واجهتها منطقة المغرب العربي عبارة عن تهديدات جديدة لم تكن تعرف خاصة عند فشل الاتحاد المغاربي في تحقيق التكامل والاندماج ومدى سيطرة الدول المغاربية على الوضع في ظل التحولات والتغيرات.
3. بما إن الجزائر بقيت في سلسلة من التحولات بل تفاعلت معها بشكل كبير خاصة عند تعرضها لازمة اقتصادية فإنها تسعى جاهدة للتفاعل مع التحديات وجعلها تشمل أبعاد متنوعة اقتصادية، اجتماعية، سياسية،أمنية، فهي مرحلة جديدة مليئة بالتهديدات الخارجية من كل زاوية والذي سبب لها حالة من الفوضى والأزمة وللبحث عن الطرق والسبل الناجحة والمناسبة للخروج من هذه الدوامة المستمرة.

قائمة المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم**
- **المراجع باللغة العربية :**

1. غالي بطرس بطرس، خيري محمود، **المدخل في علم السياسة**، القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية، ط7، 1984.
2. الطيب مولود زايد، **علم الاجتماع السياسي**، ليبيا : دار الكتب الوطنية، ط1، 2007.
3. الخزرجي ثامر كامل محمد، **العلاقات السياسة الدولية و استراتيجية إدارة الأزمات**، ط1 إصدار ثاني (عمان : دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، 2009).
4. غضبان مبروك، **التنظيم الدولي و المنظمات الدولية**، (الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية 1994).
5. توفيق حقي سعيد، **مبادئ العلاقات الدولية**، عمان : دار وائل للنشر و التوزيع.
6. غريفيش مارتن، أوكلاهن تيري، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية** (ترجمة : مركز الخليج للأبحاث)، الإمارات العربية المتحدة، مركز الخليج للأبحاث، 2008.
7. رميدي عبد الوهاب، **التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة و تفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية** (جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير (2006–2007).
8. عبد الحميد عبد المطلب، **السوق العربية المشتركة**، الواقع و المستقبل في الألفية الثالثة، القاهرة : مجموعة النيل العربية، 2002.
9. دورتي جيمس، بالتسغراف روبرت، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية** (ترجمة : وليد عبد الحي)، بيروت: كاظمة للنشر و الترجمة و التوزيع، 1985.
10. جرجس فواز، **النظام الإقليمي العربي و القوى الخمس الكبرى : دراسة في العلاقات العربية الدولية و العربية العربية**، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1998.
11. إدريس محمد السعيد، **تحليل النظم الإقليمية**، ط1، (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2002).
12. الحديثي هاني إلياس، **سياسة باكستان الإقليمية 1971–1994**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، 1998).

13. حتي ناصيف يوسف، **النظرية في العلاقات الدولية**، ط1، (بيروت، دار الكتاب العربي 1985).

14. محمودي عبد القادر، **النزاعات العربية–العربية، النظام الإقليمي**، (الجزائر : منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال و النشر و التوزيع، 2000).

15. الكثيري مصطفى، **الخصوصية التاريخية و الحضارية لبلدان المغرب العربي و مدى انعكاساتها على التنمية الإدارية**، (الأردن : منشورات المنظمة للعلوم الإدارية، 1986).

16. مانع عبد الناصر جمال، اتحاد **المغرب العربي : دراسة قانونية سياسية** (عنابة : دار العلوم للنشر والتوزيع، 2004).

17. أمين سمير، **المغرب الحديث** (ترجمة كميل ق. داغر)، (الجزائر : دار الحداثة بالتعاون مع ديوان المطبوعات الجامعية، 1981).

18. الفيلالي مصطفى و آخرون، **تطور الوعي القومي العربي**، ط1 (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، أفريل 1986).

19. مالكي محمد، **الحركات الوطنية و الاستعمار في المغرب العربي**، ط1، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، جانفي، 1993).

20. الحاج علي، **سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**، ط1 (بيروت : مركز دراسات الوحدة الأوروبية، فيفري، 2005).

21. الكيالي عبد الوهاب و آخرون، **موسوعة السياسة**، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات و النشر، ط3، 1990.

22. إكرام عبد الرحيم، **التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، العولمة..... و التكتلات الإقليمية البديلة**، القاهرة، عربية للطباعة و النشر، ط1، 2000.

23. عمر حسين، **التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر**، النظرية و التطبيق، القاهرة، دار الفكر العربي، ط1، 1998.

24. محمد الحمصي، **خطط التنمية العربية و اتجاهاتها التكاملية و التنافرية، دراسة للاتجاهات الإنمائية في خطط التنمية المعاصرة إزاء التكامل الاقتصادي العربي 1960–1980**، لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1986.

25. هارت ليدل، **الإستراتيجية وتاريخها في العالم**، ترجمة : الهيثم الأيوبي (بيروت، دارا لطليعة، ط4، 2000).
26. جنسن لويد، **تفسير السياسة الخارجية** (ترجمة : محمد السيد سليم)، الرياض، جامعة الملك فهد، 1998.
27. برهان غليون، **العرب و تحولات العالم** (الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، 2003).
28. بومدين بوزيد، **الوجه الباطني الاستبداد و التسلط في طبيعة السلطة السياسية العربية** الجزائر نموذجًا في مجموعة مؤلفين، الاستبداد في أنظمة الحكم العربية (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2005).
29. عبد العالي دبلة، **الدولة الجزائرية الحديثة** (القاهرة، دار الفجر، 2004).
30. تلمساني رشيد، **الجزائر في عهد بوتفليقة** (مركز كارينغي للشرق الأوسط، سلسلة أوراق كارينغي، 2008).
31. الإبراهيمي أحمد طالب طالب، **المعضلة الجزائرية الأزمة و الحل 89/1999** (الجزائر، دار الأمة، ط4، 1999).
32. محمد بوعُشة، **السياسة الجزائرية من الرواج إلى التفكك في : سليمان الرياشي محررً**، دار الأمة الجزائرية، الخلفيات الاقتصادية و الثقافية و الاجتماعية (بيروت، م.د.و.ع، ط2 1999).
33. رضوان محمد، **منازعات الحدود في العالم العربي**، (المغرب :إفريقيا الشرق 1999).
34. الجاسور ناظم عبدا لواحد، إشكالية الحدود في الوطن العربي، دراسة في الصراعات السياسية والخلافات الحدودية–العربية، (عمان : دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2001).
35. سهى عيد رجب، **نزاعات الحدود في العالم العربي في نهاية القرن العرشين إلى بدايات القرن الواحد والعشرين**، ط1، (مصر :مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، 2009).

- **المراجع باللغة الأجنبية :**

1. James ,E.Auderson ,**Public Policy Marketing, New York** , CBS college Publishing .1981.
2. J. David Singer, "**The actors in international politics** : States institutions and individuals" TL Williams, 03/16/2016, P03.
3. Barry Buzan, **The level of analysis problem in international relations theary pennsy lvania**, the pennsylvania state University Press, second edition, 1997.
4. Chris brown, **Understanding national relations**, new York :pallgrave Publishers, Second edition, 2007.
5. Michelle Pace, **The politics of regional Identtity : Mediterranean London and New York Rutledge**, 2006.
6. Paul balta, **Le grand Maghreb, des indépendances à l'an 2000**, Alger.
7. Roger Le Tourneau et autres, **l'unité maghrébine**, Dimensions et perspectives, Paris : Contre national de la recherche scientifique,1972.
8. F.kalnert et autres**, Intération économique entre pavs en voie de développement**, paris : Centre de développement de l'organisation de coopération et développement économique.
9. Fathallah OUALALOU, **aps Barcelone le Maghreb est nécessaire Casablanca Toubkal**, Paris : l'harmattan, 1996.
10. El Hadi Makboul, **Partenariat union Européen – Algérie Quelles perspectives de développement**? In : Séminaire international l'accord d'association et les perspectives de coopération entre l'Algérie et l'union européenne. Co-organisé par la fondation Konrad Adenauer et le CENEAP, Alger, 18-19 mars 2002.
11. Bouzidi Nachida, **Les enjeux économiques de l'accord d'association Algérie – Union européenne**, IDARA n°24, Alger, 2003.
12. Salah Slimani, **Zane de libre-échange avec l'union européenne**, la Tunisie entame la course…, Ellincitan économie du 6 Mai au 12 Juin 2005, dossier 5.
13. Fouad Maaroufi, **Le grand Maghreb (Thèse De Maitrise En Science Politique**, Université D'Ottawa, 1994).
14. Etinnedalment**, Le Pétrole, Edition refondue**, 1979.

15. Commodity Futures Trading Commission, "**ITF Interim Report on Crude Oil**", Washington, Rapport 2006- Evolution économique et monétaire en Algérie, Juin, 2007.
16. Chaabane Mohamed et Mernache Amina, "**Conséquences de la crise internationale sur les économies maghrebines : le cas de l'Algérie**." Etude du Centre de recherches communautaires et de documentation européenne (Cerco – CDE), université de Paris 08.

- **الأطروحات و المذكرات :**

أ. أطروحة الدكتوراه :

1. محمد لعجال أمين، **إستراتيجية الاتحاد الأوروبي اتجاه دول المغرب العربي** (أطروحة دكتوراه قسم العلوم السياسية، جامعة لجزائر، 2007).

ب. المذكرات :

1. قريفة عبدالسلام، **دور الجزائر في إطار المغرب العربي** (مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية جامعة الجزائر، 2004).
2. عليوي إبراهيم، **سياسة الجزائر في منطقة الساحل الإفريقي** (مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2002).
3. بعزيز عز الدين، **سياسة الجزائر المغاربية "1962–1995"** (مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2005).
4. أمينة مزيان أيجر، **التحول البراغماتي في السياسة الخارجية الجزائرية**، (مذكرة ماجستير قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2007).
5. حمزة حسام، **الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري**، مذكرة ماجستير العلاقات الدولية جامعة باتنة الجزائر، 2010–2011.
6. خليفة مراد، "**التكامل الاقتصادي العربي على ضوء الطروحات النظرية و المرجعيات القانونية: تجارب وتحديات**"، مذكرة ماجستير، (جامعة الحاج لخضر باتنة كلية الحقوق قسم علوم قانونية 2005–2006).

- **التقارير و البيانات :**

1. جبهة التحرير الوطني، **بيان مؤتمر الصومام**، أوت 1956، الديباجة.
2. بيان مجلس الوزراء المنعقد يوم الأربعاء جويلية 2008.
3. تقرير الأمين العام السنوي (أوابك)، 2010.
4. تقرير المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، ملخص سنوات 2005، 2006، 2007.
5. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **تعزيز التعاون الإقليمي في مجال الطاقة** (الأمم المتحدة، نيويورك، 2009).
6. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، **التقرير الإحصائي السنوي**، 2009.
7. تصريح مؤتمر القمة المغاربي لمراكش 17 فيفري 1989.

- **المجلات :**

1. بخوش مصطفى، **مستقبل الديبلوماسية في ظل التحولات الدولية الراهنة**، المفكر، العدد الثالث (2009).
2. عزم أحمد جميل، **عودة الدولة في السياسة الخارجية، آفاق المستقبل**، العدد الثالث، فبراير (2010).
3. لحسن علاوي محمد، "**الإقليمية الجديدة : المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي**، مجلة الباحث ورقلة، العدد : 07، 2010/2009.
4. عابد شريط، **الاندماج الاقتصادي الإقليمي للدول المغاربية مع الاتحاد الأوروبي**، في مجلة السياسة الدولية، عدد 153، القاهرة، 2003.
5. صالح صالحي، **التحديات المستقبلية للاقتصاديات المغاربية في مجال الشراكة مع الاتحاد الأوروبي**، في مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد 2003/2، الجزائر.
6. صخري عمر، **الجودة الشاملة في بناء القدرات البشرية الجزائرية**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 43–44، صيف و خريف 2000.
7. كتوش محمد، بلعزوز بن علي، **الغاز الطبيعي الجزائري** ، و رهانات السوق الغازية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد 2، جامعة الشلف، 2005.

8. عنتر عبد النور، **العلاقات المغاربية–الإفريقية، بعض الجوانب الإشكالية**، مجموعة الخبراء المغاربيين، عدد4، فبراير 2011، مركز الدراسات المتوسطية.
9. عودة جهاد، **السياسة الأمريكية تجاه منطقة المغرب العربي**، السياسة الدولية، العدد 87 1989.
10. ديدي ولد السالك، **اتحاد المغرب العربي : أسباب التعثر و مداخل التفعيل**، في مجلة المستقبل العربي، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 312، 2005.
11. عبد الفتاح نبيل، **الأزمة السياسية في الجزائر**، المكونات و الصراعات و المسارات، السياسة الدولية، العدد 108، أفريل 1992.
12. عبد الله حسين، **المخاطر المحيطة بنفط الخليج**، مجلة السياسة الدولية، المجلد 43، العدد 171، يناير، 2008.

- **المواقع الإلكترونية :**

1. المواقع باللغة العربية :

1. الجزائر نيوز، يوم السبت 13 أوت 2011، على الرابط :
http://www.djazairnews.info/national(آخر تصفح : 2016/04/25).
2. الديوان الوطني للإحصاء، حصيلة 2008،2009، على الرابط: www.ons.dz
(آخر تصفح:2016/04/26).

2. المواقع باللغة الأجنبية :

1. Louis Fawcett, regionalism in global politics: The past and present, on 19-02-2016 : Http//www.gareteu.org/Fileadmin/documents/phd-school1/6th-phd-school/papers/Fawcett.pdf.
2. MalinGunnarsson, Regionalism and security Two conceptsin the win of change, on 12-03-2016 in :www.omw.se/cerum/publikationer/pdf/nsb-1-00-6-1.pdf.
3. Hettn, Globalization, the new regionalism and east asia, on 13-02-2016 in: http://www.edu/unupress/globalism.html.tucker.html.
4. Fiona Butler, regionalism and integration, on, 13/02/2016 in :http://www.supportscoursenligne.Sciences-po-fr/2008-2009/espace.mondial/PDF/hoopsche-plan.pdf.
5. Peter Katzenstein, regionalism in comparative perspective, on 15-02-2016 in :Http://arena.uio.no/publications/wp96.1.html.
6. http://www.elaph.com/web/economics/2012/09/760860/Connsulté le 25-01-2016 à 11 :36 GMT.
7. African economic outlook 2004/2005 : Algeria, available in the site : http://www.oecd.org/dev/aeo

الفهرس

الفهرس	الصفحة
الآية الكريمة	
شكر و عرفان	
إهداء	
مقدمة	أ–د
الفصل الأوّل :الإطار النظري للدراسة (الفواعل الإقليمية)	
المبحث الأوّل :تحديد مفهوم الفواعل	**10**
المطلب الأوّل :تعريف الفواعل وسياقات تطورها	10
المطلب الثاني :دور الفواعل في السياسة الدولية	13
المبحث الثاني :ماهية الإقليمية و أهم مظاهرها	**17**
المطلب الأوّل :تعريف الإقليمية	18
المطلب الثاني :أسباب ظهورها	19
المطلب الثالث :التكامل الاقتصادي كأهم أوجه الإقليمية	21
المبحث الثالث :نظرية النظام الإقليمي كإطار لتحليل الفواعل الإقليمية	**29**
المطلب الأوّل :مفهوم النظام الإقليمي	**29**
المطلب الثاني :نظرية النظام الإقليمي كمستوى للتحليل في العلاقات الدولية	**33**
المطلب الثالث :أهم المظاهر المميزة للتفاعلات الإقليمية	**36**
خلاصة الفصل	**40**
الفصل الثاني :أهمية منطقة المغرب العربي جغرافيًا و اقتصاديًا	
المبحث الأوّل : الأهمية جيواستراتيجية	**43**
المطلب الأوّل :جغرافية إقليم المغرب العربي	43
المطلب الثاني :الخصوصية الثقافية للمغرب العربي و أهميتها	47
المطلب الثالث : البعد المغاربي المشترك	52

المبحث الثاني : آليات اندماج الدول المغاربية و تحدياتها	**57**
المطلب الأوّل : الشراكة الأورومغاربية	**58**
المطلب الثاني : أساليب تفعيل الاندماج المغاربي	**63**
المطلب الثالث : تحديات الاندماج الاقتصادي المغاربي	**67**
خلاصة الفصل	**72**
الفصل الثالث :الإطار التطبيقي دراسة حالة للفواعل الإقليمية في الجزائر	
المبحث الأوّل :محددات تأثير الجزائر في الساحة الإقليمية	**75**
المطلب الأوّل :المحددات الجغرافية والاقتصادية	75
المطلب الثالث :المحددات الثقافية و التاريخية	78
المبحث الثاني : دور الجزائر مغاربيًا و إفريقيًا	**83**
المطلب الأوّل : دور الجزائر مغاربيًا	83
المطلب الثاني :دور الجزائر إفريقيًا	86
المبحث الثالث :تقسيم دور الجزائر و السيناريوهات المستقبلية	**92**
المطلب الأوّل :سيناريو الاستمرارية و التراجع	**93**
المطلب الثاني :المتغيرات الحديثة و مستقبل الدور الجزائري	**98**
خلاصة الفصل	**105**
خاتمة	**107**
قائمة المصادر و المراجع	
الفهرس	

ملخص :

أصبحت الفواعل الإقليمية بالنظر إلى ظهورها بعد الحرب الباردة موضع نقاش في كل الدول خاصة في منطقة المغرب العربي و تحديدًا في الجزائر، وكانت السبب الرئيسي المباشر أو غير المباشر و إن كان سببًا معلنًا أو خفيًا في نشوب الحروب و الصراعات على المستوى الإقليمي و الدولي، إذ تعتبر الجزائرمن أهم الدول التي برزت في هذه المنطقة من أجل تحقيق التكامل والإندماج ودرع الفواعل التي أثرت عليها، و هذا ما جعلها أيضًا شريكًا هامًا في عدة منظمات منها منظمة الأمم المتحدة، منظمة الأوبيك، الاتحاد الأوروبي، الاتحاد المغاربي، الاتحاد الإفريقي و عنصرًا مؤثرًا في السوق الاقتصادية ولإبراز الدّور الفعّال في تطوير أهم القطاعات الاقتصادية و السياسية و التي تعتبر المصدر الوحيد لكل الأموال المحركة لعجلة التنمية في البلاد و نضعها في الطريق السليم لاستغلالها أحسن استغلال و مما جعلها أيضًا تعاني من أزمات ومحاولة إزالتها من طريق التطور لاستعمال عدة طرق تقنية سواءً باءت بالفشل أو النجاح.

الكلمات الدالة : الفواعل الإقليمية – الفواعل – الإقليم – الدولة -النظام الإقليمي.

ABSTRACT :

After the cold war , regional Actors become the subject of debate in all countries, especially in the Maghreb region and specifically in Algeria. this latter was the main cause direct or indirect and conflicts at the regional and international level.

Algeria is considering the most import countries that have emerged in this region in order to achave intergration and marger and challenge by the actors that affected them consequently make it also an important partner in several organization including. The united nations, the organizatin of petroleum exporting countries, the European Union,the Arab maghreb Union and the Arican Union.Addrtonally,Algerien became an influential factor in the economic market in one side, and to get the opportunity to hightligh the active role in the development of most important economic, and political, actors which is consderd as the soul of all the mony that make the driving wheel of developemet mored in the contry and put them in the proper way to exploit good use one an is to attempt to romove them .

KEY WORDS: REGIONAL ACTORS FUNCTION - INTERACTIONS – THE ACTORS- THE STATE - THE REGIONAL SYSTEM.